

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

تحت عنوان:

دور السياسة النقدية في استهداف التضخم

"دراسة حالة الجزائر 2009-2019"

إشراف الأستاذ:

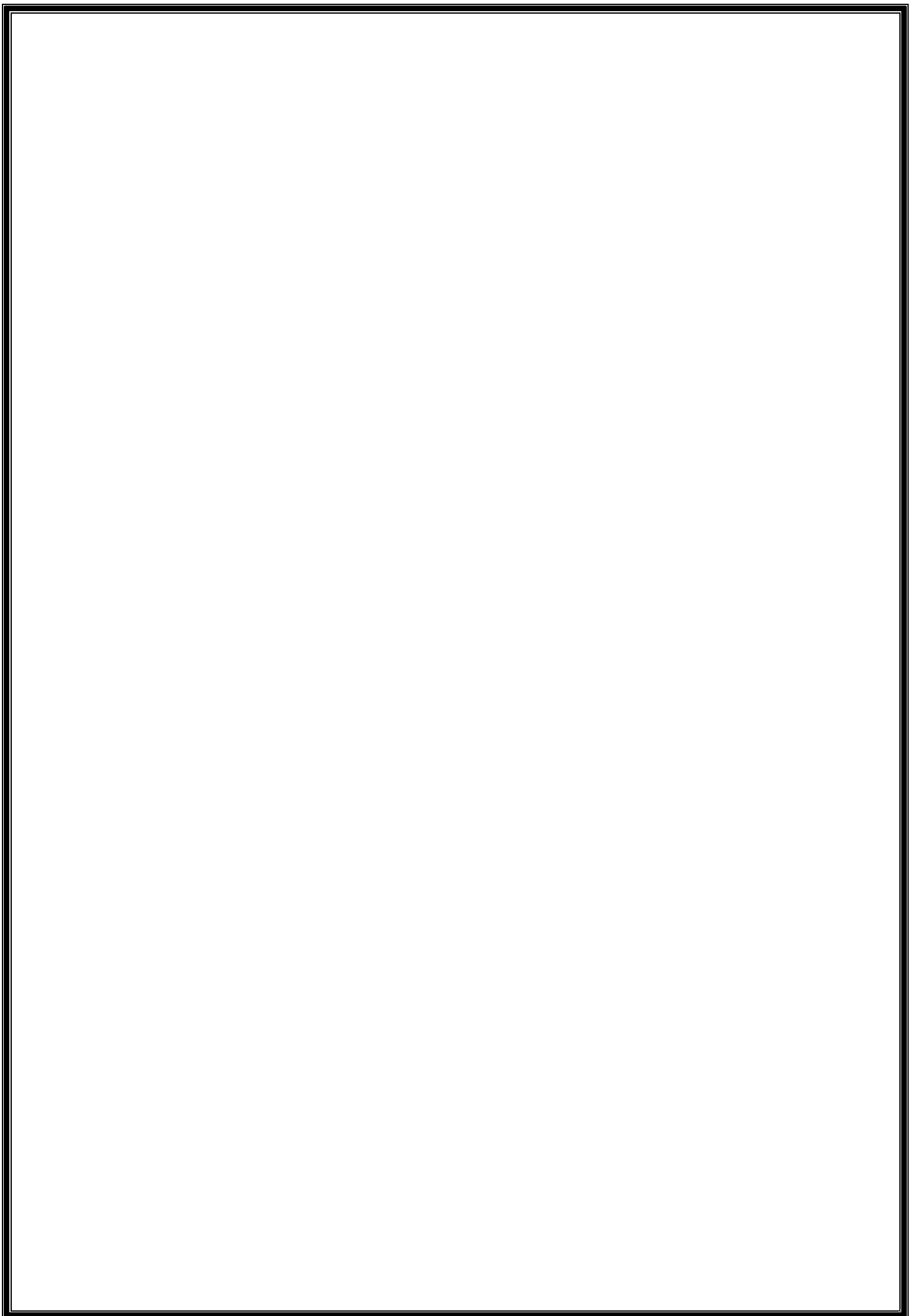
د/صاولي مراد

إعداد الطلبة

✓ سيدهم عبد الرحيم

✓ لطرش ابتسام

السنة الجامعية: 2019-2020



جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

تحت عنوان:

دور السياسة النقدية في استهداف التضخم

"دراسة حالة الجزائر 2009-2019"

إشراف الأستاذ:

د/صاولي مراد

إعداد الطلبة

✓ سيدهم عبد الرحيم

✓ لطرش ابتسام

السنة الجامعية: 2019-2020

التشكرات

مع احر اللمسات لهذا البحث كان لزاما علينا أن نتوجه بالحمد للمولى عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل من غير حول

منا ولا قوة

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور " صاوي مراد" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وتصحيحاته القيمة رغم

انشغالاته المكثفة وفقه الله وجعله ذخرا لطلبة العلم

كما لا ننسى شكر أعضاء اللجنة على مناقشتهم وتحملهم مشاق قراءة هذه المذكرة، وعلى توصياتهم وتوجيهاتهم التي من

خلالها يتم تكميل المذكرة وتتميمها.

ونتشرف في الأخير أن نتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذة وعمال قسم العلوم الاقتصادية، وكل من قدم لنا يد المساعدة من

قريب أو بعيد.

عبد الرحيم

ابتسام

الإهداء

أتقدم بإهداء ثمرة جهدي الى من قال فيهما الرحمن ((واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما

كما ربياني صغيرا)) – الإسراء 24-

الى سبب وجودي ومعلمي الأول والأخير.. من ضحى لأتعلم وتعب لأرتاح، أبي الغالي " الطاهر " حفظه الله وأطال

في عمره.

الى من أوصى بها الرحمن ثلاث وجعل الجنة تحت أقدامها أمي الغالية "رشيدة" حفظها الله وأطال في عمرها.

الى من تحدثت الصعاب ووقفت بجانبنا في السراء والضراء، أختي الغالية وأمي الثانية حفظها الله وجزاها عنا

كل خير.

الى عدتي وعتادي إخوتي وأخواتي وزوجاتهم وأزواجهم كل باسمه.

الى كل أصدقائي

الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

عبد الرحيم

الإهداء

أتقدم بإهداء ثمرة جهدي الى من قال فيهما الرحمن ((واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما

كما ربياني صغيرا)) – الإسراء 24-

الى سبب وجودي ومعلمي الأول والأخير.. من ضحى لأتعلم وتعب لأرتاح، أبي الغالي " قويدر" حفظه الله وأطال

في عمره.

الى من أوصى بها الرحمن ثلاث وجعل الجنة تحت أقدامها أمي الغالية "جمعة" حفظها الله وأطال في عمرها.

الى عدتي وعتادي أختي وأخواتي وزوجاتهم وأزواجهم كل باسمه.

الى مسؤولي الأستاذ الدكتور " سريدي عاشور" وكل زملائي في العمل.

الى كل صديقاتي وكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

ابتسام

الملخص باللغة العربية:

لقد ركزت البنوك المركزية على مدى العقود القليلة الماضية على استقرار الأسعار بوصفه هدفها الوحيد. وكان هذا التركيز سببا في سيادة فكرة استهداف التضخم باعتباره احد أهم بدائل اطر السياسة النقدية بل الأفضل، حيث يعتبر أكثر الأساليب انتشارا في الوقت الحالي لإدارة السياسة النقدية ، حيث أخذت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في إتباعه كحل لمشكلة ظاهرة التضخم التي تسود اقتصادنا والتي أعيت الاقتصاديين من اجل تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة، بناء على ما سبق تحاول هذه الدراسة إبراز مفهوم لاستهداف التضخم واهم النقاط اللازمة لنجاحه والتقييم الشامل له ، معرفة مدى إمكانية قيام إدارة السياسة النقدية بالتحكم في معدلات في الجزائر ومدى تأثيرها من خلال تبني سياسة استهداف التضخم وتحديد سبب الفجوات التضخمية، لرسم سياسة نقدية فاعلة تستهدف مستويات معينة من التضخم من خلال دراسة استنباطية بأداتها الوصف والتحليل عبر مناقشة النقاط التالية: الإطار النظري للسياسة النقدية ودورها في حل الأزمات، الإطار النظري لظاهرة التضخم وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية وصولا لسياسة استهدافه، وأخيرا إسقاط شروط استهداف التضخم على الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على المتغيرات التالية: الكتلة النقدية، استقلالية البنك المركزي، معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة 1990-2019 ، قد توصلت الدراسة الي أن سياسة استهداف التضخم في الجزائر لم تستوفي الشروط العامة ولا حتى الأولية في الوقت الحاضر ، لكن يمكن الاعتماد عليها في المستقبل على مراحل لأن أسبابه هيكلية، على أن يسبق ذلك تذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذها، الاستقرار الاقتصادي الكلي للدولة، بإعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي في وضع السياسات المناسبة، مع التزامه بالشفافية في تطبيقها وإخضاعه للمساءلة ، إضافة لتوفير التقنيات المتطورة والقدرات المؤسسية وتوفير الأساليب الحديثة للتنبؤ بالتضخم .

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، التضخم ، البنك المركزي، استقلالية البنك المركزي، استهداف التضخم، الكتلة النقدية.

Résumé

Les banques centrales se sont concentrées au cours des dernières décennies sur la stabilité des prix comme leur seul objectif, et cette focalisation était la raison de la prédominance de l'idée de cibler l'inflation comme l'une des alternatives les plus importantes aux cadres de politique monétaire, mais plutôt la meilleure, car elle est considérée comme la méthode la plus répandue à l'heure actuelle pour gérer la politique monétaire. Tant les pays développés que les pays en développement en la poursuivant comme solution au problème du phénomène d'inflation qui envahit notre économie et qui a épuisé les économistes afin d'atteindre les taux de croissance économique souhaités, sur la base de ce qui précède, cette étude tente de mettre en évidence un concept de ciblage de l'inflation et les points les plus importants nécessaires à son succès et une évaluation complète de celle-ci, connaissant l'étendue de la possibilité de gérer la politique. Politique monétaire en contrôlant les taux en Algérie et l'étendue de leur vulnérabilité en adoptant une politique de ciblage de l'inflation et de détermination de la cause des écarts inflationnistes, afin de dessiner une politique monétaire efficace qui cible certains niveaux d'inflation à travers une étude déductive avec ses deux méthodes de description et d'analyse en discutant les points suivants: Le cadre théorique de la politique monétaire et son rôle dans la résolution des crises, le cadre Le phénomène théorique de l'inflation et sa relation avec les variables économiques, conduisant à la politique de la cibler, et enfin à l'abandon des conditions de ciblage de l'inflation. Sur l'économie algérienne, en fonction des variables suivantes: la masse monétaire, l'indépendance de la banque centrale, le taux d'escompte et la réserve obligatoire pendant la période 1990-2019, l'étude a conclu que la politique de ciblage de l'inflation en Algérie ne remplissait pas les conditions générales, pas même les conditions initiales à l'heure actuelle, mais Elle peut être invoquée à l'avenir par étapes car ses causes sont structurelles, précédées par le dépassement des difficultés de sa mise en œuvre, la stabilité macroéconomique de l'État, en donnant à la banque centrale une indépendance totale dans la définition des politiques appropriées, avec son engagement de transparence dans sa mise en œuvre et en la soumettant à l'enquête, en plus de fournir des technologies avancées et des capacités institutionnelles. Il fournit des méthodes modernes de prévision de l'inflation.

Mots clés:

politique monétaire, inflation, banque centrale, indépendance de la banque centrale, ciblage d'inflation, masse monétaire.

الصفحة	العنوان
	الشكر
	الإهداء
IV-I	فهرس المحتويات
I	فهرس الجداول
I	فهرس الأشكال
أ-د	المقدمة العامة
24-2	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية
3	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية واتجاهاتها
3	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية
4	الفرع الثاني: اتجاهات السياسة النقدية
5	المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية
6	المطلب الثالث: قنوات ابلاغ السياسة النقدية
8	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
8	المطلب الأول: الأدوات الغير مباشرة
11	المطلب الثاني: الأدوات المباشرة
12	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى
13	المبحث الثالث: استراتيجيات وأهداف السياسة النقدية
13	المطلب الأول: استراتيجيات السياسة النقدية
13	الفرع الأول: الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية
14	الفرع الثاني: الاستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية
16	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
16	الفرع الأول: الأهداف الأولية
18	الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة
19	الفرع الثالث: الأهداف النهائية
22	المطلب الثالث: التعارض بين أهداف السياسة النقدية
24	خاتمة الفصل

58-26	الفصل الثاني: الإطار النظري لظاهرة التضخم وسياسات استهدافها
26	مقدمة الفصل
27	المبحث الأول: ماهية ظاهرة التضخم
27	المطلب الأول: المفهوم العام للتضخم
27	الفرع الأول: نشأة التضخم
28	الفرع الثاني: تعريف التضخم لغة
29	الفرع الثالث: تعريف التضخم اصطلاحاً
31	المطلب الثاني: أنواع التضخم وطرق قياسه
31	الفرع الأول: أنواع التضخم
35	الفرع الثاني: طرق قياس التضخم
37	المطلب الثالث: أسباب ظاهرة التضخم وآثارها
37	الفرع الأول: أسباب التضخم
41	الفرع الثاني: آثار التضخم
44	المبحث الثاني: علاقة ظاهرة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية
44	المطلب الأول: علاقة ظاهرة التضخم بسعر الفائدة وسعر الصرف
44	الفرع الأول: علاقة التضخم بسعر الفائدة
45	الفرع الثاني: علاقة التضخم بسعر الصرف
46	المطلب الثاني: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي والبطالة
46	الفرع الأول: علاقة التضخم بالنمو
47	الفرع الثاني: علاقة التضخم بالبطالة
48	المطلب الثالث: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الكيفية
48	الفرع الأول: علاقة التضخم بالعملة
49	الفرع الثاني: علاقة التضخم بالمقاييس
51	المبحث الثالث: الآليات والاستراتيجيات المرتبطة بسياسة استهداف التضخم
51	المطلب الأول: ماهية سياسة استهداف التضخم
51	الفرع الأول: سياسة استهداف التضخم كبدل جديد لإدارة السياسة النقدية
51	الفرع الثاني: تعريف استهداف التضخم
53	المطلب الثاني: متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم
53	الفرع الأول: الشروط العامة
54	الفرع الثاني: المتطلبات المؤسسية
55	الفرع الثالث: المتطلبات الاقتصادية
55	المطلب الثالث: المزايا، الانتقادات والظروف الإصلاحية المقترحة

55	الفرع الأول: مزايا سياسة استهداف التضخم
56	الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم
57	الفرع الثالث: الظروف الإصلاحية المقترحة
58	خاتمة الفصل
110-60	الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر
60	مقدمة الفصل
61	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك المركزية
61	المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي ووظائفه
61	الفرع الأول: تعريف البنك المركزي
61	الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي
62	الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي
64	المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي
64	الفرع الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي
65	الفرع الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي
68	الفرع الثالث: أنواع استقلالية البنك المركزي
69	المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول بنك الجزائر
69	الفرع الأول: تعريف بنك الجزائر
69	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر
71	المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية في الجزائر
71	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر
71	الفرع الأول: السياسة النقدية في الجزائر قبل 1990
73	الفرع الثاني: السياسة النقدية في الجزائر بعد 1990
79	المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر
79	الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر
87	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
92	المطلب الثالث: السياسة المالية في الجزائر
92	الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية وأدواتها
93	الفرع الثاني: تطور الإيرادات والنفقات في الجزائر
95	المبحث الثالث: تجربة استهداف التضخم في الجزائر
95	المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لتبني سياسة استهداف التضخم في الجزائر
95	الفرع الأول: تاريخ اعتماد سياسة استهداف التضخم
98	الفرع الثاني: الإصلاحات المتبعة

99	الفرع الثالث: الإصلاحات المتبعة
100	المطلب الثاني: فعالية واستقلالية بنك الجزائر
100	الفرع الأول: استقلالية بنك الجزائر
101	الفرع الثاني: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر
103	الفرع الثالث: العلاقة بين التضخم المستهدف واستقلالية البنك لبنك الجزائر
105	المطلب الثالث: تقييم استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر
105	الفرع الأول: كيفية عمل استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر
106	الفرع الثاني: تقييم الأطر التنظيمية لاستهداف التضخم في الجزائر
107	الفرع الثالث: تقييم معدل التضخم المستهدف في الجزائر
110	خاتمة الفصل
112	الخاتمة العامة
116	قائمة المراجع

الصفحة	العنوان	الرقم
23	التناقض بين أهداف السياسة النقدية	01
66	درجة استقلالية البنك المركزي	02
67	الاستقلالية العضوية للبنك المركزي لأكثر ستة بلدان	03
72	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1989-1970)	04
73	تطور الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1993-1990)	05
75	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-1994)	06
77	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2001)	07
78	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2016-2010)	08
80	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	09
82	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	10
84	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	11
85	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	12
87	تطور سعر الصرف بالدولار الأمريكي للدينار الجزائري خلال الفترة (2019-2010)	13
88	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر	14
90	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	15
93	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2019-2010)	16
94	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	17
95	تطور معدلات التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	18
98	أوجه الاختلاف بين السياسة النقدية التقليدية وسياسة استهداف التضخم في الجزائر	19
99	علاقة معدلات التضخم المستهدف بالمجمعات النقدية خلال الفترة (2019-2010)	20
102	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض وأبرز التعديلات الطارئة عليه	21
103	علاقة استقلالية بنك الجزائر باستهداف التضخم	22
106	الأطر المؤسسية لاستهداف التضخم في الجزائر	23
107	تقييم معدل التضخم المستهدف في الجزائر خلال الفترة (2021-2001)	24

الصفحة	العنوان	الرقم
16	استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة	01
21	المربع السحري كالدور في تحقيق اهداف السياسة النقدية	02
72	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1989-1970)	03
74	تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1993-1990)	04
74	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1993-1990)	05
76	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-1994)	06
77	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2001)	07
79	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2016-2010)	08
80	تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	09
83	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	10
84	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	11
86	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	12
91	تطور معدل الاحتياطي الالزامي في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	16
93	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	14
94	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)	15
97	تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2021-1999)	16
104	علاقة استقلالية بنك الجزائر باستهداف التضخم	17
105	كيفية عمل استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر	18

يعتبر البنك المركزي القاعدة الأساسية التي يقف عليها أي نظام مصرفي، حيث يمارس مهمة الإشراف والتوجيه على باقي البنوك، متبعاً بذلك استراتيجيات معينة لبلوغ الأهداف المسطرة. ومستخدماً مجموعة من الأدوات.

ونظراً للدور الهام الذي تلعبه السياسة الاقتصادية للدولة ونوعيتها في التحكم في معدلات النمو الاقتصادي فإن للسياسة النقدية مكانة هامة باعتبارها جزءاً أساسياً من السياسة الاقتصادية الكلية، هذا يعني أن هناك علاقة متينة بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي، ويتجلى ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية مثل تدهور ميزان المدفوعات والبطالة بالسياسة النقدية.

وعلى اختلاف النظم الاقتصادية ودرجات التقدم والتخلف يبقى للنقود والسياسة النقدية أهمية بالغة في أي اقتصاد لأن أي اختلال في التوازن النقدي يؤدي إلى حدوث انكماش أو تضخم الذي عانت منه ومازالت تعاني غالبية دول العالم لما له من آثار خطيرة على التنمية مثل الحد من الادخار وعدم التحفيز على الاستثمار وهذا ما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي لذلك تتجه السياسة النقدية نحو التوسع أو الانكماش على حسب الأزمة المراد علاجها "توسعية لعلاج التضخم، أو انكماشية لعلاج الكساد" مستخدمة مجموعة من الأدوات منها ما يتم بطريقة مباشرة وأخرى بطريقة غير مباشرة.

ونظراً للاختلالات والتذبذبات التي عانت منها فقد عرفت السياسة النقدية في الجزائر تغييرات و إصلاحات حاسمة كان لها أثراً بالغاً على الكتلة النقدية في الاقتصاد و أبرزها صدور قانون النقد والقرض 90-10، وأعطت هذه الإصلاحات إرساء قوانين لاستقرار الأسعار كهدف أولي وصرح للسياسة النقدية مبرزا ذلك بضرورة التوجه نحو استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث للسياسة النقدية في الجزائر.

❖ إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن صياغة التساؤل التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالسياسة النقدية، وماهي أهدافها؟
- 2- ما المقصود بالتضخم، وماهي أنواعه؟
- 3- كيف يمكن أن تتكون العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم في الجزائر؟

❖ فرضيات الدراسة:

و لمعالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- 1- يعتبر المحافظة على المستوى العام للأسعار أبرز أهداف السياسة النقدية.
- 2- يعتبر التضخم العنيف أخطر أنواع التضخم وأكثرها حدة.

3- السياسة النقدية هي أهم محدد لمعدلات التضخم في الجزائر.

❖ أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة باعتبار التضخم من أبرز المشاكل التي عانت ومازالت تعاني منها كل اقتصادات العالم بما في ذلك الاقتصاد الجزائري.

ضف الى ذلك أهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في التحكم في عرض النقود بما يتلائم مع الأوضاع الاقتصادية .

❖ أهداف الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- محاولة الالمام بكل المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية والتضخم.
- 2- معرفة دور السياسة النقدية في التحكم في الكتلة النقدية.
- 3- معرفة العلاقة بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية والكيفية.

❖ حدود الدراسة:

- يقتصر الإطار المكاني على دراسة السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر.
- أما الإطار الزمني فيشمل الفترة (2010-2019).

❖ أسباب اختيار الموضوع:

✓ أسباب ذاتية:

- الميول الشخصي والرغبة في دراسة موضوع السياسة النقدية والتضخم اللذان لطالما كانا بيئة خصبة للباحثين والاقتصاديين.

✓ أسباب موضوعية:

- اندراج هذا الموضوع ضمن تخصصنا الدقيق.
- السياسة النقدية هي جزء مهم من السياسة الاقتصادية وبالتالي دراسة السياسة النقدية يعني الوقوف على أهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد.
- موجات التضخم الهائلة التي عرفتها الجزائر والعالم، بكل ما يحمله التضخم من مساوئ،

❖ الدراسات السابقة:

- ✓ دراسة الباحث خلف الله زكريا وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2018 تحمل عنوان ((قنوات تحليل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية قياسية للفترة (2016-1999))) وقد هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى قياس مدى فعالية قنوات السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحويل الأثر النقدي الى الاقتصاد الجزائري.

وقد استخلص الباحث من هذه الدراسة ان سعر إعادة الخصم يؤثر في سعر الصرف الحقيقي الفعال، كما أن سعر الصرف الحقيقي الفعال يؤثر بدوره في كل من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر

أسعار الاستهلاك، وأوصت هذه الدراسة بإدراج البنوك الإسلامية بدل البنوك الربوية مع توفير كل الشروط المساعدة على تحسين أدائها وكفاءتها وكذلك إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية في رسم وتنفيذ سياساتها دون الخضوع لأي اعتبارات سياسية كانت.

✓ دراسة الباحثة بن جميل هناء وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2017 تحمل عنوان ((تأثير العوامة المالية على تحقيق اهداف السياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر (1990-2014))) وقد هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة الى محاولة التعرف على مختلف الأثار التي تخلفها العوامة المالية على فعالية السياسة النقدية، وتبيان أهمية السياسة النقدية في ضبط الاختلالات والتوازنات الكلية. وقد استخلصت الباحثة أنه من أجل التحكم في نمو الكتلة النقدية تستخدم السلطات النقدية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة والتي تقوم بدورها بشكل فعال في ظل توافر بيئة مصرفية متطورة تتسم باستقلالية أكبر للبنوك المركزية وتنامي تبني سياسة استهداف التضخم مع تعزيز الرقابة والاشراف على اعمال البنوك التجارية وذلك في سبيل تحقيق أهدافها الأساسية، وأوصت هذه الدراسة بالعمل على القضاء على السوق النقدية الموازية التي تحول دون تمتع سعر الصرف الرسمي بقيمته الحقيقية.

✓ دراسة الباحثة بن نافلة نصيرة سنة 2018 وهي عبارة عن مقال بعنوان ((فعالية السياسة النقدية بالجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2014))) كان الهدف من هذه الدراسة تعميق المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وتوضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.

وقد استخلصت الباحثة من هذه الدراسة ان السياسة النقدية في الجزائر لم تفلح في تحقيق مثالية متغيرات الكلي باستثناء المحافظة على المستوى العام للأسعار في حدود دنيا، وبالتالي فعالية السياسة النقدية في الجزائر كانت ضئيلة ونسبية في تحقيق أهدافها وهذا راجع بالأساس الى عدم استقلالية البنك المركزي والاعتماد على قطاع المحروقات وعدم وجود سوق مالي فعال، وأوصت هذه الدراسة بالعمل على تنوع إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات، نظرا للأثار السلبية التي تسببها هذه الظاهرة على الاقتصاد.

✓ دراسة الباحثان مطاي عبد القادر وبن شينة كريمة سنة 2016 وهي عبارة عن مقال بعنوان ((فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم -تجارب دول-)) كان الهدف من هذه الدراسة محاولة إيجاد العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم، وقد استخلص الباحثين من هذه الدراسة ان استهداف التضخم عبارة عن إطار للسياسة النقدية يتمكن البنك المركزي بواسطته من تحقيق خفض معدلات التضخم في المدى القصير والمحافظة على استقرار الأسعار في الأجل الطويلة.

وأوصت هذه الدراسة بالابتعاد عن التمويل التضخمي نظرا الى المخاطر الكبيرة التي يشكلها على الاقتصاد، ولا سيما في ظل وجود الجهاز الإنتاجي الذي يعتبر سببا رئيسيا في تعميق التضخم

✓ دراسة الباحث إكن لونيس وهي عبارة عن رسالة ماجستير نوقشت سنة 2011 تحمل عنوان ((السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)) وقد هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى ابراز دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ الملائم لعمل السياسة النقدية للقيام بدورها الهام للمساهمة في التنمية والانعاش الاقتصادي.

وقد استخلص الباحث من هذه الدراسة أن قانون النقد والقرض يعتبر نقلة نوعية في تسيير وتنظيم الجهاز المصرفي وفي تسيير السياسة النقدية.

وأوصت هذه الدراسة بضرورة تعزيز دور بنك الجزائر في مجال الرقابة والإشراف على أعمال البنوك والمؤسسات المالية في ظل تدعيم ضبط النظام المصرفي كأولوية على الصعيد المالي.

❖ مناهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والتضخم من تعريف أدوات وأهداف، ومن جهة أخرى وصف وتحليل المتغيرات المرتبطة بالتضخم والسياسة النقدية

والمنهج التاريخي من خلال الإشارة إلى نشأة التضخم ومراحل تطور السياسة النقدية

❖ صعوبات الدراسة:

وكأي دراسة علمية اعترضت هذه الدراسة مجموعة من العراقيل ولعل أبرزها:

- اختلاف الإحصائيات الخاصة بمتغيرات الدراسة المستخرجة من التقارير الرسمية ما بين تقارير البنك المركزي، الديوان الوطني للإحصاءات ووكالة الانباء الجزائرية مما صعب عملية الاختيار.

❖ هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات وتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم وضع المقدمة كمدخل للموضوع، وخاتمة تشمل اختبارا الفرضيات، و أهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى توصيات الدراسة، يتوسطهما ثلاث فصول مرتبة كالآتي:

الفصل الأول: تعرضنا فيه إلى الإطار النظري للسياسة النقدية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناولنا من خلالها مفهوم، أهداف، إستراتيجيات واتجاهات السياسة النقدية.

الفصل الثاني: تعرضنا فيه إلى الإطار النظري للتضخم وتم تقسيمه بدوره إلى ثلاث مباحث تناولنا من خلالها ماهية، أنواع، أسباب، آثار التضخم وطرق قياسه بالإضافة إلى الآليات والاستراتيجيات المرتبطة بسياسة استهداف التضخم.

الفصل الثالث: ويمثل الجزء التطبيقي من الدراسة، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، مبحث أول مفاهيم أساسية متعلقة بالبنوك المركزية مع الإشارة إلى بنك الجزائر من حيث التعريف والهيكل والنشأة أما المبحث الثاني فقد خصص للسياسة النقدية في الجزائر تناولنا من خلاله مسار السياسة النقدية وارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية، وأخيرا المبحث الثالث الذي تم تخصيصه لتجربة استهداف التضخم في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

مقدمة الفصل

تشمل السياسة الاقتصادية على مجموعة من السياسات كالسياسة النقدية والمالية، سياسة سعر الصرف، والسياسة التجارية.

وتحتل السياسة النقدية مكانة هامة من بين السياسات الأخرى حيث يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، ومن أجل تحقيق ذلك يستوجب على السلطات النقدية بناء استراتيجيات قبلية لإدارة السياسة النقدية حيث يتم نقلها للاقتصاد وذلك باستخدام جملة من الأدوات الكمية أو النوعية ومرورا بأهداف أولية ووسيطيه تساعد الوصول الى ذلك.

وهذا ما جعل من السياسة النقدية حقلا خصبا لكثير من الدراسات من قبل الباحثين جهة وللتعديل والتطوير من قبل الاقتصاديين من جهة أخرى.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق الى أهم الجوانب النظرية للسياسة النقدية من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثالث: استراتيجيات وأهداف السياسة النقدية.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية.

يعتبر المفهوم والاحاطة امر ضروري لأي دراسة لذا سنقوم في هذا المبحث بالتطرق الى اهم تعاريف السياسة النقدية واتجاهاتها وكذلك اهم الاحداث التاريخية التي أثرت عليها، وبما ان السياسة النقدية جزءا مهما من السياسة الاقتصادية العامة للدولة سنتطرق الى اهم قنوات انتقالها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية واتجاهاتها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.

تنوع وتختلف تعاريف السياسة النقدية من باحث لآخر أو من مفكر لآخر أو من مدرسة لأخرى، ورغم هذا الاختلاف إلا أنها تتفق جميعا على أنها أداة مهمة لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وفيما يلي بعض التعاريف:

❖ التعريف الأول:

يعرف ج.باربوت السياسة النقدية بأنها " مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد ، من اجل ضمان استقرار الأسعار والصراف"¹.

❖ التعريف الثاني:

كما يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها " مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة"².

❖ التعريف الثالث:

كما تعرف أيضا على أنها " الإجراءات التي تمكن السلطة النقدية عادة البنك المركزي من ان تؤثر على المعروض من المال من أجل تحقيق هدفها المتمثل في الاستقرار الثلاثي، وهو استقرار أسعار الفائدة، استقرار أسعار الصراف واستقرار الأسعار، وهي تسعى أيضا الى تحقيق اهداف أخرى للسياسة الاقتصادية"³

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015، ص 237.

² ع المطلب ع الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 272.

³ جميلة وجدي، بودي نعيمة، السياسة النقدية واستهداف التضخم، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية، الجزائر، 2019 العدد 10، 2019

❖ التعريف الرابع:

ويمكن تعريفها أيضا كالاتي " الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود او التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة، وعلى شروط القروض"¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول الى ان السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تستخدمها السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي والمرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي من اجل السيطرة والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد مما يحقق الأهداف النقدية والاهداف الاقتصادية بشكل عام.

الفرع الثاني: اتجاهات السياسة النقدية.

يعتمد اتجاه السياسة النقدية على الأسباب الداعية الى استخدامها وعلى الظروف السائدة في الاقتصاد وعليه يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات للسياسة النقدية كالاتي:

❖ السياسة النقدية الانكماشية:(الاتجاه التقييدي).

وتتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم ويكون الهدف من هذه السياسة هو تخفيض حجم السيولة المتداولة في السوق² حيث يكون في هذه الحالة التدفق النقدي أكبر من التدفق السلعي وهذا ما يسمى بالفجوة التضخمية ويكون الهدف الأساسي هو تخفيض كمية النقود ومن ثم الحد من انفاق الافراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات وبالتالي ينخفض الطلب الكلي ليتوافق مع العرض الكلي³.

❖ السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي).

يقصد بها أن حجم وسائل الدفع والتغير في قيمة النقود يجب أن تتوجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي حتى ولو كان ذلك من نتيجة معدل تضخمي مقبول يؤدي بالطبع الى زيادة معينة في الأسعار الا انه في نفس الوقت يؤدي الى زيادة القوة الشرائية والطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل وهذا لا يأتي الا إذا سعى البنك المركزي لزيادة حجم وسائل الدفع وتشجيع الائتمان وخفض سعر الفائدة⁴.

¹ عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص 182

² انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 180

³ محمود عبيد، صالح عليوي السبهاني، النقود والسياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 62.

⁴ مصطفى رشيد شحبة، النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة السادسة، 1996، ص 76.

❖ السياسة النقدية المختلطة (الاتجاه المرن).

يتفق أكثر الاقتصاديين على ان هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية او على تصدير المواد الأولية الى الخارج، وفي هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بدأ الزراعة وتنزيل المحصول، ويقلل من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيع المحصول في محاولة لحصر آثار التضخم¹.

المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية.

يمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي:

❖ المرحلة الأولى: (قبل أزمة 1929).

صاحب هذه المرحلة ظهور الأفكار الكلاسيكية في تفسير السياسة النقدية، حيث كان الهدف الأساسي الذي تسعى اليه السلطات النقدية خلال هذه المرحلة هو المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وحماية العملة من التقلبات التي تؤثر عليها سلبا، وذلك من خلال الربط بين كمية النقود المعروضة وكمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، وبموجب ذلك فان التغيرات التي تحصل على كمية النقود المعروضة والتوسع النقدي هي فقط من تؤثر على المستوى العام للأسعار باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية سيتكيف تلقائيا مع توقعات استمرار التضخم في ظل مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة الإنتاج، كون ان هذا الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية حسبما افترضته النظرية الكلاسيكية².

❖ المرحلة الثانية: (1929-1950).

شهدت هذه المرحلة ظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني " جون مينارد كينز " والذي حاول تقديم حلول لازمة 1929 حيث اعطى دورا اكبر للدولة بفضل السياسة المالية أولا فالسياسة النقدية ثانيا (نظر كينز الى النقود نظرة حركية) وهذا لاعتماد كينز في بنائه لنظريته الاقتصادية على جمود الأسعار والأجور في الاجل القصير ، تشكيكيه في كفاءة تلائم السوق مع الصدمات وعلاجه لداء الاحتكار بداء التضخم كل هذه الإجراءات ساهمت في الخروج من ازمة الكساد العظيم والولوج في أزمات واختلالات وقفت فيها النظرية الكنزوية عاجزة³.

¹ نبي هاني حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 ص 57.

² زكرياء خلف الله، قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018 ص 101.

³ بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2016 ص 56.

❖ المرحلة الثالثة: (1951-1982).

ان التطور الاقتصادي اظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى الى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتؤكد عدم جدواها في مكافحة التضخم وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى خاصة بعد ظهور موجة النقديين بزعامة " ملتون فريدمان " والدعوة الى التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك حتى يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي، ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء، وكانت الفترة الممتدة من 1979-1982 قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقديين، حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد وبطالة على الرغم من ان التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية بنمو عرض النقود¹.

❖ المرحلة الرابعة: (بعد سنة 1982).

احتدم الجدل بين انصار كل من السياسة النقدية و السياسة المالية خاصة بعد ظهور نواقص كل منهما فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها ان تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته الى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي " ولتر هيلر " الذي يرى ان التعصب لسياسة المالية او النقدية ليست له مبرر لان استخدام احدهما لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى فكلاهما أصل ولا تقل أهميته أي منهما عن الأخرى في العمل للخروج من الازمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكل منهما فعاليتها في الطرف الاقتصادي السائد المناسب لها².

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

تعتبر قنوات إبلاغ السياسة النقدية بمثابة الطريق الذي من خلاله يصل أثر الأدوات إلى الأهداف، وأهم هذه القنوات ما يلي:

❖ قناة سعر الفائدة:

قناة سعر الفائدة هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو إذ يعد سعر الفائدة من المتغيرات الاقتصادية الهامة على المستوى الكلي والجزئي في النشاط الاقتصادي³ فحسب وجهة نظر كينز تؤدي السياسة النقدية التوسعية الى انخفاض أسعار الفائدة المتبقية مما يشجع الاستثمار الذي يدفع بدوره الى زيادة نمو الإنتاج والتشغيل، وبالمقابل تؤدي السياسة النقدية الانكماشية الى رفع أسعار الفائدة مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع

¹ زراري نورالدين، السياسة النقدية: عامل مساهم او عائق للتنمية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، 2007ص.76

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005ص 101.

³ عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير، الفا للوثائق، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص 245.

تكلفة رأس المال وهذا ما سيؤدي الى تقليص الطلب على الاستثمار مما يؤدي في النهاية الى انخفاض الطلب الكلي¹ فمعدل الفائدة في السياسة الكنزوية يعد بمثابة العقدة التي تربط العالم النقدي بالعالم الحقيقي².

❖ قناة سعر الصرف:

نظرا لتزايد اندماج الاقتصادات الوطنية والتحول الى سعر الصرف المرن فقد أصبح لسعر الصرف دورا هاما في نقل أثر السياسة النقدية وذلك بتأثيره على صافي الصادرات وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي ويحظى سعر الصرف اليوم بمكانة خاصة في السياسة النقدية³.

وتعمل قناة سعر الصرف الى جانب أسعار الفائدة لان انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية ولذلك أثر على انخفاض قيمة الودائع الوطنية مقارنة بنظيرتها الأجنبية وهذا ما يؤدي الى انخفاض او تدهور في قيمة العملة الوطنية فتتخفض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي الى زيادة في صافي الميزان التجاري ومنه زيادة الإنتاج الكلي وهذا مع مراعاة شروط تخفيض العملة وكذلك يجب ان لا يكون الانخفاض في أسعار الفائدة مضرا بقيمة العملة الوطنية⁴

❖ قناة الائتمان: وتنقسم بدورها الى قناتين:

➤ قناة الإقراض المصرفي:

عند قيام السلطة النقدية بتخفيض عرض النقود فان ذلك يؤدي الى انخفاض حجم الودائع المتاحة للتوظيف لدى البنوك العاملة أي بتخفيض حجم الائتمان المصرفي المتاح للإقراض، وبالتالي فان مؤسسات الأعمال -ولاسيما الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تعتمد على البنوك كمصدر أساسي للإقراض -ستتأثر سلبا بالانخفاض في الائتمان المصرفي وذلك بانخفاض استثماراتها وبالتالي ينخفض النمو في الإنتاج⁵

➤ قناة ميزانية المؤسسات:

يؤدي انخفاض عرض النقود الى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض⁶ ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة الى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة مما يزيد من مخاطر اقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام⁷.

¹ بلوفاي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013 ص ص 40.41.

² عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير، مرجع سبق ذكره ص 245.

³ لعلو موسى البخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، ص 96.

⁴ بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص 89.

⁵ احمد شعبان م علي، انعكسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 96.

⁶ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 79.

⁷ أبرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2008، ص ص 40.41.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي المسؤول الأول على رسم وتنفيذ السياسة النقدية ولتحقيق ذلك يستخدم عدة أدوات منها ماهي أدوات غير مباشرة وهذا ما سنتناوله في المطلب الأول وأدوات مباشرة وهذا ما سنتطرق اليه في المطلب الثاني بالإضافة الى أدوات أخرى.

المطلب الأول: الأدوات الغير مباشرة (الكمية)

الأدوات الكمية هي تلك الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في حجم السيولة التي بحوزة البنوك التجارية وبالتالي يؤثر في حجم النقود المتدفقة في الاقتصاد متمثلة في، سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني. وسنتطرق في هذا المطلب الى كل أداة على حدى.

❖ سياسة معدل إعادة الخصم.

✓ تعريف سعر الخصم.

هو عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة، وبالطبع فالمؤسسات التي تتعامل مع البنك المركزي في هذا الشأن هي البنوك التجارية فالأخيرة غير قادرة على خلق الائتمان أو إعطاء القروض بطريقة مستقلة دون توافر السيولة اللازمة، ولذا فهي مضطرة للالتجاء الى البنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية والكمبيالات بمعنى أن يحل محلها البنك المركزي في الذاتية مقابل أن يقدم السيولة اللازمة في شكل أوراق النقد القانونية اللازمة لتأدية نشاطها، ومن الطبيعي أن يتقاضى منها ثمن هذا الاقتراض في صورة سعر الفائدة وهذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد بطريقة أعم مراعيًا في ذلك التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان¹.

فاذا كانت هناك بوادر للتضخم رفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على كل من البنوك التجارية وعملاتها فيقل التوسع في منح الائتمان ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد

أما إذا كانت هناك بوادر انكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض والتوسع في منح الائتمان ويزيد من وسائل الدفع في الاقتصاد².

✓ مزايا وعيوب سياسة الخصم.

تتمثل المزايا الأساسية لسياسة سعر الخصم في أن البنك المركزي يمكن أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض، ومن ثم منع الفشل والكوارث المصرفية والمالية، ولكن عيوب تلك السياسة دفعت بعض الاقتصاديين الى التوصية بعدم استخدامها كأداة للتحكم في العرض النقدي، فأولاً قد يتولد في ذهن الجمهور خلط متعلق بنية البنك المركزي والذي

¹ أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 182.

² بوكرة كاميليا، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية،

جامعة العربي بن امهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010 ص ص 38 39.

يخلقه إعلان تغييرات سعر الخصم، ثانيا إذا حدد البنك المركزي سعر الخصم عند مستوى معين، سيحدث تقلب كبير للفرق بين سعر الفائدة السوقي وسعر الخصم، عندما يتعلق سعر الفائدة السوقي تلك التقلبات تقضي الى تقلبات غير مرغوبة في حجم القروض المخصصة، ومن تغيرات غير مرغوبة في حجم القاعدة النقدية المقترضة، مما يعني أن سياسة تغير سعر الخصم قد تجعل من الصعب التحكم في العرض النقدي، تلك العيوب دفعت الاقتصاديين الى اقتراح إصلاحات لسياسة الخصم¹.

❖ عمليات السوق المفتوحة.

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان قد يصل الأمر أحيانا ليشمل الى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية وذلك للتقليل من السيولة لدى الأفراد في حالة قيامه ببيع الأوراق المالية وزيادتها في حالة قيامه بشرائها².

فإذا كان الهدف زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات محسوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وبالتالي يكون في إمكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع ومن ثم يزداد المعروض النقدي³.

أما في حالة اقتصاد يعاني تضخم فإن البنك المركزي يسعى الى خفض حجم المعروض النقدي من خلال استخدام سياسة نقدية انكماشية حيث يقوم ببيع سندات حكومية بأسعار مغرية لتحفيز شرائها وبالتالي تقل كمية النقود المتداولة نتيجة الحد من إمكانية البنوك التجارية من خلق النقود⁴.

ومع ذلك، تتوقف فعالية أداء السوق المفتوحة على توافر مجموعة من الشروط أهمها هي⁵:

- توافر إرادة التعامل من طرف مختلف المتدخلين، بمعنى ان يكون لهؤلاء جميعا مصلحة في اجراء هذه المعاملات.
- اتساع هيكل السوق، حيث يكون عدد المؤسسات المتدخلة كبيرا يجعل السوق أكثر نشاطا وديناميكية.
- عمق السوق النقدية، وذلك من خلال توافر عدد وقدر كبيرين من السندات المتداولة ذات الخصائص الجيدة حيث يرفع ذلك من حجم المبالغ المتداولة مما يجعل لعمليات التدخل عن طريق السوق المفتوحة مفعولا كبيرا قادرا على التأثير على وضع السوق واتجاهه.

¹ أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 1995، ص 127.

² نصيرة بن نافلة، استهداف السياسة النقدية للتضخم، مجلة مجاميع المعرفة، الجزائر، العدد 4 2017 ص 36

³ ع المطلب ع الحميد، اقتصاد النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره ص 279

⁴ زناقي سيد أحمد، السياسة النقدية لتحقيق السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر

بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016 ص 55

⁵ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص 156

❖ الاحتياطي القانوني.

نسبة الاحتياطي القانوني هي الزام أو اجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه أو عند اللزوم¹ وظهرت هذه الأداة التي تسمى متطلبات الاحتياطي المتغير كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في الوم أ من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادي في 1933 و 1935² ولقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود، ولم يبقى الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية وبالتالي على المقدرة الإضافية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية³.

والاحتياطات القانونية الاجبارية ذات هدف مزدوج فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، ومن جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، ففي أوقات الكساد وفي حالة رغبة البنك المركزي توفير حجم أكبر من الائتمان لتشجيع الاستثمار، يقوم بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض وفي حالة وجود تضخم يقوم البنك المركزي بزيادة معدل الاحتياطي القانوني، وعذا من شأنه تقليص قدرة البنوك المركزية على منح الائتمان مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار ومعدلات التوظيف ومنه انخفاض الطلب، وبالتالي انخفاض الأسعار⁴.

تعتبر سياسة الاحتياطي القانوني من بين أدوات السياسة النقدية ذات الأهمية البالغة إضافة الى كونها تمثل أداة غير مباشرة بامتياز فإنها تتمتع بقدرتها على ممارسة التأثير المرغوب من طرف البنك المركزي بالفعل، فإذا كانت أدائية سياسة السوق المفتوحة تتوقف الى حد ما على رغبة البنوك في الانخراط في سياسة البنك المركزي فإن سياسة الاحتياطي القانوني لا تمنح للبنوك فرصة الاختيار وبالتالي فإن ادائيتها لا ترتبط بإرادتها في الانخراط في هذه العملية أم لا بل يتوقف كل الأمر على إرادة البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية وفق لسياسته وأهدافه النقدية فعندما يفرض البنك المركزي معدلا للاحتياطي القانوني فإن البنوك ملزمة بتنفيذ هذا المعدل ويؤدي توافر هذه الخاصية الى ارتفاع الفرص أمام البنك المركزي في بلوغ مراده⁵.

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره ص 152

² سيدي ولد اسويلم، فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010 ص 47

³ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 152

⁴ عبد المجد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 85

⁵ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 158 159

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة (النوعية)

نظرا لأهمية دور البنك المركزي في تنظيم وتوجيه الائتمان المصرفي بما يحقق سياسة نقدية مرغوبة، فقد أدت التطورات الاقتصادية الى ظهور عدد من الوسائل التي تمكن البنك المركزي من التدخل المباشر في تحديد حجم الائتمان وتوجيهه¹ ومن أبرز الوسائل المباشرة سياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقروض والتي سنتناول كل منهما على حدى في هذا المطلب.

❖ سياسة تأطير القروض.

يقوم البنك المركزي بوضع التعليمات والقواعد الخاصة بتحديد مدة سداد الأقساط الواجب دفعها وغالبا ما يفرض البنك نسب قصوى ودنيا محددة لسعر الفائدة كجزء مهم في هذا الصدد، إذ أن البنك المركزي لن يترك الأمر مفتوحا للبنوك التجارية للتصرف بحرية الحصول على هذه القروض، إذ يضع تعليمات وقاعد من شأنها الحد من عدد مرات ما تلجأ اليه تلك البنوك في الحصول على الائتمان المخصص بهدف حسن استخدامها أو مواجهتها من قبل السلطة النقدية بزيادة تكلفتها الأمر الذي بموجبه يتم تخفيض الطلب على النقود²

❖ السياسة الانتقائية للقروض.

تهدف هذه السياسة الى توجيه القروض الى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات الى القروض الخاصة بهذه القطاعات وهكذا تتخذ عدة أشكال³:

- ✓ قرار معدل إعادة الخصم: خاص بالأوراق الجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الأخرى وهذا المعدل يكون بطبيعة الحال أصغر من معدل إعادة الخصم العادي.
- ✓ إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية وذلك سعيا وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية وتمكينها من الحصول على القروض بسهولة.
- ✓ إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: إذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض أنواع القروض يمكنه ان يقبل تعبئة الأوراق المرتبطة بهذه القروض حتى بعد تجاوز السقف مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.
- ✓ تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها: تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان بالتأثير على البنوك لكي تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة أي في مدة معينة وبمعدل فائدة معين

¹ عبد النعيم مبارك، إسماعيل أحمد المنشاوي، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2020، ص 345

² حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري، الأردن، الطبعة الثانية، 2012 ص 24

³ خباة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة الشباب الجامعية، الجزائر، (لم يتم ذكر الطبعة)، 2008، ص.ص 209 210

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

لا يقتصر مضمون السياسة النقدية على الرقابة المباشرة والغير مباشرة فقط وانما يتضمن الى جانبها أدوات أخرى أكثر مرونة، ومن أهمها الإقناع الأدبي، التعليمات والأوامر، الإعلام. وسنتطرق في هذا المطلب الى كل منهما على حدى.

❖ **التعليمات والأوامر:** بمقتضى هذا الأسلوب يصدر البنك المركزي القرارات للبنوك التجارية بما يتماشى مع

متطلبات الإدارة النقدية التي تستهدف تحقيق أغراض السياسة النقدية¹

وتتمثل التعليمات والأوامر في تحديد حد أقصى للقروض التي تمنحها البنوك التجارية او في تحديد حد ادنى للقروض الممنوحة لنوع معين من أنواع الأنشطة الاقتصادية بغرض التوسع فيه او الامتناع عن منح قروض لأنشطة معينة للحد منها، او اجبار البنوك على توجيه جزء من مواردها نحو نوع معين من أنواع الاستثمار، ك شراء السندات الحكومية و اذونات الخزينة، كما تشمل العقوبات التي يمكن ان يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية في حالة عدم تنفيذ تعليماته في الامتناع عن اقراضها وإعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة منها او رفع سعر الفائدة بالنسبة للقروض الممنوحة لها.²

❖ **الإقناع الأدبي:** ويقصد بالإقناع الادبي تلك الجهود التي يبذلها البنك المركزي من أجل إقناع المؤسسات المالية

والمصرفية عموماً والبنوك التجارية خاصة في اتباع سياسة نقدية معينة يرغب البنك المركزي اتباعها لعلاج حالة

اقتصادية محددة.³

مثل هذا الأسلوب يعتبر مجدياً في الدول التي مارس فيها البنك المركزي مسؤوليات منذ زمن بعيد أما الدول الحديثة العهد بالبنوك المركزية أو حيث يزاول البنك المركزي الاعمال المصرفية العادية الى جانب عمله كبنك مركزي فان أسلوب الإقناع قد يكون ذا فائدة محدودة مما يضطر البنك المركزي الى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة.⁴

❖ **الإعلام:** تتزايد أهمية الكلمات التي يوجهها المسؤولون في البنك المركزي الى الرأي العام بواسطة أجهزة الإعلام

المختلفة في السنوات الأخيرة وبشكل مستمر، يعرب المسؤولون فيها عن حالة الاقتصاد القومي والمشكلات النقدية

التي يتعرض لها، والأدوات والإجراءات التي يعتقدون أنها مناسبة وكفيلة بحل المشكلات وتحقيق مصلحة الاقتصاد

القومي ويعبر هذا الإعلان من المصرف المركزي عن سياسة معينة للائتمان واعلامه للجمهور وسيلة من وسائل

السياسة النقدية التي قد يتبعها البنك المركزي للرقابة على الائتمان وتوجيهه نحو الهدف المنشود.⁵

¹ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا، الامارات، الطبعة الأولى، 2008 ص 339

² عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 1999 ص 217

³ أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران، الأردن، الطبعة الأولى، 2010 ص 337

⁴ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 339

⁵ أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 337

المبحث الثالث: إستراتيجيات واهداف السياسة النقدية

ان المفهوم السائد هو ان السياسة النقدية تقتصر أهدافها على تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة العملة الا أن الواقع هو أن أهداف السياسة النقدية تتعدى إلى أهداف أخرى كثيرة ولتحقيق ذلك لابد من استراتيجية يتبعها البنك المركزي تستخدم أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض الى غاية بلوغ الأهداف النهائية.

المطلب الأول: استراتيجيات السياسة النقدية

تتمثل استراتيجيات السياسة النقدية في ذلك الارتباط القائم بين الأهداف النهائية التي تسعى السلطات النقدية الى تحقيقها والأدوات المستخدمة لذلك والاهداف التشغيلية أو الوسيطة وسنتناول في هذا المطلب الاستراتيجيات السابقة (الغير كاملة) والاستراتيجيات الحديثة (الكاملة) للسياسة النقدية.

الفرع الأول: الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية

لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته فالاستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية وسيطية مع أدوات متناسبة لتلك الأهداف للوصول الى الأهداف النهائية كما يمكن رقابتها وتصحيح انحرافاتهما والتنبؤ عليهما بالمؤشرات وهذا ما يميزها عن الاستراتيجية غير الكاملة¹ وقد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات غير كاملة وهي:

❖ نظرية القرض التجاري:

تقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض قصيرة الأجل وتكون متناسبة مع حاجات التجار وتشمل فقط الأوراق التجارية كالكمبيالة وفتح الاعتمادات والسندات وذلك حتى تتحول السلع النهائية الى نقود بعد بيعها الى المستهلك ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض وفوائده².

❖ نظرية الاحتياطات الحرة:

تعرف الاحتياطات الحرة بأنها الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة واقتراضها من البنك المركزي وتكون موجبة اذا كانت الاحتياطات الفائضة اكبر من الاقتراضات من البنك المركزي، تم استخدام هذا المفهوم كدليل للسياسة النقدية خلال الخمسينات وبداية الستينات ولكنه لم يؤد دوره كما ينبغي لأنه لم يتمتع بمواصفات تؤهله لان يكون مؤشرا هاما ومن بينها³:

■ أنها لم تكن حلقة وصل جيدة بين أدوات السياسة النقدية والاهداف الوسيطة كالمجاميع النقدية وبالتالي يكون مبدأ الاحتياطات يؤثر سلبا على نمو النقود.

¹ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011 ص 35

² إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017 ص 39

³ محمد نشيد بوسيلة، استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 9

▪ لم تستطيع أن تقوم مقام دور الهدف الأولي لأن العلاقة بينها وبين الأفراد أكبر من العلاقة بينها وبين البنك المركزي، وهذا يعني أن البنك المركزي لا يستطيع أن يسيطر عليها كلية، حيث يعاني هذا المبدأ من عدة تأثيرات تجعله عديم الفاعلية مثل المعلومات عن الاحتياطات الحرة بعيد نسبيا عن اهداف السياسة النقدية النهائية

وبالتالي فان هذا المبدأ تعرض لعدة انتقادات من قبل الاقتصاديين وعليه لا يمكن بناء استراتيجية كاملة بالاعتماد على مفهوم الاحتياطات الحرة كبداية أساسية في السياسة النقدية.

❖ نظرية أسعار الفائدة:

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط او مؤشر وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينات والستينات هو التأثير على هذا الهدف إما بالارتفاع او بالنقصان وفي الواقع ان أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي هي¹:

▪ تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية بالطلب وعرض الائتمان وبالتالي فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط.

▪ تتغير أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية ولا ضمان ان يحقق سعر فائدة معين أهدافا معينة، وذلك لأنه عرضة لأثار قوية أخرى لا تتصل بالسياسات فسعر الفائدة المناسب للاستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقية المتوقع يتلائم مع الطلب ولا يعرف الصلة بينه وبين سعر الفائدة الاسمي الذي على أساسه تجري السياسة النقدية.

▪ الارتباط بين تغيرات الأسعار وأسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة. كما نلاحظ أيضا أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الاستثمار وأن أسعار الفائدة المرتفعة تقييد الاستثمار.

الفرع الثاني: الإستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية

نظرا لظهور بوادر تضخمية في الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بدأت في الستينات عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في استراتيجية السياسة النقدية وخاصة بعد أن أثبت الاقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، وبفحص السجل التجاري خلص ((فريدمان و شوارتز)) الى ان التغير الجوهري في معدل نمو الدخل النقدي وهما يجزمان بان معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغير في الأسعار، وان التغير في معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يغير معدلات نمو كل من الأسعار والنواتج.²

¹ اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 36

² العشي وليد، تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية

العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، 2018 ص 56

وهكذا بدأ التوجه في استراتيجية السياسة النقدية نحو استخدام مجاميع الاحتياطي، بعد الصعوبات التي كانت وراء استخدام السياسة النقدية لأسعار الفائدة كهدف وسيط ففي سنة 1979 أعلن الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أنه سوف يعطي تأكيداً أكبر في المستقبل على استخدام مجاميع الاحتياطي في الإدارة اليومية للسياسة النقدية، وتأكيد أقل على تحديد التقلبات قصيرة الأجل في معدل الفائدة على أرصد الاتحادية¹.

كانت الاستراتيجية الحديثة في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في اجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية. وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك.

يقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول الى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية. كما يقدر سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنك الذي يكون متناسباً مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط لان انخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملاً مشجعاً لزيادة اقتراضات البنوك كما ان ارتفاعه سيؤدي الى انخفاض تلك الاقتراضات ولذلك فان ضبط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط ويكون اجمالي الاحتياطي، وبالتالي عرض النقود في زيادة الاستراتيجية أيضاً لم تكن ناجحة بالكامل فقد استطاعت او نقصان متناسبين بنفس المعدل المقدر كهدف.

ولكن هذه الإجراءات لم تؤدي دورها ولم تلق نجاحاً كبيراً وتعرضت الى انتقادات عديدة لان هذه البنوك المركزية مثلاً في الولايات المتحدة تتحكم في أسعار الفائدة حين فقدت السيطرة على عرض النقود ولذلك تم تطعيمها بإجراءات جديدة منها²:

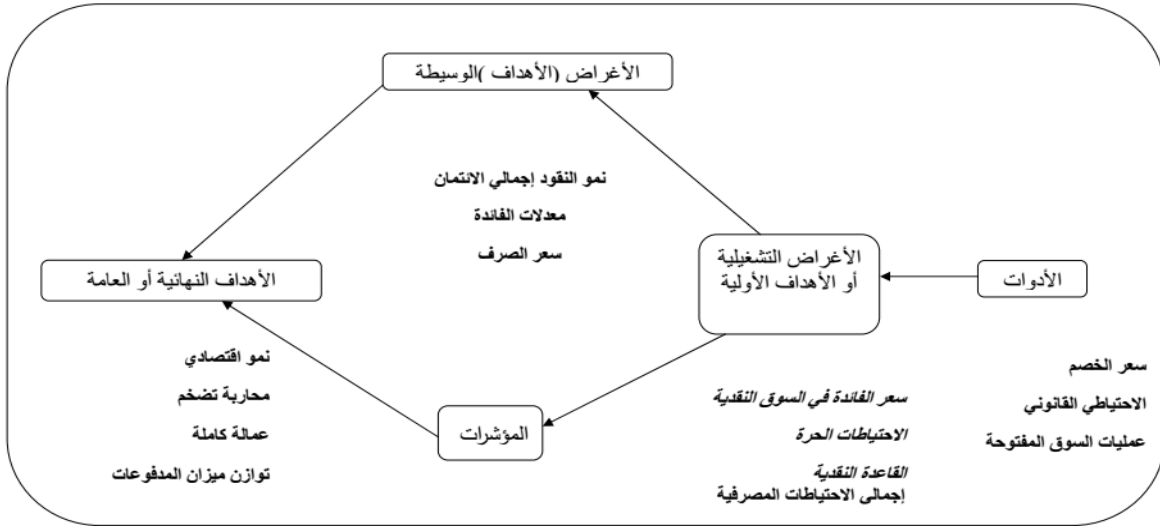
1. توسيع عريض للمجال الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة على الأرصدة الفدرالية بالتقلبات ضمنه.
2. استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف اولي لضبط كمية النقود، ولذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.

وفي الشكل الموالي تلخيص لاستراتيجيات السياسة النقدية.

¹ مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم المنصور، دار المريخ للنشر والتوزيع الرياضي ص 551

² باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله المنصور واخرون، دار المريخ للنشر الرياضي 1980 ص 317

شكل رقم (1.1) استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة.



المصدر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 123

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

اتضح من خلال المطلب الأول انه يجب اتباع استراتيجية معينة للوصول الى الأهداف التي تسعى اليها السياسة النقدية والمتمثلة في استقرار الأسعار، الاستقرار الاقتصادي وغيرها وهي تعتبر كأهداف عامة لا تتحقق الا بتحقيق اهداف أولية تؤثر على اهداف وسيطيه وهذه الأخيرة بدورها تغير في الأهداف النهائية، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

❖ الفرع الأول: الأهداف الأولية

تتمثل الأهداف الأولية في المتغيرات التي يقوم بها البنك المركزي بالتأثير عليها بهدف تحقيق الأهداف الوسيطة وعلى سبيل المثال إذا قرر البنك المركزي تغيير معدل نمو العرض النقدي فانه يعتمد على تبني متغير الاحتياطي القانوني كهدف تطبيقي أولي وبالتالي فالأهداف الأولية ماهي الا حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والاهداف الوسيطة¹. وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات المجموعة الأولى تتمثل في مجموعة الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، احتياطات البنوك، احتياطات أخرى.

اما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف السوق وتحتوي على الاحتياطات الحرة (الفرق بين احتياطات البنوك التجارية واقترضها من البنك المركزي) وسعر الفائدة على الودائع البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في السوق النقدي².

¹ بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014، ص 23

² باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2014، ص 18

✓ مجتمعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور و الاحتياطات المصرفية حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع أما الاحتياطات المصرفية فتتمثل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك أما الاحتياطات المتوفرة للودائع فهي تمثل الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الاجبارية (مبة القروض المخصوصة)¹ و قد اختلفت البنوك المركزية حول ما هو المتغير و المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة اذ هناك بعض البنوك المركزية مؤيدة وأخرى معارضة حتى انتقل النقاش الى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع وهكذا بقي الموضوع محل جدل ونقاش لكونه يتصف بالترجحية وليس بالتنظير فقط ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقتها بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط وطالما الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات واستخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي².

✓ ظروف السوق:

تتكون من مجموعة من المتغيرات وهي الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة في سوق النقد ويمكن القول عموما بأن ظروف سوق النقد تشمل قدرة المقترضين ومدى تأثيرهم على نمو الائتمان³ ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع او انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى ويتمثل سعر الفائدة الأرصدة البنكية في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة يوم أو يومين بين البنوك وتحتوي هذه المجموعة على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد⁴. كما تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية ومن اهم هذه الأرقام ما كان مستخدما في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وهو الاحتياطات التي اقترضتها تلك البنوك من البنك المركزي ويتمثل الرقم القياسي الثاني لأوضاع سوق النقد هو أسعار الفائدة على اذونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تقرضه البنوك على أفضل العملاء وسعر الفائدة ما بين البنوك⁵.

¹ برعي م الخليل، النقود والبنوك، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشروق، 1984 ص 61

² أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 38

³ عمر عبو، كمال قسول، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد، الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة الشلف الجزائر،

العدد الأول، 2020، ص 41

⁴ أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود والاستثمار المالي، مرجع سبق ذكره، ص 134

⁵ بن جميل هناء، تأثير العمولة المالية على تحقيق أهداف السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد

خيضر بسكرة، 2017 ص 34

❖ الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة

يعتبر اختيار الأهداف الوسيطة مشكلا من مشاكل السياسة النقدية فكما يحدده ملتز بريئر هو مشكل اختيار الاستراتيجية المثلى كاستراتيجية قيادة السياسة النقدية تحت شروط عدم التأكد والإبطاءات الزمنية للحصول على المعلومات كشروط ضرورية او كاملة لإمكانية استعمال متغير ما كهدف وسيط¹.

✓ المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة حيث يهدف المسح النقدي الى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السياسة النقدية² وهي تدور حول تطور المجمعات النقدية المتداولة في الاقتصاد، حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدل نمو لزيادة السنوية للكتلة النقدية³ وطول السنة لا بد من السلطات النقدية ان تستخدم مختلف الوسائل الموجودة بحوزتها حتى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد⁴.

✓ سعر الصرف:

يستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك ان انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات⁵ فيمكن المدفوعات⁵ فيمكن لكل دولة ان تخفض من قيمة عملتها لتشجيع الاستثمار وزيادة الصادرات وبالمقابل ترتفع تكلفة الواردات الواردات بالعملة المحلية، مما يقلص في الانفاق على الواردات ومن ثم تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما يؤدي رفع قيمة العملة الى التقليل في وتيرة التضخم⁶ وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية كما ان استقرار هذا المعدل ((سعر الصرف)) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات الا ان التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي الى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف، ففي عام 1997 تعرضت العملة التايوانية الى هجوم مضاربي مما أدى الى فقدان 45% من قيمتها مقابل الدولار وفقدت بورصة بانكوك 54% وهكذا نلاحظ ان تقلبات أسعار الصرف تدفع بالبنك المركزي الى التدخل في التأثير عليه واستعمال ما لديه من احتياطات محاولة منه المحافظة على قيمة عملته اتجاه العملات التي تربط بها دون ضمان النجاح وهذه تكلفة مقابل اختيار استقرار سعر الصرف⁷.

¹ بوكساني رشيد أوسرير، دراسة كمية لاستقرار دالة الطلب على النقود، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت، لبنان، العدد 58 ص 157

² بن نافلة نصيرة، فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الجزائر، 2018 العدد 3 ص 188

³ باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي، مرجع سبق ذكره ص 20

⁴ Dictionnaire d'économie et science sociales Délitions haies paris 1994 p 317

⁵ بن نافلة نصيرة، فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 188

⁶ J.P-PATAT. Mommaie. Institutions monétaire et politique monétaire. Paris. Cinquième edition. 1993 p 388

⁷ زراري نور الدين، السياسة النقدية عامل مساهم او عائق للتنمية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص 84

✓ سعر الفائدة:

تستهدف السلطات النقدية معدل الفائدة (غالبا ما يكون سعر الفائدة الحقيقي) كهدف وسيط للسياسة النقدية¹ كما تعرف الفائدة بانها السعر او الثمن الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه للأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها.

إذ يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب أسعار الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق، حيث يقود هذا التوازن إلى الإعلان عن هرمية معينة في أسعار الفائدة، وتكون الأسعار في الأجل الطويل أعلى نسبيا من المعدلات في الأجل القصير، وهذه الهرمية في الأسعار ضرورية لتكوين واستقرار الادخار ولكي تبقى الاستثمارات تبعا لإنتاجيتها².

❖ الفرع الثالث: الأهداف النهائية

هناك اتفاق واسع على أن اهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص تتمثل فيما يسمى بالمربع السحري للسياسة النقدية ويتعلق الامر بكل من (استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق مستوى العمالة الكاملة، تحقيق معدل النمو المرتفع للدخل القومي وتحقيق توازن ميزان المدفوعات) وستتطرق في هذا الفرع الى كل هدف على حدى.

✓ استقرار المستوى العام للأسعار

يعتبر من اهم اهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة الى محاربة التضخم واحتواء تحركات الأسعار الى أدنى مستوى لها ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي³.

ان في استعمال السياسة النقدية لاستقرار الأسعار ميزة حيث ان آثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان سوف يتم الشعور به بدرجات متساوية لدى الهيئات والافراد ثم ان آثارها لا تبدو واضحة على الافراد وانما تكون مخفية اذا ما تم مقارنتها بالسياسة المالية في محاربة التضخم⁴ لأن هذه الأخيرة تشمل تحقيق فائض في الانفاق الحكومي في أوقات التضخم بينما يعبر الافراد عن رغبتهم دائما في خفض الدين العام للحكومة والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هي زيادة الضرائب او خفض الانفاق الحكومي وهذين الاجراءين لا يتمتعان بأية استجابة من طرف الافراد وهكذا تتمتع السياسة النقدية بميزة تقبل الافراد لها نظرا لاختفاء آثارها عليهم في محاربة التضخم⁵

¹ عمر عبو، كمال قسول، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد، الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة الشلف، الجزائر، العدد1، 2020، ص 41

² بن جميل هناء، تأثير العولمة المالية على تحقيق أهداف السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره ص 35

³ مطاي عبد القادر، فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم، مجلة الاقتصاد والمالية، الشلف، الجزائر، العدد3، 2016، ص10

⁴ عبد المنعم راضي، تقييم دور السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1980، ص52

⁵ دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص101

✓ تحقيق مستوى العمالة الكاملة

تعمل السياسة النقدية على محاولة تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وهو من بين مقدمات الأهداف التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها¹ وهناك اجماع بين الاقتصاديين على ان يكون ضمان التوظيف كاملا على مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى اليها السياسة النقدية² والمراد من ذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوال انكماشية في الإنتاج والدخل والاضطرابات في العلاقات الاجتماعية ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي الى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستعملة³

✓ تحقيق معدل النمو المرتفع للدخل القومي

يأتي هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع عن طريق السياسة النقدية، عن طريق تحقيق معدل مرتفع للدخار والتأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني⁴ كما يمكن للسياسة النقدية التأثير على معدل النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدل الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم، أي زيادة مناصب الشغل وبالتالي زيادة الدخل والاستهلاك بما يصب في النهاية في رفع مستوى المعيشة والنمو⁵.

ولكن إذا نظرنا الى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصادي الوطني نجد أنها باستطاعتها ان تعمل على تحقيق ذلك وتساعد في المحافظة عليه مع توفر عوامل أخرى غير نقدية، كتوفر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة، وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل⁶

¹ عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 195

² وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص ص 22.20

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009 ص ص 22.20

⁴ أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017 ص 11 عن الموقع

الإلكتروني [HTTP://www.amf.org.ars/ar/contentent](http://www.amf.org.ars/ar/contentent)

⁵ عبد الله لسبط، قنوات اثر السياسة النقدية للاقتصاد من منظور إسلامي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 37، 2019 ص 112

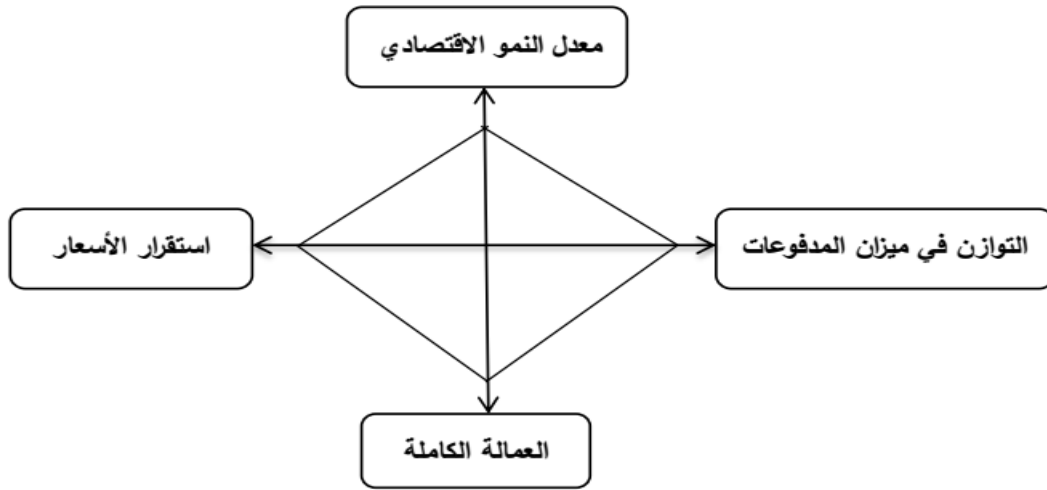
⁶ عبد المفتاح عبد المجيد، أصول علم الاقتصاد، النسر الذهبي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 1997 ص 251

✓ تحقيق توازن في ميزان المدفوعات

يعبر ميزان المدفوعات عن بيان موجز للمعاملات الاقتصادية كافة التي تجري بين أحد البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة وتشمل هذه المعاملات الصادرات والواردات من السلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الأموال¹. ويتم ذلك عن طريق قيام البنوك المركزية برفع إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره الى قيام البنوك التجارية برفع سعر الفائدة على القروض ويؤدي رفع أسعار الفائدة الى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة ويؤدي خفض مستويات الأسعار المحلية الى تشجيع صادرات الدولة والى تقليل اقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا الى اقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي الى دخول المزيد من رؤوس الأموال الى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد ان تقليل كمية النقود داخل الاقتصاد القومي ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات الا ان آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وانما يعتمد الامر على الكثير من الظروف والعوامل الأخرى².

ويمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الشكل التالي:

شكل رقم (2.1) المربع السحري لكالدور في تحقيق اهداف السياسة النقدية



المصدر: عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 197

¹ جليل شعبان، عقيل الحمري، اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 27، ص 202

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2003

المطلب الثالث: التعارض بين أهداف السياسة النقدية

ان تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية المذكورة سابقا في آن واحد يعتبر من الصعوبة بمكان، بل إن تحقيق أحد الأهداف يواجه تعارض مع هدف آخر ويحتاج البلد الى أداة السياسة الفعالة لكل هدف تنشده وأحيانا يمكن ان تكون أداة واحدة تحقق أكثر من هدف ولكنه من النادر بصفة عامة ان تحقق دولة كل الأهداف كاملة وفي نفس الوقت بأداة واحدة او عدد من الأدوات المتاحة لها دون ان يحدث تعارض بين الأهداف¹ وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

✓ فعندما تريد السلطات النقدية تحقيق هدف استقرار الأسعار مع هدف زيادة العمالة فنجد ان هناك صعوبة في تحقيقهما مع في نفس الوقت، لان محاولة زيادة العمالة تقتضي سياسة نقدية سهلة التي تؤدي الى زيادة العرض النقدي وتخفيض أسعار الفائدة وهو كثيرا ما يكون سببا في رفع مستوى الأسعار. وانخفاض الأسعار لا يشجع رجال الاعمال على زيادة الاستثمارات والتوسع فيها وهذا لا يدفع الى زيادة العمالة، ولهذا نجد ان هدف استقرار الأسعار وتحقيق العمالة الكاملة يعتبران هدفان من الصعب تحقيقهما في آن واحد².

✓ يمكن ان يحدث تناقض او تعارض هدف زيادة العمالة وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فعند اتخاذ السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية من أجل زيادة العمالة سيؤدي ذلك الى انخفاض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمارات، وبالتالي زيادة العمالة، كما سيؤدي الى تدفق كبير لرأس المال قصير الأجل وهو ما سيجعل الميزان يختل ويزداد عجزه أن زيادة الصادرات تعتمد على منافسة السلع المحلية ومع أي سياسة نقدية توسعية سيرتفع الدخل ويزداد الميل للاستيراد وترتفع الأسعار المحلية مع اقتراب الاقتصاد من حالة العمالة الكاملة ونادرا ما يؤدي تحقيق هدف العمالة الكاملة الى توازن ميزان المدفوعات³.

✓ أما إذا اجتمع هدف محاربة التضخم مع هدف آخر هو تحسين ميزان المدفوعات فلا يوجد تعارض بينهما فاذا ما صاحب التضخم عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما، فان كبح التضخم بسياسة نقدية أشد تقييدا يؤدي الى تدفق أكبر لرأس المال قصير الأجل الى داخل البلد، أو تدفق قليل خارجه، وهذا يجعل العجز في ميزان المدفوعات ينخفض أو يزال تماما⁴.

✓ أما تحقيق هدي تخفيض مستوى العمالة ومعدل عال للنمو الاقتصادي فلا يوجد أيضا بينهما تضارب لانهل يمكن تحقيق معدل عال للنمو إذا كانت البطالة منتشرة⁵.

✓ أما عن هدف استقرار الأسعار وتحقيق النمو فهذان الهدفان على علاقة متعارضة والتي تثير جدلا كبيرا فهناك اتجاه يبين ان النمو الاقتصادي في الاجل الطويل لا يتحقق مالم يحدث استقرارا في مستويات الأسعار، بينما هناك

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 102

² زراري نور الدين، السياسة النقدية عامل مساهم أو عائق للتنمية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 80

³ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 42

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 103

⁵ زراري نورالدين، السياسة النقدية عامل مساهم او عائق للتنمية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 80

نظرة أخرى الى ان ارتفاع مستوى الأسعار يكون عاملا غير مساعد على تحقيق معدل سريع للنمو ومع ذلك فان هذا يكون مرافقا له¹.

من خلال ما تقدم يتبين أن التعارض بين الأهداف سيجعل رسم السياسة النقدية ليست بالأمر السهل وليست في متناول كل دولة بل الأمر يحتاج الى ترتيب الأولويات والاهداف التي ستركز عليها السياسة النقدية. وفي الدول الصناعية هناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتصر على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار أي استهداف التضخم بوضع معدلات يستخدم البنك المركزي الأدوات الممكنة من الوصول الى هذه المعدلات².

ويمكن تلخيص التناقضات بين أهداف السياسة النقدية حسب الجدول التالي:
الجدول رقم (1.1) التناقض بين اهداف السياسة النقدية.

التضخم	الاستقرار النسبي للأسعار-نشاط ضعيف-	داخلي / خارجي
سياسة انكماشية II	تناقض I	انخفاض العملة
تناقض IV	سياسة توسيعية III	ارتفاع العملة

المصدر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره ص 14

¹ سيدي ولد اسليم، فعالية السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 30

² عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 55

خاتمة الفصل:

ان مصطلح السياسة النقدية يحتوي على عدة تعريفات ومفاهيم مختلفة الا أنها تشمل في مجملها الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية بالتأثير على عرض النقود، ولقد مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل فالأولى تبدأ مع بداية القرن التاسع عشر والتي كانت فيها السياسة النقدية ينظر اليها على انها محايدة لا تؤثر بأي صورة من الصور على النشاط الاقتصادي اذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ العمليات ثم المرحلة الثانية والتي تزامنت مع ظهور الفكر الكينزي والتي أصبحت فيها السياسة النقدية ثانوية باعتبارها أقل فعالية مع إعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية، ثم المرحلة الثالثة التي تميزت فيها السياسة النقدية والنقود بأهمية كبيرة من قبل النقديين والذين اعتبروها أكثر فعالية و تراجعت أهمية السياسة المالية، و ترمي السياسة النقدية الى تحقيق عدة أهداف والتي تسمى بالأهداف النهائية منها استقرار مستوى الأسعار، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات تحقيق معدل عال للنمو، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الى جانب التشغيل الكامل وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تؤثر على بعض المتغيرات والمؤشرات تسمى الأهداف الأولية و الوسيطة في اطار استراتيجية شاملة ينفذها البنك المركزي، الا ان السياسة النقدية لا يمكن الاعتماد عليها بمفردها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية بالإضافة الى وجود تعارض قد ينشأ عند تحقيقها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لظاهرة التضخم

وسياسات استهدافها

مقدمة الفصل:

شهدت اقتصاديات العالم في فترة الخمسينيات والستينات معدلات منخفضة في التضخم، ومعدلات نمو مرتفعة لإجمالي الناتج القومي، وتحسن مستمر في مستوى المعيشة، إلا أن هذا الراجح الاقتصادي لم يستمر فمجرد دخول فترة السبعينات ظهرت المشكلات الاقتصادية المتعددة 'فقد انهار في سنة 1971 نظام النقد الدولي الذي أسس في بروتون وودز و في الفترة الموالية تكبدت اقتصاديات العالم تضخم و بطالة مرتفعين ونمو اقتصادي متعثر خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، اعتبارا من نهاية أكتوبر 2008 أظهرت تزايد حدة الأزمة المالية إلى مخاوف تتعلق بالتضخم، وهكذا يتضح أن المشكلات الاقتصادية التي واجهها العالم مع بداية السبعينات هي نفسها مشكلات الثمانينيات و التسعينيات وهي نفسها مشكلات الألفية الثالثة من القرن الواحد والعشرون؛ فأصبح التضخم من الظواهر الاقتصادية المعاصرة التي تعاني منها العديد من الدول على اختلاف نموها وتطورها الاقتصادي، وانطلاقا من أن التضخم ظاهرة تتصل بالعديد من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية، وأهمها حركة مستويات الأسعار، سعى الاقتصاديون لتفسير ظاهرة التضخم ومعرفة أسبابها منذ ظهورها، في محاولة منهم لوضع الحلول التي تعالجها، إلا أن الظاهرة أصبحت لصيقة بالحياة الاقتصادية الاجتماعية و اعتبرت من أبرز تحديات العصر الراهن التي لا تواجه الاقتصاد فحسب.

ونظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على الاقتصاد و اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية التي تعد جزءا من السياسة العامة للدولة وهي التي تعبر عن نظر النخبة الحاكمة في المسار الذي يمكن إتباعه لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع كان لابد من التعرض بالدراسة و التحليل لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم وصولا إلى السياسات الجديدة المتبعة، و لإلقاء الضوء على هذه الجوانب تناول الفصل الثاني من الدراسة الأساس الفكري لظاهرة التضخم و علاقته بالمتغيرات الاقتصادية وصولا لسياسة استهدافه في ثلاثة مباحث تعالج كل منها ما يلي:

المبحث الأول: ماهية ظاهرة التضخم.

المبحث الثاني: علاقة ظاهرة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الثالث: الآليات والاستراتيجيات المرتبطة بسياسة استهداف التضخم.

المبحث الأول: ماهية ظاهرة التضخم.

تعتبر مشكلة التضخم من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والمتطورة على حد سواء، فيما مضى وفي الوقت الحاضر، ومن المتفق عليه في الفكر المالي والاقتصادي أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد ومفهوم واحد، بل اختلف تعريف التضخم عند هؤلاء العلماء والمفكرين باختلاف القصد منه والزمن الذي حل فيه.

المطلب الأول: المفهوم العام للتضخم.

قبل تحديد الأطر النظرية بمفهوم ظاهرة التضخم لا بد من ضبط كلمة تضخم لغويا واصطلاحا بدءا بتاريخه عبر العصور.

الفرع الأول: نشأة التضخم.

هي ظاهرة ليست حديثة العهد، بل لها جذور تمتد إلى أعماق الماضي ثم أخذت هذه الظاهرة المرضية تطفو على السطح؛ وأخذت تحتل جانب من الفكر الاقتصادي.

-التاريخ قبل العصور الوسطى:

حدثت ضائقة مالية في أثينا سببها الحرب بينها وبين أسبارتا، تلك الضائقة قد اضطرت حكومة أثينا إلى الاستيلاء على كل ما عند الأفراد، بل وما في المعابد من المعادن النفيسة ' حتى التماثيل الذهبية أخذتها الحكومة وسكتها لتكثر من العملة وكذلك حرب روما مع قرطاجة أدت إلى تضخم نقد روما و ميزانيتها أثناء تلك الحروب وبعدها فأنقصوا وزن عملتهم ليتخلصوا من وطأة الديون¹.

-التاريخ في العصور الوسطى:

لعل العلماء المسلمون في العصور الوسطى كانوا السباقين في هذا المجال، فهذا أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن الشيباني تكلموا عن هذه الظاهرة؛ فما ورد عن أبو يوسف القاضي: "يقضي الدين على أساس القيمة لا المثل، فيدفع المدين للدائن قيمة النقد يوم البيع"².

ثم جاء تقي الدين المقرئ والدي قدم تحليلا متكاملا عن أسباب ظاهرة غلاء و رخص النقود وما يترتب عليها من انخفاض للقيمة الحقيقية للنقود، وذلك في كتابيه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) و (شذور العقود في ذكر النقود)

كما لاحظ المقرئ افتقاد النقود النفيسة الذهبية و الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية في التداول خلال فترة المجاعة، ذلك لأن ارتفاع الأثمان خفض من القيمة الشرائية للنقود وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة من التداول؛

¹ زكريا مهران، التاريخ يفسر التضخم والتقلص، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، الطبعة الأولى، 2015، ص، 13-16.

² وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد، الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص، 26.

وهذا جوهر قانون غرتشام. وبالتالي فقد سبق المفكر الغربي غريشام بحوالي 137 سنة ، ثم بدأت كتابات المفكرين الغربيين في العصور الوسطى مثل: توماس الإكويني و نيكول أورزم.

في القرن السادس عشر، ظهرت كتابات تتحدث عن قيمة النقود مثل كتاب جان بودان الذي نشر عام 1586 في فرنسا¹ والذي تحدث فيه عن العلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار.

في القرن السابع عشر 'ظهرت كتابات لوك ودافيد هيوم وفي القرن التاسع عشر ظهرت كتابات دافيد ريكاردو ' والتي أصبحت أبحاثه في كمية النقود أساسا يعتمد عليه الفكر الاقتصادي .

-التاريخ في القرن العشرين:

استطاع البورفسور فيشر صياغة النظرية الكمية للنقود في كتابه (قوة النقود) سنة 1911' كما حازت أفكار كينز ونظرياته سنة 1936 عن قيمة النقود رواجاً في الفكر الاقتصادي¹.

-التاريخ بعد الحرب العالمية الأولى

كانت نتائج الحرب العالمية مرحلة من مراحل التطور الفكري والاقتصادي في حياة الإنسانية ؛ فهناك الاشتراكية المتطرفة و تقدم في المخترعات ، وطرق الاستغلال تقوم عليها بعض الدول في ميدان الإنتاج تحت نظام رأسمالي دقيق ومعقد حساس وشديد الانفعال له أعراض مرض كامنة تتحين الفرصة لتفتك بالعالم² ، كما أخذ موضوع الأجور و الأسعار، الحيز الأكبر من فكر الاقتصاديين حيث ظهرت التقلبات الاقتصادية العنيفة ، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي توجه الاقتصاديين نحو النظريات التي تحاول حل تلك المشكلة وهي ما عرفت بظاهرة التضخم³.

الفرع الثاني: تعريف التضخم لغة.

بالنظر لكلمة تضخم في المعاجم يتبين أنها تدل بحسب ورودها في الكلام على المعاني التالية:

1-التكبير: كما ورد في معجم لغة الفقهاء في معرض كلامه عن البوق ، فقال : البوق بضم الباء وسكون الواو: آلة ينفخ فيها ، تضخم الصوت .

2-العظمة والتعظيم: كما ورد في كتاب الأفعال بقوله: ضخم الشيء ضخامة أي عظم. كما ورد في كتاب صبح الاعشي قوله: "الأضخم من ألقاب ملوك المغرب وهو مأخوذ من الضخامة و المراد بها هنا العظمة وهي في أصل اللغة الغلظة واستعملت في العظمة تجاوزا".

¹ زكريا مهران، التاريخ يفسر التضخم والتقلص مرجع سبق ذكره، ص 28، 27.

² زكريا مهران، موجز النقود والسياسة النقدية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، الطبعة الأولى، 2015، ص 110.

³ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد، الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

من خلال عرض هذه المعاني للتضخم ' يتبين أن التضخم هو: قبول الشيء للضخامة ويعني التكبير والتغليظ التعظيم.

وقد جاء في المعجم الوسيط التضخم في الاقتصاد: "زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجة المعاملات"¹.

الفرع الثالث: تعريف التضخم اصطلاحاً

✓ عند علماء الاقتصاد الوضعي

التعريف الأول:

عرفه روبرسون "بأنه عدم ملاءة الإنتاج للاحتياجات الضرورية، وتوزيع غير عادل للدخول بين المساهمين فيه"².

التعريف الثاني:

"المركز أو الموقف الاقتصادي الذي لا يستطيع فيه الأشخاص الاقتصاديون (أفراد-مشروعات-حكومة) أن تتصرف بطريقة نقدية رشيدة نتيجة تواجد حجم ضخ من النقود سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود، (الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان) أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)"³.

التعريف الثالث:

"حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي، تنتج عن فائض في الطلب الزائد عن قدرة العرض، ويرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب في قوى الإنتاج، وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة"⁴.

التعريف الرابع:

حسب النظرية الكمية "كل زيادة في كمية النقد المتداول، تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"⁵.

¹ نجيب وضاح رجب، التضخم والكساد، الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² شوقي احمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017، ص 181.

³ أسامة كامل، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 219.

⁴ حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 32.

⁵ كمال بن يخلف، معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم

اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016، ص 04.

التعريف الخامس:

حسب النظرية الكنزوية "التضخم يعود إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي وتفوقه على العرض الكلي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى خلق فائض في الطلب ينعكس على زيادة معدلات التضخم"¹.

✓ عند علماء الاقتصاد الإسلامي.

التعريف الأول:

"التضخم هو الغلاء، أي كون قيمة الأشياء أكثر من قيمتها العادلة"².

التعريف الثاني:

كل زيادة في الفوائد عن معدل الزيادة في الإنتاجية معناه حقن التضخم بمزيد من الجرعات المنشطة للتضخم، بعبارة أخرى تمتلئ بالونة النقود بهواء ساخن إلى أن تنفجر، فيعقب ذلك الكساد، فالفائدة المرتفعة معناها ببساطة زيادة تضخمية في النقود، ولذلك كانت الفائدة المرتفعة هي التضخم ذاته"³.

بالبحث في التعاريف السابقة يتبين أن هناك صعوبة في إيجاد تعريف جامع مانع للتضخم نظرا لتنوع مظاهره من جهة وتعدد مسبباته من جهة ثانية، بل وتداخل وتفاعل هذه المسببات وعدم ظهورها بجلاء من جهة ثالثة. ولعل من أصح المناهج الدراسية ما ينظر له على أنه ظاهرة مركبة معقدة اجتماعية واقتصادية، وهو في الوقت ذاته ظاهرة اختلالية. ولعل التعريف المميز هو: كل زيادة في التدفق النقدي يترتب عنها زيادة في الطلب الكلي الفعلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات؛ في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار وتخلق حالة من عدم التوازن في الاقتصاد. لأن هذا التعريف يذكرنا بان التضخم ظاهرة نقدية، وعلاجه يتطلب سياسات نقدية مناسبة.

أخيرا إن كلمة تضخم من المصطلحات الاقتصادية التي يمكن حصرها في الحالات التالية:

1-ارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.

2- ارتفاع التكاليف.

3-الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

4-ارتفاع الأجور النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.

¹ سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، 2014، ص 17.

² نجيب وضاح رجب، التضخم والكساد، الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³ علي احمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، الجزء الأول، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع، قطر، 1998، ص 124، 125.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وطرق قياسه.

جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عم أداء وظائفها أداء كاملاً، في ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم وطرق قياسه بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:

الفرع الأول: أنواع التضخم.

أولاً: معيار تصنيف التضخم حسب حدته ودرجة قوته.

-التضخم الركودي:

يعبر عن الوضعية الاقتصادية لبلد ما يشكو من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي؛ مع ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار¹.

-التضخم الماشي:

يطلق التضخم الماشي عندما يكون الارتفاع في الأسعار بحدود 5-10% سنوياً، وهو ما يستوجب توقيفه والحد منه لتلاشي خطورته المحتملة، حيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

-التضخم الزاحف أو المتسلق:

يعرف أيضاً بالتضخم التدريجي، وهو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة، ويعد من أخف أنواع التضخم، وقد تكون الزيادة في حدود 3% سنوياً، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداولة والى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح.

-التضخم الراكض:

وهذا عندما يكون الارتفاع أكبر من 10% بكثير ويمكن أن يطلق هذا الاسم على التضخم الذي واجهته الهند في السنوات 1973، 1974 و1979، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 26% عام 1973 وبنسبة 19% عام 1974 وبنسبة تقارب 25% عام 1979.²

¹ ميسوم طالي، التضخم الركودي في البلاد النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015، ص20.

² بن البار محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2017، ص20.

-التضخم العنيف:

هو تحول للتضخم الزاحف اذا تجاوز حدوده القصوى، إلا انه اقوي درجة وأكثر حدة، وفي هذه الحالة تدخل حركة الارتفاع في الأجور والأسعار والأرباح في حلقة مفرغة من الزيادات المتتالية.

في هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة، اذا ما عجزت الحكومات من الحد من ارتفاعات الأسعار، فانه ينقلب إلى تضخم جامح¹.

-التضخم الجامح:

يعد أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضررا على الاقتصاد الوطني حيث ترتفع فيه الأسعار بمعدل كبير يصل إلى 50% أو 60% سنويا خلال فترة قصيرة، حيث أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بأي سلعة أو أصل آخر غير النقود.

إن استمرار و تواصل الزيادة في الأسعار وما يقابله من استمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية والتخلي المستمر عن الاحتفاظ بها كقوة شرائية، يؤدي إلى انحسار الطلب على السيولة النقدية إلى أدنى مستوياته مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة التي تأخذ أسعارها باستمرار في التزايد، وقد ارتبط هذا التضخم بالحروب والأزمات الاقتصادية، وهو ينشأ نتيجة عوامل عدة أهمها الحركة المتزايدة وغير المحدودة في الأجور و الأسعار، إضافة إلى الإفراط في الإصدار النقدي وعرض السيولة دون رقابة جدية من جانب السلطات النقدية، وهذا النوع من التضخم يؤدي إلى انخفاض كبير في قيمة الوحدة النقدية حتى تصبح عديمة القيمة².

ثانيا: معيار تصنيف التضخم حسب تحكم الدولة في جهات الانتماء:

وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

-التضخم الظاهر أو الطليق أو المكشوف

في هذا النوع ترتفع الأسعار بصورة مستمرة وبشكل تلقائي، دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، فترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب بصورة تلقائية و بكل بحرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

¹ حكيمة بن علي، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2018، ص13.

² أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2017، ص25.

-التضخم الكامن أو المكبوت والمقيد-

هو تضخم مستتر، لا تستطيع الأسعار الارتفاع لعدم السماح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية، بسبب تدخل الدولة في مراقبة وتحديد الأسعار، مثل التسعير المركزي¹.

أو ارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، ويرجع ذلك للإجراءات المختلفة التي تضعها الدولة، والتي تحول دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامناً².

ثالثاً: معيار تصنيف التضخم حسب مصدره.

-التضخم الطلبي-

انه الارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات في مقابل عدم تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية، سواء كان هذا الطلب ناتج على الاستهلاك أو الاستثمار؛ كما قد يكون السبب التوسع في إنفاق القطاع الخاص أو القطاع الحكومي³.

-التضخم التكاليفي-

ينشأ بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهناك عدد من العوامل التي يترتب عليها زيادة في التكاليف أهمها:

-زيادة الأجور بمعدلات تفوق زيادة الإنتاجية

-زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج، سواء محلية أو مستوردة؛ وتجدر الإشارة أنه في حالة ثبات سعر الصرف ينتقل التضخم من العالم الخارجي إلى الاقتصاد المحلي، من خلال ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة ويعرف هذا بالتضخم المستورد.

-تركيز القوى الاقتصادية في أيدي الشركات متعددة الجنسيات و الاتحادات الكبيرة، من خلال ممارستها لقوى احتكار الشراء والبيع⁴.

¹ هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2011، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2015، ص 77، 76.

² كمال بن يخلف، معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

³ أحمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، 2015، ص 38.

⁴ المرجع نفسه، ص 32، 31.

-التضخم الطبيعي الاستثنائي :

هو غير اعتيادي ينشأ نتيجة ظروف طبيعية كالزلازل، البراكين، انتشار الأوبئة، الفيضانات، الأعاصير، فهذه الظروف قد تكون حافزا لظهور الضغوط التضخمية واستفحالها.

-التضخم الهيكلي :

هو التضخم الناجم عن اختلالات هيكلية موجودة بصفة خاصة في الاقتصاديات المتخلفة، كطريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي، الطبيعة المتخصصة في تصدير المواد الأولية، التناقض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، الحروب ونفقات التسليح، الزيادة السكانية من خلال زيادة الاستهلاك الخاص، طبيعة الجهاز الإنتاجي غير المرن، زيادة كبيرة في الأجور لا تبررها زيادة الإنتاجية لأسباب اجتماعية أو سياسية أما في الدول المتقدمة فيمكن تفسير التضخم هيكليا بزيادة النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة.

-التضخم المستورد:

يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان النامية، حيث يؤدي ارتفاع أسعار السلع في الدول المصدرة إلى ارتفاع الأسعار في الدول المستوردة، خاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات، والتي تشكل ضغطا كبيرا في البلد المستورد¹.

رابعا : أنواع التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية.

يفرق وفقا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم كما يلي:

➤ **التضخم في أسواق السلع:** يتم التمييز بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي:

❖ **التضخم السلعي:**

هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك عندما تزيد نفقة إنتاج السلع الاستهلاكية على الادخار، أي أن الأفراد يتجهون إلى الاستهلاك على حساب مدخراتهم وهذا ينعكس إيجابا على أصحاب المشاريع في صناعات السلع الاستهلاكية².

¹ سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2017، ص 92، 93.

² ميساء المسوتي، أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف، بحث علمي لنيل درجة الإجازة في المالية والمصارف، كلية الشريعة والقانون، جامعة دمشق، سوريا، 2018، ص 38.

❖ التضخم الرأسمالي:

يحصل هذا التضخم في قطاع صناعات سلع الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها، ويترتب على ذلك تحقيق أرباح قدرية في صناعات سلع الاستثمار.

➤ التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

يفرق بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

❖ التضخم الربحي:

هو عبارة عن زيادة الاستثمار عن الادخار بصفة عامة، مما يترتب عليه تحقيق أرباحا قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

❖ التضخم الدخلي:

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع الأجور¹.

الفرع الثاني: طرق قياس التضخم.

يقصد بتشخيص القوى التضخمية هو تشخيص الوضع الاقتصادي، و بقدر ما يكون التشخيص صحيحا ودقيقا بقدر ما يكون العلاج والحل صحيحا كذلك، والطرق التي تقيس التضخم نوعين:

النوع الأول: يتم فيه قياس التضخم باستخدام الأرقام القياسية.

النوع الثاني: اعتماد معايير تستند إلى النظريات التي توضح ظاهرة التضخم.²

أي تعتمد على محورين هما درجة ارتفاع الأسعار ومصدر ارتفاع الأسعار

أولا: الأرقام القياسية للأسعار.

الأرقام القياسية عبارة عن ملخص التغير في أسعار مجموعة من السلع في وقت معلوم بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساسا للمقارنة حيث تبين مدى تطور النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين³.

¹ حكيمة بن علي، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ لكحل عز الدين، فعالية السياسة النقدية في علاج التضخم في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2014، ص 40.

هناك عدة أنواع من الأرقام القياسية العامة المستخدمة التي لها علاقة بمفهوم متغيرات الأسعار، يمكن حصرها في أرقام لأسعار الاستهلاك وأرقام لأسعار الإنتاج أهمها:

-الرقم القياسي لأسعار الجملة :

يرتبط بمعدل التغير في أسعار مجموعة من السلع التي يجري التعامل بها في سوق معينة، يحسب هذا الرقم عن طريق الأساليب الإحصائية.

-الرقم القياسي للأسعار ذات العلاقة بإجمالي الناتج القومي الضمني

هو المتوسط المرجح لأسعار جميع السلع والخدمات التي يتم تبادلها في القطاعات الاقتصادية السائدة في البلد، من خلال قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي. يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة وفق الطريقة التالية¹:

المخفض الضمني لأسعار الإنتاج=(الناتج المحلي الاسمي/الناتج المحلي الحقيقي) x 100.

-الرقم القياسي لأسعار الإنتاج لاسبيرز

يتم حسابه عن طريق قسمة مجموع حاصل ضرب كمية السلع في سنة الأساس في الأسعار الجارية لهذه السلع في سنة المقارنة على مجموع حاصل ضرب كميات سنة الأساس في أسعار سنة الأساس لنفس مجموعة السلع وفق المعادلة

$$IL = \frac{\sum P_0 \cdot q_0}{\sum P_1 \cdot q_0} \times 100. \quad \text{التالية}^2:$$

-الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك:

هو أكثر المؤشرات استخداماً في حساب معدل التضخم بالنسبة لمشتريات أسرة نموذجية، وهو تقدير التكاليف لشراء مجموعة نموذجية من السلع والخدمات التي تشتريها أسر الطبقة المتوسطة مقارنة بنفس التكاليف في السنة السابقة. وتختلف سلة الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا الرقم من دولة لأخرى، كما يعكس هذا الرقم التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، أي يقيس متوسط التغير في الأسعار، إلا أنه لا يقيس تكلفة المعيشة أو تغيراتها أو ميزانية استهلاك الأسرة، ويعتمد على صيغة لاسبيرز في حسابه³.

¹ سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² المرجع نفسه، ص 41.

³ بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 102.

ثانيا: طريقة الفجوات التضخمية.

يعتبر كينز أول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية حيث توجد ثلاث معايير لقياس القوى التضخمية:

-معييار الاستقرار النقدي:

إن الاستقرار النقدي يتحقق إذا تعادل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في الناتج القومي، أما إذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج القومي يكون المعامل موجبا فهذا يكشف عن وجود اتجاهات تضخمية، يقيس هذا المعدل مدى وجود قوى تضخمية من خلال مدى الاستخدام الأمثل للائتمان المصرفي.

-معييار الإفراط النقدي:

إن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يكون وراء ارتفاع الأسعار نتيجة للإفراط النقدي، مما يؤدي إلى ظهور القوى التضخمية، هذا المعيار يستعمله صندوق النقد الدولي.

-معييار فائض الطلب: إذا زاد الطلب الكلي بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة فان ذلك يعبر عن فائض في الطلب (فجوة تضخمية)، الذي يتجلى في صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات¹.

المطلب الثالث: أسباب ظاهرة التضخم وآثارها.

التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية مركبة متعددة الأبعاد، بمعنى لها العديد من الأسباب، وعديدا من الآثار قد تجتمع أحيانا وتتأزر فيما بينها في التشديد من الضغط التضخمي، مما يجعل الفصل بين السبب و الأثر من الصعوبة بما كان.

الفرع الأول: أسباب التضخم.

هناك مجموعة من المسببات قد تكون طبيعية أو غير طبيعية، قد تكون مجتمعة أو فردية لعل أهمها:

أولا: أسباب طبيعية.

بعد حدوث كوارث طبيعية سواء زلازل والبراكين،الأوبئة وتفشي الأمراض و كثرة الفيضانات، يتقلص الناتج الاقتصادي ويتدهور عجز المالية العامة في المدى القصير، فيسبب اضطراب في الإيرادات والمصروفات أو في تقليل الاستثمار العام من اجل التنمية في المدى الطويل، فيحدث ما يسمى بالتضخم الطبيعي أو الاستثنائي؛ غالبا ما يرتفع

¹ طيبة عبد العزيز، سياسية استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، رسالة ماجستير في النقود والمالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسنية بن بو علي، الشلف، 2005، ص 18-20.

التضخم بعد حدوث كارثة طبيعية، عندما يؤدي النقص في السلع والخدمات إلى ضغوط على الطلب، وتزيد كل هذه العوامل من الخسائر الدائمة في مجال الرفاه الاجتماعي¹.

ثانياً: أسباب غير طبيعية.

-تخلف الأنظمة الاقتصادية:

الاختلالات الهيكلية كسلوك العناصر الهيكلية للاقتصاد، مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل السوق أو جمود العلاقات بين تلك العناصر؛ وهي علاقات ونسب ثابتة وتصورات حدية، كمعدلات التضخم، كما أن بعض السياسات النقدية التدخلية تسبب التضخم لاسيما في البلدان منخفضة الدخل. ويؤثر ذلك بشكل سلبي في خفض القيمة الشرائية، وقد توجهت سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى خفض قيمة العملة مما أدى إلى تضخم الدين العام. فتصل هذه البلدان إلى اقتصاد واهن كاسد متصدع².

-الهيكل الاقتصادي

حسب النظرية الهيكلية فإنه في ضوء ميل العناصر إلى عدم التوازن القطاعي، كنتيجة للتغيرات الهيكلية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية لمدة ما بعد الحرب وتقرباً حتى نهاية 1970، وباختصار تعود أسباب التضخم إلى عاملين رئيسيين هما: جمود العرض في القطاع الزراعي وعدم استقرار القوى الشرائية للصادرات وعدم أهليتها³.

-التجهيزات العسكرية والحروب

زيادة النفقات العسكرية يؤثر على الدورة الاقتصادية، وكذلك نشوب الحروب يزيد الإنفاق ويعطل الإنتاج وقد يتوقف نهائياً، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والتسارع في تغيير وتقلب الأنظمة السياسية ينعكس على تقلبات السياسات الاقتصادية وافتقارها للمصداقية⁴.

-التفاعلات الاقتصادية الدولية

ينشأ التضخم نتيجة الآليات التالية:

-آلية انتقال التقلبات الاقتصادية: آليات التكامل الاقتصادي، التجارة الخارجية، خلال الدورة الاقتصادية.

¹ نيكول لافرامبواز، سباستيان أسيفيدو، صندوق النقد الدولي، إدارة نصف الكرة الغربي، الإنسان في مواجهة الطبيعة الأم، مارس 2014، ص 45.

² محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة السادسة، 2019، ص 214. محمود علي الشرفاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 25.

³ حسين جواد كاظم، محددات التضخم في إطار آلية الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العراق، العدد 30، ديسمبر 2016، ص 160.

⁴ محمد احمد الافندي، النقود والبنوك، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى، 2009، ص 321.

-آلية الانتقال النقدي: التضخم عند الدولة صاحبة العملة الرئيسة، تأثيرات سعر الصرف.

-آلية الانتقال من خلال الحساب الجاري: آلية ضغط الطلب لكينز المباشر وآلية ارتفاع السلع المتاجر بها دولياً¹.

-الممارسات اللاأخلاقية:

الفساد هو استخدام غير مشروع موجه نحو منافع معينة، يؤثر على أداء الاقتصاد الكلي، وبالتالي فهناك سبب قوى للتفاعل بين التضخم والفساد حيث توجد علاقة كبيرة وإيجابية بينهما².

-العجز في الموازنة العامة:

عندما تقوم الحكومة بزيادة إيراداتها من خلال طباعة النقود، فإنها سوف تتحمل ضريبة تضخم، ويقصد بذلك أنه عند طباعة النقود، فإن مستوى الأسعار سوف يزداد، نتيجة لذلك فإن قيمة النقود سوف تنخفض. يعتبر هذا من أهم أسباب التضخم التي صادفت بعض البلاد، لكن يحدث هذا في مرحلة التشغيل الكامل فقط³.

-أسواق المال:

ساهم عدم التطبيق الصحيح لأسواق المال في زيادة مشاكل الاقتصاد وليس حلاً من الحلول، وتحولت لساحة قمار، يمارس فيها الأثرياء الكسب بالمليارات بالمقابل خسارة القسم الكبير من الناس ثرواتهم المتواضعة وانتقالها إلى تلك الفئة المتحكمة، وهذا في الحقيقة عمل التضخم في اقتصاد المجتمعات⁴.

-أسباب نقدية:

يرجع التضخم لأسباب نقدية بحتة، فزيادة كمية النقود بمعدلات أكبر من الناتج القومي يؤدي إلى التضخم، بمعنى أن ارتفاع أو انخفاض الأسعار يرجع إلى كمية النقود والعلاقة بينهما علاقة طردية⁵.

¹ محمد الربيعي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، 2003، ص 221، 220.

² نورالدين دخيبي، التضخم وإشكالية الاختيار التنموي الأفضل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص 86.

³ ميمي جدابني، إشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في استهداف التضخم، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص 93.

⁴ احمد الفكي الطيب ازهري، أسواق المال، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص 82.

⁵ نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طيبة، ص 131.

أسباب جيائية:

صيغت العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في صورة جديدة، حيث تعتبر النقود مصدرا للتضخم فإصدار أي نقود جديدة إضافية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم، أي أن المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار هو تغير النسبة بين كمية النقود وبين الإنتاج الحقيقي، وكذلك التغير في سرعة دوران النقود¹.

-ارتفاع الطلب:

يحدث التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي على السلع والخدمات أي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

فائض في الطلب النقدي (استثمار خاص - إنفاق حكومي) / ارتفاع الأسعار / زيادة الأرباح للمشروعات / زيادة إنتاجيتها / زيادة الطلب على عنصر العمل / ارتفاع الأجور / زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين / زيادة طلب جديدة وندخل في حلقة مفرغة من الارتفاعات في الأسعار تفوق الزيادة في العرض.

نميز بين حالتين: مرحلة التشغيل الجزئي التي لا تؤدي بالضرورة للتضخم لان الجهاز الإنتاجي مرن، ومرحلة التشغيل الكامل هنا رفع الأسعار هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي².

-زيادة التكاليف:

ارتفاع المستوى العام للأسعار يحدث اثر الزيادة في تكاليف عناصر الإنتاج وبشكل خاص الأجور، حيث أن الزيادات في معدلات الأجور تحدث بصورة مستقلة لا علاقة لها بفائض الطلب، في ظل توفر نقابات عمالية واتحادات أرباب قوية³.

¹ فاطمة الزهراء صغيري، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008، ص 26، 27.

² الغالية مزلي، محاسبة التضخم في إطار المعايير المحاسبية الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2012، ص 40، 41.

³ فاطمة الزهراء صغيري، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفرع الثاني: آثار التضخم.

تبدأ آثار التضخم عادة في الظهور على البعد السياسي للبلد، لتنعكس فيما بعد على الجانب الاقتصادي وتنتقل إلى باقي الأصعدة الأخرى كالجانب الاجتماعي

ولهذا يمكن التمييز بين الآثار السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للتضخم كآلاتي:

أولاً: الآثار السياسية.

-يؤدي التضخم إلى ضعف التنظيم السياسي للدولة.

-تنعكس آثار التضخم على عامة الشعب مما يؤدي إلى التذمر والثورة.

-يمهد التضخم الطريق لحدوث تغيرات سياسية كبيرة كالتى حدثت في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، كما يمهد أيضا لحدوث منازعات سياسية¹.

ثانياً: الآثار الاقتصادية.

يؤدي التضخم إلى أخطار بالغة الخطورة ، إذ معظم الاقتصاديين يرون في التضخم ظاهرة سلبية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية لتشجيعها الاستهلاك ومن ثم الاستثمار غير المنتج.

➤ الآثار الداخلية:

• أثر التضخم على الإنتاج:

عندما يكون ارتفاع الأسعار نسبياً قد يكون له آثار جيدة على الإنتاج، عندما تكون هناك موارد غير مستغلة في الاقتصاد، فالارتفاع النسبي في الأسعار يخلق تنبؤات بين المنتجين لزيادة هوامش ربحهم، ويتبع ذلك زيادة في الإنتاج

والتوظيف والدخل حتى الوصول لمرحلة التشغيل الكامل للاقتصاد، بعد هذه المرحلة أي زيادة في الأسعار تأخذ شكل سلبي يتمثل أساساً في النقاط التالية:

-تدهور القيمة الشرائية للنقود ولن يكون هناك إقدام على الادخار.

-إحداث المضاربات و العمل على تحقيق أرباح سريعة، بدل تطوير الإنتاج والنهوض به، أي تدهور الاستثمار

-التأثير على نمط الإنتاج بعيداً على السلع الضرورية باتجاه السلع الكمالية التي يزيد الطلب عليها .

¹ بهجة صالح النور موسى، اثر التضخم على قرارات الاستثمار طويلة الأجل، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس، مدرسة العلوم الإدارية، قسم المحاسبة والإدارة المالية، جامعة الخرطوم، السودان، 2012، ص13، 12.

-زيادة الاكتناز وبالتالي انخفاض عرض السلع والخدمات بالنسبة للطلب النقدي المتزايد¹.

• أثر التضخم على توزيع الثروات والدخول:

-أصحاب الدخل الثابتة ترتفع الأسعار بمعدل يفوق معدل زيادة الدخل النقدية، أي تتناقص الدخل الحقيقية.

-الحرفيون و أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحاسبين قد ترتفع دخولهم حسب حالة السوق.

-المنتجون و التجار والمضاربون يستفيدون بسبب الريح المفاجئ بسبب ارتفاع الأسعار.

-المدينون والدائنون يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل لصالح المدينين وغير صالح الدائنين فالقيمة الحقيقية للقرض تقل عند السداد كنتيجة لارتفاع الأسعار، كذلك يتأثر أصحاب الودائع حسب قيمة معدل التضخم.

-رجال الأعمال يزداد قلقهم بسبب صعوبة التنبؤ، لكن يحققون ربحا كبيرا في حالة كانت جل نقودهم سلع².

➤ الآثار الخارجية:

يؤدي التضخم إلى مضاعفة تأثير الاقتصاد المحلي بتقلبات السوق العالمية، فقد ينعكس التضخم على أسعار السلع

المتداولة في التجارة الدولية بدرجات متفاوتة، ويؤثر ذلك على الدول النامية التي تفقد أسعارها مقارنة بالدول الصناعية، أما الدول النفطية فوضعها أكثر تعقيدا لان عوائد النفط تدفع بالنقد الأجنبي³.

كما أن التضخم يسبب أو يزيد من عجز ميزان المدفوعات وهذا يؤدي إلى تقليل قدرة الاقتصاد على التصدير⁴.

وهذا سوف ينقص العملة الصعبة التي تؤثر على التجارة الخارجية والنظم النقدية الداخلية⁵.

¹ محمد طلحة، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه، في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2019، ص 33، 32.

² عزت قناوي، أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 76، 75.

³ زهية بركان، فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، الجزائر، 2010، ص 57.

⁴ عبد الحفيظ إدير، النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لتغيرات المستوى العام للأسعار، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد القياسي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 43.

⁵ سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006، ص 93.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية.

لا تقتصر آثار التضخم على الجانب الاقتصادي فحسب ، بل يحدث أثراً اجتماعية غير مرغوبة كالتالي:

- حالة من عدم الرضا لدى الجمهور لاختلال العلاقة بين الأجور والأسعار .
- أحد مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي بسبب التفاوت الذي يخلفه في توزيع الثروة، مولداً تزايداً في النزاعات بين العمال وأرباب العمل.
- انتشاراً للفساد، الرشوة، السرقة، التهريب الضريبي والجمركي وانخفاض كفاءة أداء العاملين¹.
- انخفاض الدخل الحقيقية للعديد من فئات المجتمع وخاصة أصحاب الدخل الثابتة مثل موظفي القطاع العام و خريجي الجامعات و حملة الشهادات العليا، مما يدفع هؤلاء للهجرة إلى الخارج بحثاً عن دخول أعلى و هذا ما يؤثر على مسار التنمية الاقتصادية، حيث تفقد الدولة طاقات و كفاءات بشرية هائلة².
- تزايد عدد الفقراء وهذا يؤدي إلى تسرب عدد من أطفال العائلات الفقيرة من مدارسهم، لامتحان بعض الأعمال القاسية عليهم لكسب بعض المال.
- اقتصار الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر.
- تزايد عدد العاطلين عن العمل لانحصار فرص قليلة في العمل في القطاع الحكومي فقط³.

¹ كامل علاوي الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، 2018، ص274-276، <https://almerja.com/reading.phpidm>، تاريخ الإطلاع (2020/06/10).

² لامية بوحسان، ظاهرة التضخم، تاريخ الإطلاع (2020/06/10).

http://193.194.86.137/coursenligne/BouhssaneLamy/co/module_%20inflation_10.html

³ آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مسيرة التنمية الاقتصادية، جريدة المحاسبين، العدد 2، 11 فيفري 2018، ص 5.

المبحث الثاني: علاقة ظاهرة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية.

يعتبر التضخم من أكثر الظواهر شيوعاً في العالم، التي أثرت ولا زالت تؤثر على الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذلك انصبّت الدراسات التقليدية والحديثة على ربط التضخم بمختلف المتغيرات الكمية والكيفية على حد سواء. لأنه ببساطة يمكن إلقاء نظرة عن طبيعة الأوضاع الاقتصادية في دولة ما من ناحية التضخم بالنظر لتلك المتغيرات.

المطلب الأول: علاقة التضخم بسعر الفائدة وسعر الصرف

تعد العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف من أهم العلاقات في الاقتصاد لأن سعر الفائدة وسعر الصرف من أهم الأدوات الرئيسية للتحكم والتأثير في معدلات التضخم.

الفرع الأول: علاقة التضخم بسعر الفائدة.

• تعريف سعر الفائدة:

سعر الفائدة هو العامل الذي يحقق التوازن بين الطلب على الاستثمار والاستعداد للدخار.

يمثل الاستثمار الطلب على الموارد القابلة للاستثمار ويمثل الادخار العرض، في حين أن سعر الفائدة هو سعر الموارد القابلة للاستثمار الذي يتساوى عنده الاثنين¹.

• يرجع الفضل إلى كينز في تقديم سعر الفائدة بوصفه أحد العوامل المؤثرة على الطلب على النقود، حيث هناك علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول المالية كما يعبر عنها سعر الفائدة والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، فكلما زاد سعر الفائدة كانت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود أقل².

• تأثير سعر الفائدة على التضخم:

تعتبر النظرية التقليدية المدخل الرئيسي لدراسة اثر الفائدة على التضخم، وتقيم هذه النظرية علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الادخار، وعكسية مع حجم الائتمان وبالتالي عكسية مع كمية النقود و عكسية مع معدل التضخم، باعتباره ظاهرة نقدية بحتة كما ذهب³.

¹ جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة الهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2010، ص 221.

² إفتخار محمد ناجي، ناظم عبد الله عبد المحمدي، مالك علام عفات الخليفاي، مجلة الدنانير، استقرارية دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، العدد 2019، 15، ص 51.

³ أحمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

• تأثير التضخم على سعر الفائدة.

يعد فيشر من أبرز الاقتصاديين الذين قاموا بتحليل علاقة الارتباط بين التضخم وسعر الفائدة، حيث أوضح أنه في المدى القصير عندما ترتفع الأسعار وتزداد أرباح رجال الأعمال فإنهم يتجهون إلى الاقتراض من البنوك، ويترتب على ذلك زيادة في المعروض النقدي، يحدث المزيد من الارتفاع في الأسعار، وبالتالي المزيد من الاقتراض، وعندئذ تتجه أسعار الفائدة للارتفاع.

معدل الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم المتوقع

في المدى الطويل توصل أنه أي تغير في معدل التضخم سوف يؤدي إلى تغير مساو له في سعر الفائدة الاسمي.¹

الفرع الثاني: علاقة التضخم بسعر الصرف.

• تعريف سعر الصرف:

تعد أسعار الصرف واحدة من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أو الدول النامية.

• تأثير سعر الصرف على التضخم.

التغير في سعر الصرف لا يؤثر مباشرة على المستوى العام للأسعار وبالتالي معدلات التضخم، وإنما يمر عبر حجم الكتلة النقدية. فانخفاض قيمة العملة مثلا، يرفع الكتلة النقدية المتداولة مؤديا إلى ظهور ضغوط تضخمية بعد فترة إبطاء معتبرة، ناجمة عن كون أن انخفاض قيمة العملة ينتقل إلى الدائرة النقدية عبر ارتفاع قيمة الواردات وتكاليف للإنتاج الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود ومن ثمة ارتفاع عرض النقود وذلك عبر انخفاض الطلب والعرض الكليين.²

• تأثير التضخم على سعر الصرف.

يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى. بذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها.³

¹ بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² بن زيان راضية، دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص

القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 245.

³ إسماعيل عبد الفتاح، التضخم الاقتصادي، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، مجلد 5، العدد 3، أكتوبر 2016، ص 3.

المطلب الثاني: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي والبطالة.

الفرع الأول: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي.

• تعريف النمو الاقتصادي:

"الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة"¹.

- إن التحليلات النظرية والدراسات التجريبية حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي كانت قد نتجت منها ثلاث نتائج رئيسية، تتمثل في:

-عدم توفر علاقات معنوية بين التضخم ونمو الناتج الحقيقي.

-أوضحت دراسات أخرى وجود علاقة موجبة ومعنوية لمعدل التضخم ونمو الناتج الحقيقي حسب الدراسات التالية:

✓ اثر توبن حيث أوضح أن إحلال النقود ذات العائد المنخفض ، برأس المال ،لكونه يمتلك معدل عوائد اكبر في إطار التضخم ، سيكون له اثر موجب في النمو.

✓ أشار مندل أن الزيادة الحاصلة في معدل التضخم سوف تخفض من ثروة الأفراد، وان الحصول على تراكم الثروة يتطلب زيادة الادخارات مما يعني تراكم رأس المال وتسريع النمو الاقتصادي².

-أوضحت دراسات أخرى وجود علاقة سلبية لمعدل التضخم ونمو الناتج الحقيقي حسب الدراسات التالية:

✓ أوضح روبرت بارو أن العلاقة سلبية عند معدلات منخفضة للتضخم، ولها نفس المقدار الذي هو لمعدلات أعلى للتضخم، كما لا يوجد أي علاقة ايجابية في أي مدى تفيد بالسماح بمعدل تضخم أعلى من اجل الحصول على معدل نمو اكبر³.

✓ أشارا امبلر وكارديا أن العلاقة سلبية نتيجة للتغير الحاصل في التوسع النقدي.

¹ كريمة قوادي، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص37.

² فطيمة حفيظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر، 2012، ص137.

³ محمد حرواش، انعكاسات التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، تخصص نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015، ص117، 118.

✓ أضح إيرلند أن ارتفاع مستوى التضخم ينتج نمواً سريعاً في الإنتاج ، ولكن بعدها ينمو الإنتاج بشكل أبطأ لأن التضخم يؤثر في الاستهلاك وبسبب انخفاض القوة الشرائية لذا يلجأ الأفراد لزيادة رأس المال ، ومن ثمة زيادة معدل النمو في الأمد القريب ، لكن في النهاية يلجأ الأفراد لسحب احتياطياتهم لتمويل الاستهلاك¹.

الفرع الثاني: علاقة التضخم بالبطالة.

• تعريف البطالة: حسب المكتب الدولي للعمل.

تتكون فئة العاطلون عن العمل من كل الأشخاص تجاوزوا سناً معيناً ووجدوا أنفسهم في يوم أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.

- متاح للعمل: أي الأشخاص الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فوراً.

- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة في فترة قريبة للبحث على العمل بأجر².

• إن التحليلات النظرية والدراسات التجريبية حول العلاقة بين التضخم والبطالة نتجت منه نتيجتين:

✓ حسب منحني فيليبس فإن هناك علاقة عكسية بين معدل تضخم الأجور ومعدل البطالة ، فحينما كانت

الأجور الاسمية ترتفع بمعدلات عالية، كانت معدلات البطالة تتجه نحو الانخفاض والعكس بالعكس، أي أن

التخفيضات المتعاقبة في معدل البطالة تتولد من زيادات مرتفعة في معدل تضخم الأجور.

✓ أما ريتشارد ليبساي فاوض حان هناك علاقة ايجابية بين فائض الطلب على العمل والتغير في الأجور النقدية ،

ومن ناحية أخرى، هناك علاقة بين فائض الطلب على العمل ومعدل البطالة ، ومن ثمة تفسير معدل تضخم

الأجور بفائض الطلب على العمل³.

✓ اقر فريدمان أن العمال و أرباب العمل يهتمون بالأجور الفعلية وليس الأجور الاسمية حسب النظرية التسارعية

للتضخم حيث يوضع معدل تضخم متوقع بدل التضخم الفعلي حيث اقر انه لا توجد علاقة بينهما في الأمد

الطويل⁴.

¹ فطيمة حفيظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص138.

² وردة علوش، ظاهرتا البطالة والتضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص8.

³ مليكة يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص103.

⁴ المرجع نفسه ، ص118.

المطلب الثالث: علاقة التضخم ببعض المتغيرات الكيفية.

للتضخم أيضا علاقة بالمتغيرات الكيفية، التي تتغير في كل مرة تبعا للبيئة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد. ولعل أهمها العولمة والمقايسة.

الفرع الأول: علاقة التضخم بالعولمة.

إن القناة الأساسية التي تم تأكيدها في كل المجالات السياسية و الدراسات التجريبية ، والتي شكلت الناقل لأثار العولمة إلى ديناميكية التضخم هي التكامل التجاري والذي إذا ترافق مع التفسيرات السياسية ، يناقش كداعم للمنافسة، وفي ظل المنافسة الكاملة هناك علاقة بين التضخم والعولمة تتلخص من خلال الإنتاج في النقاط الآتية:

- الحالة الأولى تتميز فيها التكاليف بالشمولية والعموم، والتي من شأنها أن تضغط على تعويضات العمال، وكذا تخفيض أسعار الاستيراد الحقيقية.
- الحالة الثانية الضغوط المبتدعة الخاصة بالإبداع والابتكار اللذين يساهمان في الرفع من الإنتاجية ، والتي تساهم بدورها في خفض تكاليف الإنتاج، فإذا كانت الارتفاعات في معدلات الهامش ثابتة أو مستقرة، فإن الانخفاض في تكاليف الإنتاج سيخفض من الضغوط التضخمية، وكذا هو نفس الدور بالنسبة لهوامش المؤسسات التي تحملها على تكاليفها ، والتي من شأنها أن تعدل من اتجاه التضخم نحو الارتفاع¹.
- العولمة غيرت في العلاقة بين الإنتاج والتضخم لم تعد مصدرا لخفض الأسعار ، بل زيادة الإنتاج تعني حصول ازدهار اقتصادي ، وهذا بدوره يدفع إلى ارتفاع الأسعار. لكن الازدهار يقلل من الحاجة إلى سياسة نقدية تقوم على زيادة السيولة لتحفيز الاقتصاد ، تقليل السيولة يضغط على الأسعار ، يعني يقلل التضخم ولعل تأثير الازدهار في التضخم اقل مما كان عليه قبل 30 عاما ، ومن أهم أسباب ذلك زيادة العولمة.
- زيادة عولمة النظام المالي ، عامل مؤثر في حركة التضخم العالمية والمحلية².
- قد يؤدي العولمة لتحرير التجارة وبالتالي لزيادة الإنتاجية في كل قطاع عن طريق إعادة توزيع الموارد في اتجاه الشركات الأكثر إنتاجية التي تكون في وضع أفضل لتوسيع أنشطتها ، قد تضطر الشركات التي تواجه منافسة خارجية في الأسواق المحلية إلى تخفيض الهوامش بين التكلفة والسعر ، فيستفيد المستهلكون والمنتجون بشكل عام من تبادل السلع والخدمات على المستوى الدولي وما ينشأ عن ذلك من كفاءات. وتؤدي التجارة إلى انخفاض الأسعار على المستهلكين والمنتجين، وبالتالي زيادة دخولهم الحقيقية. وتؤدي أيضا إلى زيادة مجموعة المنتجات المتاحة للمستهلكين والمنتجين³.

¹ فيصل حدي، فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي شلف، الجزائر، 2019، ص 39.

² د. صالح سلطان، العولمة مع ارتفاع الأسعار أو ضدها، جريدة الاقتصادية، العدد 2، 16 جانفي 2017، ص 05.

³ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، ضعف الطلب الأعراض والعلاج، أكتوبر 2017، ص 66.

الفرع الثاني: علاقة التضخم بالمقايسة.

يمكن أن تعتبر المقايسة السعيرية لأدوات السياسة الاقتصادية، كالعامل والعقود المالية كاستجابة عقلانية تم ملاحظتها في العديد من الدول التي شهدت إصرارا للتضخم؛ فالفاعلين في السوق، وأصحاب القرار قسموا ميكانيزمات المقايسة على عدة أشكال كمعنى للوقاية من ارتفاعات التضخم و تغيراته، والتي تتمثل في:

✓ اختيار وحدة حساب المقايسة:

شهدت العديد من الدول ارتفاعا للتضخم بنقطة أو أكثر من ذلك، لكن ارتفاعه بقيمة ذات رقمين أو ثلاثة أرقام من شأنه أن يصيب المعاملات السوقية والعقود بالاختلال. فإذا كان التضخم يخل بالقيم الحقيقية، وكذا عدم انسجام الأسعار الفعلية، فإن الأعوان الاقتصادية تجد نفسها مجبرة على إعادة النظر في الأسعار وكذا في العقود، وذلك بتبني ارتفاعات متكررة؛ من أجل ذلك تبحث الأسعار والعقود على وحدة حساب أو مؤشر لا يتأثر بالتضخم المحلي وهذا ما شهدته العديد من دول أمريكا اللاتينية التي شهدت تضخما مرتفعا، حيث استبدلت عملتها الوطنية بالدولار الأمريكي، وكذا إعادة تقييمها للأصول المالية بالدولار كذلك، وكان الشأن كذلك بالنسبة للدول التي حققت معدلات منخفضة للتضخم، مما تسبب في تعميم لهستيريا الدولار، والذي من شأنه أن يصعب من مهمة استرجاع العملة الوطنية لمكانتها بعدما اخذ استبدال العملة والأصول المالية مكانه (Calvo and Végh,1992)، وقد كانت أول تجربة ناجحة لهذا الشكل من المقايسة في الشيلي¹.

• مقايسة الأجور:

في ظل معدلات التضخم المتوسطة و المرتفعة، تتجه عقود العمل إلى تبني اتفاق بين العمال وأرباب العمل، والذي يشير إلى الحاجة إلى المواصلة في إعادة الاتفاق وكذا إعادة حساب الأجور كرد فعل للصدمات التضخمية؛ وقد كسب ارتفاع تكاليف إعادة التفاوض في الأجور تأييدا كبيرا في امتداد عقود العمل. فحسبما أشار إليه "غراي" (Gray,1978) وكذا "أيزنمان" (Aizenman,1984)، فإن مقايسة الأجور تسمح بتخفيض أو إنقاص التكرار في إعادة التفاوض في الأجور، وذلك بالحفاظ على الاستقرار الفعلي للأجور الحقيقية؛ لذلك تعتبر مقايسة الأجور كميكانيزم يبرر تقاسم الأخطار بين العمال وأرباب العمل. لكن أشار "أيزنمان" في أدبياته سنة 1987، أن هذا الميكانيزم يتحدد أليا وفقا لصدور أي معلومة جديدة، بدون الرجوع إلى إعادة التفاوض في العقود، كما أنه من غير المعقول أن تؤخذ مقايسة الأجور كرد فعل لارتفاع التضخم فقط، بل عليها أن تقحم كعامل أساسي في برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك كما أشار إليه "جادريرش"، دون أن ننسى أن تأخذ مقايسة الأجور معدلات التضخم الحالية و المتأخرة بعين الاعتبار، وهذا ما نبه إليه "غراي" سنة 1976.

¹ فيصل حدي، فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

• مقايسة الدين العام:

فتح تقييم وحدة الحساب الباب لإصدار الدين العام مقيسا منذ الأبحاث التي قام بها "كالفو, Calvo" حين أصبح مفهوما وبشكل جيد أن التوجه التضخمي للبنك المركزي ينعكس في اهتمامه أو تركيزه على اختلال القيمة الحقيقية للدين العام، والذي انتهى بتبني مستوى مقيس للدين العام؛ أين يعبر إصدار هذا الشكل من الديون عن مؤشر لالتزام البنك المركزي بالحفاظ على التضخم عند مستوى منخفض؛ من جهة أخرى، فإن إصدار دين مقيس إضافة إلى الدين الاسمي و الدين بالعملة الأجنبية (و التي تعبر عن أشكال الدين العام) يعبر عن الإستراتيجية المثلى لإدارة الدين العام¹.

¹ فيصل حدبي، مرجع نفسه، ص 41، 42.

المبحث الثالث: الآليات والإستراتيجيات المرتبطة بسياسة استهداف التضخم.

تعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدلات التضخم ، تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد من معدل التضخم خلال فترة زمنية محددة .

المطلب الأول: ماهية سياسة استهداف التضخم.

لإمالة اللثام عن المفهوم النظري لسياسة استهداف التضخم كان لزاماً المرور بظروف نشأتها.

الفرع الأول: سياسة استهداف ظاهرة التضخم كبديل جديد لإدارة السياسة النقدية.

جاءت هذه السياسة بديلاً عن خيار الاستهداف النقدي، حيث ظهرت في نيوزلندا عام 1989، ثم توسع تطبيقها العديد من الدول ، كندا 1991، المملكة المتحدة 1992، السويد 1993، كوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا 2000 وبعض دول أمريكا الجنوبية 2002¹، وابتداءً من عام 2006 أصبحت سياسة استهداف التضخم نظاماً رسمياً لصندوق النقد الدولي حيث بلغ عدد الدول التي اعتمدها إلى حدود 2010 ستاً وعشرون دولة منها احد عشرة دولة أوروبية ، قدعزز تطبيق هذه السياسة ملاءمتها لأغراض النمو الاقتصادي لاسيما في الدول النامية².

الفرع الثاني: تعريف سياسة استهداف التضخم.

التعريف الأول:

عرفها كروتشي وخان: "إطار لانتهاج سياسة نقدية في ظل ظروف مقيدة"³.

➤ التعريف الثاني:

"النزاهة من قبل السلطات النقدية بتحقيق الاستقرار السعري، وتقليص معدلات التضخم من خلال تبني تحقيق معدلات مستهدفة للتضخم"⁴.

¹ احمد مير، حنان بورعدة، دور السياسة النقدية الحديثة في استهداف التضخم بالجزائر دراسة قياسية للفترة 2001-2017، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 3، أكتوبر 2019، ص 156.

² احمد صديقي، حسين بن العارية، سياسة استهداف التضخم كبديل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال 2000-2017، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 2، أكتوبر 2018، ص 89.

³ محمد نشيد بوسيلة، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 116.

⁴ صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، هبة عبد المنعم ، الوليد طلحة، استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، 16 فيفري 2020، ص 3.

➤ التعريف الثالث:

عرف ايزار تيطار سياسة استهداف التضخم بأنها: "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية"¹.

➤ التعريف الرابع:

اقترح سيفنسون تعريف شاملاً لسياسة استهداف التضخم على أنها: "النظام الذي يضم أربع خصائص أساسية تتمثل في:

- ✓ إعلان عام عن هدف رقمي كمي لمعدل تضخم يتراوح في مختلف البلدان بين [1.5:2.5] بالمائة سنوياً، مع تحديد نطاق السماح بتقلب معدل التضخم الفعلي عن المستهدف بنحو يزيد أو يقل عن الواحد بالمائة (+1%). أي تحديد المؤشر، المستوى المستهدف، مجال التغيير، الأفق الزمني، تعريف الحالات الممكنة التي تسمح للسلطات النقدية بتغيير الهدف، عدم وجود أهداف وسيطة.
- ✓ عدم وجود قاعدة صريحة تلزم البنك المركزي باستخدام أدوات معينة للسياسة النقدية، وهذا من أجل توفير استقلالية أكبر للبنك المركزي.
- ✓ إتباع نظام صرف مرن.
- ✓ توفير درجة عالية من الشفافية والمساءلة"².
- ✓ انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن اعتبار سياسة استهداف التضخم: أسلوب جديد وحديث لإدارة البنوك المركزية لسياساتها النقدية مركزة على معدل التضخم مباشرة كاستهداف وسيط، أما الهدف النهائي لها هو تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل، مع توفر شروط معينة أهمها تحلي البنوك المركزية بمميزات معينة وإعلانها الصريح عن تبني هذه السياسة.

¹ د. احمد سماحي، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2002-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، أكتوبر 2018، ص 161.

² عبد الوحيد صرامة، زكرياء خلف الله، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو استراتيجية استهداف التضخم دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2002-2016، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 4، العدد 2، ص 3، 4/شوقي جباري، حمزة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا، مجلة رؤى إستراتيجية، أكتوبر 2014، ص 76.

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم.

لتطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح، هناك إجماع بين الاقتصاديين و مسؤولي البنوك المركزية على ضرورة توفر عدد من الشروط المسبقة تتمثل في :

الفرع الأول: الشروط العامة.

- ✓ العلاقة بين المثبتات النقدية والأهداف النهائية لا تتغير بشكل كبير في الصدمات الخارجية، ولها تأثير مباشر على الهدف النهائي.
- ✓ لا تؤدي إلى تأثيرات متناقضة أو سلبية .
- ✓ تتم مراقبتها بشكل مباشر من السلطات النقدية ومدى تحقيقها لإستراتيجيتها¹.
- ✓ توفر الكفاءات الإدارية في البنك من خلال توظيف الخبرات العلمية والعملية لتوفير مقدرات تحليلية والبنية التحتية للبيانات².
- ✓ توفير أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة تعمل على الإسراع بالتقدم الاقتصادي والمساعدة في توفير النشاط الاستثماري وتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب في النواحي الإنتاجية المختلفة³.
- ✓ سلامة وتطور النظام المصرفي كون المصارف التقليدية عالية التكاليف مقارنة بالشركات المالية⁴.
- ✓ اعتبار أموال البنك الخاصة ذات أهمية ثانوية وانخفاض درجة الاعتماد على الخصوم الأجنبية⁵.
- ✓ الحفاظ على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل العملة المحلية وتشجيع النمو الاقتصادي وانخفاض العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي⁶.
- ✓ يجب على اللوائح، والقوانين، والإرشادات المصرفية، أن تعكس بصورة عامة، الاهتمام والعناية بأمن وسلامة المؤسسات المالية من تأثيرات السياسة المالية على استقلالية البنك المركزي⁷.

¹ د.عباس كاظم جاسم الدعبي، زهراء يوسف عباس السعدي، فعالية المثبتات النقدية في تحقيق التضخم المستهدف في كندا وكوريا الجنوبية

للمدة (1990-2015)، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، المجلد6، العدد24، 2017، ص 89-90.

² حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، محمود حسين الوادي، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص111.

³ د.ميرندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مصر الجديدة، 2009، ص 238.

⁴ جويل كرتزمن، موت النقود، ترجمة د.محمد بن سعود بن محمد العصيمي، نشر مشترك بين الميمان للنشر والتوزيع وبنك البلاد، الرياض، الطبعة الأولى، 2012، ص29.

⁵ محفوظ جودة، زيد رمضان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص56.

⁶ إسماعيل إبراهيم الطراد، خالد أمين عبد الله، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص334.

⁷ د.حاکم محسن الربيعي، د.حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، اليازوري للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2012، ص16.

- ✓ المرونة في النظام النقدي بما فيها الاستثمارات وجذبها وأسعار الفائدة¹.
- ✓ تحقيق إستراتيجية المنافسة السعرية أي التحرير الكامل للأسعار².
- ✓ نظام سعر صرف حر أي سعر الصرف يتحدد بنفس الأسلوب الذي يتحدد به سعر أي سلعة³.

الفرع الثاني: المتطلبات المؤسسية.

- ✓ البنك المركزي هو المسؤول الأول.
- ✓ تتولى السلطة النقدية وضع وتطبيق سياسة استهداف التضخم.
- ✓ الإعلان صراحة وبالتوافق مع السلطة المالية.
- ✓ تفيد السلطة النقدية بهدف أساسي وهو استهداف التضخم مع احتفاظ البنك المركزي بحرية تقرير كيفية استخدام السياسة⁴.
- ✓ الاستقلالية التامة للبنك المركزي.
- ✓ امتلاك استهداف وحيد.
- ✓ وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم⁵.
- ✓ الالتزام المعلن على استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.
- ✓ الإعلان العام عن هدف كمي ورسمي لمعدل التضخم خلال فترة زمنية معينة⁶.
- ✓ وجود درجة عالية من الشفافية حيث يقوم البنك المركزي بانتظام بنشر تقارير على الأوضاع الاقتصادية و توقعات التضخم، في الغالب تشمل نمو الناتج المحلي الإجمالي وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- ✓ آلية المساءلة وهذا ما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ تدابير محددة مثل نشر تفسيري للحكومة⁷

¹ د.عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني، الإصدار الأول الالكتروني، جانفي 2018، ص18.

² محمد احمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص266.

³ سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، مقررات الفرقة الثانية، جامعة القاهرة، 2019، ص242.

⁴ فضيل رايس، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها في الوضعية النقدية في الجزائر اثناء الفترة 1989-2010، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013، ص96.

⁵ عبد العزيز طيبة، بن علي بن عزوز، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة التضخم، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الفترة 1994-2004، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 14 و15 مارس 2003، ص11، 12.

⁶ محمد بن عطية، شعيب بونوة، دحو بن عبزة، إستراتيجية استهداف التضخم حسب المستوى الاقتصادي دراسة وصفية للفترة 1990-2016، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان وجامعة معسكر، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص205.

⁷ جميلة وجدي، نعيمة برودي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم: دراسة قياسية لحالة البرازيل خلال الفترة 1990-

2015، مجلة المشكاة في اقتصاد التنمية والقانون، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 5، العدد 10، 2019، ص107.

الفرع الثالث: المتطلبات الاقتصادية.

- ✓ تخفيض الديون وعدم الاستدانة من الجهاز المصرفي
- ✓ استقرار الطلب على النقود وكسب الثقة في العملة الوطنية
- ✓ توفر أجهزة كمبيوتر وبرامج ونماذج متقدمة لإعداد تنبؤات التضخم¹.

المطلب الثالث: المزايا، الانتقادات والظروف الإصلاحية المقترحة.

اعتبرت تجربة استهداف التضخم في الدول الصناعية والناشئة ناجحة وذات مصداقية ومرونة كبيرة ، حيث أدت إلى تحقيق معدلات تضخم منخفضة حتى ظن البعض إن سياسة استهداف التضخم لم توجه لها أية انتقادات ، لكن الحقيقة غير ذلك فقد ارجع بعض الاقتصاديين النجاحات المحققة باستخدام هذه السياسة إلى التطورات الدولية الملائمة ، كما أنها لم تخضع للتجربة الكافية التي تتيح إمكانية الحكم عليها بأكثر مصداقية .

الفرع الأول: مزايا سياسة استهداف التضخم.

تتميز سياسة استهداف التضخم بالعديد من المزايا أهمها:

- يساعد على تحقيق معدل منخفض ومستقر للتضخم مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.
- عدم اعتماده على وجود علاقة ثابتة بين النقود والتضخم، أي عدم تأثر الاقتصاد بالصدمات التي تحدث في سرعة دوران النقود مما يدعم تطبيقه في الدول النامية.
- سهولة فهمها من طرف الجمهور من خلال إصدار التقارير الدورية مما يضمن درجة شفافية النظام.
- تقوية مساءلة البنك والسماح بالحد من الوقوع في التذبذبات الزمنية بالبحث على دفع الإنتاج بتسريع النمو والرفع من مناصب الشغل بصفة دائمة بسياسة نقدية أكثر توسعية.
- زيادة مساءلة Accountability البنك المركزي بالتركيز على المناقشات حول تخفيض الضغوط التضخمية والسياسية مما يساهم في تحقيق كفاءة تنظيم توقعات التضخم وكذا زيادة الدعم المؤيد لاستقلالية البنك وبالتالي التوصل للهدف النهائي وهو استقرار الأسعار

¹ محمد كريم قروف، اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014، اطروحة دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015، ص 25، 26.

- الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم.

يمكن إيجاز أهم الانتقادات في النقاط التالية:

- هناك شك كبير يحوم حول مقدرة السلطة النقدية على تطبيق سياسة نقدية تؤثر بالفعالية المطلوبة على معدل التضخم، إذ يتوقع مصممي السياسة النقدية أن تكون عملية الوصول إلى معدل التضخم المستهدف محفوفة بالمخاطر وصعبة للتجسيد مقارنة بتثبيت سعر الصرف أو تحقيق معدل نمو¹.

- تسبب مرونة سعر الصرف التي تتطلبها سياسة استهداف التضخم عدم الاستقرار المالي.

- استهداف التضخم يكون صارما مما يؤدي للحذر الشديد وبالتالي عدم استقرار الناتج المحلي وانخفاض معدل النمو على المدى القصير².

- إن الطبيعة المستقبلية لإطار استهداف التضخم يجلب بعض الشكوك في صناعة القرار السياسي، حيث يسمح بالمزيد من حرية التصرف من جانب البنك المركزي من مجرد استهداف التضخم، لذلك فقد تسمح هذه السلطة التقديرية لواضعي السياسات التوسعية بشكل مفرط³.

- تسود عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم الأخذ بعين الاعتبار تأخيرات محتملة طويلة بين التغيرات في السياسة النقدية وتأثيراتها على التضخم، فيجب السماح بمرور فترة زمنية كافية قبل التأكد من مدى تحقيق الأهداف أو إجراء التعديل اللازم حول السياسة المنتهجة.

- في حالة الصدمات الخارجية مثل ارتفاع أسعار الطاقة مثلا، فمن البديهي ارتفاع الأسعار وانخفاض الناتج المحلي و في ظل انتهاج سياسة استهداف التضخم من طرف البنك المركزي، من المتوقع أن يعتمد إلى تخفيض معدل نمو القاعدة النقدية مما يؤدي إلى زيادة في الضغوط على الناتج المحلي.

- ينصب اهتمام البنك المركزي ضمن إطار سياسة استهداف التضخم على ارتفاع الأسعار، بشكل جوهري، ويتجاهل كل التقلبات الطارئة والمؤقتة في الأسعار، مما يجعل جني الآثار الايجابية للسياسة على المستوى الجزئي بعيد المنال⁴.

¹ بسمة عولمي، شوقي جباري، فعالية سياسة استهداف التضخم في التحكم في السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة تبسة وجامعة أم البواقي، الجزائر، العدد6، جوان 2014، ص104.

² كريمة بن شنيبة، عبد القادر مطاي، فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، العدد2016، ص3، ص14.

³ ساعد مرابط، اختيار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 20، ديسمبر 2016، ص142.

⁴ بسمة عولمي، شوقي جباري، فعالية سياسة استهداف التضخم في التحكم في السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص105.

الفرع الثالث: الظروف الإصلاحية المقترحة.

الظروف الإصلاحية المقترحة لسياسة استهداف التضخم تختلف حسب الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد فالكيفيات والظروف التي تطبق بها هذه المقترحات تلعب دورا أساسيا في مدى نجاحها والوصول إلى معدلات تضخم منخفضة ومعقولة حسب طبيعة كل اقتصاد، لكن على العموم يمكن حوصلتها في النقاط التالية:

- الاستثمار في رأس المال البشري المؤهل أي توافر الخبرة البشرية والفنية ذات القدرة على تحليل البيانات والمعلومات لفهم وظائف الاقتصاد للتنبؤ وتوفير شروط سياسة استهداف التضخم.
- التنسيق بين الجباية والسياسة النقدية مثلا عندما تفرض الحكومة ضريبة جديدة ينبغي أن يكون هناك تنسيق مع البنك المركزي عن آثار هذه الضريبة على التضخم.
- إصلاحات مؤسساتية وتشغيلية من طرف البنك المركزي من أجل الاستعداد لتطبيق هذه السياسة أي وجوب وجود فترة انتقالية والقضاء على مسبباته قبل البدء باستهدافه¹.
- الاعتماد على القروض كمصدر مهم للتوسع النقدي مع الحرص على نجاتها دون أن يكون ذلك على حساب سلامة النظام المالي والمصرفي².
- تباع سياسة نقدية ترمي إلى استهداف معدلات تضخم اقل من مستوى العتبة المقدرة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي³.
- استعمال الأدوات المتعددة للسياسة المالية ولعل أهمها الإنفاق العام⁴.
- محاربة التضخم المستورد بالتقليل من التبعية للخارج⁵.
- استعمال المكونة الجزئية لأسعار المواد الغذائية عوضا عن مؤشر أسعار الاستهلاك⁶.
- استقرار الاقتصاد الكلي للدولة والتحكم في الاستقرار النقدي⁷.

1 محمد بن بو زيان، كريمة يوسف، بنك الجزائر وقاعدة تابلوردراسة قياسية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص 83، 82.

2 عمار طهرات، عبد العزيز طيبة، تقييم فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في الحد من التضخم خلال الفترة 2000-2016، مجلة معارف، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، المجلد 15، العدد 1، 2020، ص 88، 87.

3 عبد الباسط عزوي، عمير شلوفي، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم دراسة قياسية للفترة 1980-2016، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، جامعة تلمسان وجامعة الشلف، الجزائر، المجلد 1، العدد 3، 2017، ص 14.

4 علي سنوسي، محمد بن البار، اثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، مجلة الحقيقة، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 15، العدد 37، 2016، ص 400.

5 امينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 13، العدد 2017، ص 14، 195.

6 صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجبة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، المجلد 9، العدد 2، ص 26.

7 فؤاد زميت، اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994-2015، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص 396.

خلاصة الفصل:

التضخم ظاهرة اقتصادية معقدة كانت و لازالت تستلهم اهتمام أصحاب القرار و الأعوان الاقتصادية رغم اختلاف أنشطتهم، بحكم ارتباطها الواسع بعدة متغيرات اقتصادية و غير اقتصادية و كذا الآثار السلبية التي تمارسها على أنشطتهم و بالتالي أداءهم، فالتضخم هو ذلك الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار الناتج عن عدة عوامل اقتصادية و اجتماعية و سياسية، مما اجبر الحكومات والسلطات النقدية على البحث في شتى الطرق و الوسائل التي تمكنهم من ضبط و تحديد محددات و أبعاد الظاهرة التضخمية التي يقتضي ضبطها تفعيل العديد من السياسات والاستراتيجيات ، بحيث تعمل بكفاءة أعلى في معالجة الأسباب الجوهرية للتضخم، وتلبية لهذا المسعى جاءت سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، بعد أن أظهرت الأطر الأخرى عدم جدواها في الوصول إلى تحقيق الهدف النهائي، ولاسيما في ظل تزايد حدة التغيرات على مستوى الاقتصاد العالمي. وتطمح هذه السياسة للسيطرة على التضخم بما يساهم في توفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية ،فضلا عن إيجاد فرص مواتية للتوظيف وتحسين المعيشة

**الفصل الثالث: فعالية
السياسة النقدية
في الجزائر**

أظهرت التجارب أن التأثير على معدلات التضخم عن طريق التحكم في المتغيرات الوسيطة لم يكن فعالا في ظل الانفتاح الاقتصادي والتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم بأسره، مما دفع كثير من الدول الصناعية والنامية على حد سواء لتبني أسلوب جديد هو استهداف التضخم، والجزائر كغيرها تعاني كباقي الدول من التضخم لأنها تستورد أغلب حاجياتها فهي معرضة بدرجة كبيرة للصدمات التضخمية و مواكبة لهذا التحول الاقتصادي خصوصا بعد انتقالها من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق، قامت السلطات النقدية الجزائرية بانتهاج سياسة استهداف التضخم على مراحل إلا انه بدأ جليا وواضحا ابتداء من سنة 2010، تزامن مع إتباعها لسياسة نقدية توسعية و بداية تطبيق البرامج التنموية الثلاثية الممتدة من 2001 إلى 2014، من اجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التحكم في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تحقيق دائم لمؤشرات الاقتصاد الكلية، تطلب منها للتكيف مع متطلباته منح الاستقلالية لبنكها المركزي والحرية في تخطيط وتنفيذ السياسة النقدية بعيدا عن الضغوطات الحكومية والسياسية، ويعتبر إصدار قانون النقد والقرض 90-10 أول خطوة في هذا المجال، حيث منحت بموجبه استقلالية بنك الجزائر عن الحكومة، وكون سياسة استهداف التضخم تتطلب توفر سياسة اقتصادية محكمة قادرة على الجمع و الملاءمة بين أدواتها المختلفة، وفي إطار هذه العملية التصحيحية نجد في المقام الأول الاهتمام بوضع السياسة المالية والنقدية في مسارهما الصحيح ، حتى يمكن تحقيق الأهداف المسطرة بدرجة اكبر من الدقة والفعالية ومزيد من الشفافية والإصلاح، وكون الجزائر تعتمد على السياسة النقدية كباقي الدول في تفعيل وتطبيق سياسة استهداف التضخم ، تطرق هذا الفصل لمفاهيم عامة حول البنوك المركزية بصفتها الممثلة للسلطة النقدية في أي دولة في العالم مروراً بالبنك المركزي الجزائري لكونه جوهر الدراسة وكذا واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر لأنه الدعامة الأساسية لسياسة استهداف التضخم وصولاً لتجربة استهداف التضخم في الجزائر ومدى نجاحها في الحد من ارتفاع معدلات التضخم والحد من الاختلالات المالية والنقدية في ظل الوضعية الاقتصادية السائدة والإصلاحات القائمة في ثلاث مباحث هي على التوالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك المركزية.

المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية في الجزائر

المبحث الثالث: تجربة استهداف التضخم في الجزائر

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك المركزية

يحتل البنك المركزي قمة الجهاز المصرفي لأي اقتصاد فهو بمثابة القاطرة التي تقود باقي البنوك، فهو المشرف والمتحكم والمسير في كل البنوك، ناهيك عن الاستقلالية والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها. لذلك أردنا من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الإطار النظري للبنوك المركزية بصفة عامة مفهومها، خصائصها، وظائفها واستقلاليته، وبنك الجزائر بصفة خاصة.

المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي وخصائصه

يعتبر البنك المركزي أهم مؤسسة في الجهاز المصرفي لكل دولة، وسنحاول في هذا المطلب تقديم بعض التعاريف الواردة بشأنه والتعرض لخصائصه وكذا الوظائف التي يمارسها.

الفرع الأول: تعريف البنك المركزي

اختلف الاقتصاديون في تعريف البنوك المركزية، فهناك من يعتمد في تعريفه على الجانب القانوني وهناك من يعرف البنك المركزي على أساس الوظيفة أو وظائف التي يمارسها.

التعريف 01: ((هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، بواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة)).¹

التعريف 02: ((يعرف البنك المركزي على انه بنك البنوك لأنه يتولى الاشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأنه له سلطة اصدار نقد الدولة، وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، وكذا توجيه السياسة النقدية في الدولة)).²

التعريف 03: التعريف القانوني، يعرفه قانون النقد والقرض الجزائري على أنه ((مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير ويكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القروض، ويسهر على حسن إدارة التعمدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف)).³

الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي

تتميز البنوك المركزية بالخصائص التالية:

✓ النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى فهي تتميز بخصائص معينة كونها مقبولة بقوة القانون وتتميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية.

¹ زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 25

² خالد أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم طراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 22

³ المواد 55.13.12 من القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

- ✓ يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية باستخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها ان يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها¹.
- ✓ يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي بما له من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية، وبما له القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية دون سواه.
- ✓ ينفرد دون غيره من البنوك كونه مؤسسة عامة تنظم النشاط البنكي وتشرف عليه وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والرقابة².
- ✓ لا يسعى البنك المركزي الى الربح وانما لتحقيق الصالح العام للدولة واذا ما حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الاعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها.
- ✓ يتمتع البنك المركزي بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية الى الأصول النقدية.
- ✓ البنك المركزي هو المؤسسة المؤهلة قانونا لإصدار النقود ولا يوجد للمصرف التجاري أي دور في اصدار النقد في جميع انحاء العالم³.

الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي

سنتطرق في هذا الفرع الى مجموعة من الوظائف الأساسية تشترك فيها البنوك المركزية في مختلف الدول وهي كالآتي.

❖ أولاً: البنك المركزي بنك الإصدار

يعتبر الإصدار النقدي أولى وظائف التي أوكلت للبنوك المركزية وقد تكون السبب الرئيسي لإنشاء الصيرفة المركزية، وهو تلك العملية التي تقوم بواسطتها البنوك المركزية بضخ نقود قانونية للاقتصاد ككل ويتجسد ذلك ماديا وفنيا في طبع ورق النقود. وهذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي من فراغ بل عن طريق حصوله على إحدى الأصول التي تشمل الذهب والعملات الأجنبية وسندات الخزينة والسندات التجارية، وتسمى هذه الأصول غطاء الإصدار النقدي وهي غطاء له، حيث يقوم بإصدار نقود بقيمة هذه الأصول للحصول عليها، وتعتبر التزام عليه اتجاه الجهات التي تنازلت عنها، ويتمثل أساس الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي في حصوله على أصول حقيقية ونقدية فيقوم بتنفيذها، وكل أصل من هذه الأصول يمثل وضعاً معيناً للحالة الاقتصادية⁴. وتمثل اهم أسباب تركيز اصدار النقود في البنوك المركزية فيما يلي⁵:

¹ رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك التجارية في ظل نظام اقتصادي لاربوي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008 ص 82

² مجدوب بجوصي، استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض 90-10 والأوامر 03/11، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، جامعة غرداية، 2016 ص 91

³ بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 49

⁴ محمد بن باحان، الإبعاد الجديدة لاستقلالية البنك المركزي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012 ص 34

⁵ معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2014 ص 60

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

✓ أصبح من الضروري تركيز عملية الإصدار عندما أصبحت الأوراق النقدية تمثل الشكل الرئيسي للعملة، وكذلك لتأمين رقابة حكومية فعالة على وسيلة ائتمان أصبحت بسبب ملائمتها عملة التداول القانوني المعلنة بموجب التشريع.

✓ ازدياد الحاجة الى إيجاد نوع من الرقابة على الائتمان من طرف البنك المركزي خاصة مع تزايد استعمال نقود الودائع التي تخلقها البنوك التجارية. حيث أن البنك المركزي هو الوحيد الذي لديه امتياز اصدار الأوراق النقدية، فان ذلك سيمنحه فرصة أفضل للتأثير على التوسع في الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية.

✓ كما ان الحكومة وجدت انه من الأفضل لها تركيز اصدار النقود في بنك واحد، بدلا من ترك حق الإصدار في ايدي عدد من البنوك، وذلك ان اصدار الأوراق النقدية قد يكون مصدر ربح عظيم للدولة.

❖ ثانيا: البنك المركزي بنك الحكومة

لا تقف سلطات البنوك المركزية عند حدود احتكار عملية الإصدار بل يقوم البنك المركزي بدور بنك الحكومة، البنك المركزي بهذا الوصف يعتبر أداة الحكومة في تنفيذ سياستها النقدية.

فالحكومة وليس البنك المركزي هي التي تضع السياسة الاقتصادية سواء كانت مالية أو نقدية ويقوم البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية التي وضعتها الحكومة¹.

كما انه يمثل جهة الإقراض التي يمكن للدولة ان تلجأ اليها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية لمقابلة عجز الموازنة العامة او الحصول على قروض قصيرة الاجل ريثما تقوم بتحصيل مستحققاتها من الضرائب والقروض من الافراد، بالإضافة الى القروض غير العادية في حالات الكساد او الحروب او الطوارئ².

❖ ثالثا: البنك المركزي بنك البنوك

ان البنك المركزي يعتبر بنك البنوك، وهو المقرض الأخير والذي لا يتعامل مع الافراد والقانون يلزم البنوك التجارية بضرورة الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي وذلك بهدف تمكين البنك المركزي من مواولة سلطته في الاشراف والرقابة على الائتمان المصرفي سواء بزيادة قدرة البنك على منح الائتمان او الحد منها، كما ان البنك المركزي يعتبر المقرض الأخير للنظام المصرفي، فهو دائما على استعداد لمساعدة البنوك التجارية في حالات الضيق المالي والأزمات النقدية سواء كان ذلك بتقديم قروض مباشرة اليها ام بإعادة خصم ما يقدم اليه من الحوالات المخصومة التي تتوفر فيها شروط إعادة الخصم، و البنك المركزي ليس ملزما بمساعدة كل بنك تجاري في كل الظروف دون قيد أو شرط فهو لا بد و أن يطمئن الى سلامة تصرفات البنك والتزاماته بالقواعد المصرفية وللبنك المركزي الحق في تحديد أسعار الفائدة التي يعيد بها خصم الحوالات المخصومة التي تقدم اليه من البنوك التجارية والتي يتقضاها على قروضه لها³.

¹ عبد الرحمن يسري احمد، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الحديثة للكتاب، مصر، الطبعة الأولى، 2011 ص 66

² مجد ضياء الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012 ص 247

³ عزت قناوي، اساسيات النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005 ص 222

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

رابعاً: البنك المركزي رقيباً على الائتمان

وتستهدف تشجيع البنوك على التوسع في تقديم الائتمان المصرفي لقطاعات معينة على حساب قطاعات أقل أهمية، وذلك باستخدام واحدة أو أكثر من الأدوات التالية¹:

- ✓ تحديد حصص مختلفة من القروض للقطاعات الاقتصادية، كأن يفرض على البنك تقديم حد أدنى لنسبة مئوية معينة من الائتمان لقطاع معين بذاته لتنشيط ذلك القطاع.
- ✓ التمييز في أسعار إعادة الخصم باختلاف أغراض القروض، كأن يفرض على البنك تقاضي سعر فائدة أقل على الائتمان الممنوح لقطاع معين بذاته ((ويلاحظ ان هذه الأداة تتطلب استخدام الأداة الأولى أيضاً)) ولا أدى تطبيقها الى احجام البنوك عن إقراض القطاعات المطلوب تنشيطها.
- ✓ التمييز في أسعار إعادة الخصم باختلاف أغراض اصدار الاوراق التجارية، كأن يتقاضى البنك المركزي سعر أقل عند إعادة خصمه للأوراق العائدة للقطاعات الأكثر أهمية في خطة الدولة.

فمن المعروف ان عرض النقود في الاقتصاد يؤثر في مستوى الدخل القومي وفي مستوى التشغيل، ومن ثم يجب تنظيم حجم النقود المتداولة على الشكل الذي يسهم في تحقيق او المحافظة على مستويات مرتفعة و مستقرة للدخل القومي في آن واحد ويخفف من آثار التقلبات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد.

المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي

بالرغم من ان موضوع استقلالية البنك المركزي موجود منذ زمن بعيد الا انه في الآونة الأخيرة أصبح من اهم المواضيع بسبب التطورات الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية التي شهدتها اغلب بلدان العالم، فظهرت ارتفاع معدلات الفائدة لدى اغلب البلدان بالإضافة الى عجز في ميزانياتها.

الفرع الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي

قد يفهم من الوهلة الأولى ان الاستقلالية تعني الاستقلال التام بين البنك المركزي والحكومة من كل الجوانب غير أن الاستقلالية لا تعني الانفصال التام لان البنك المركزي ما هو الا مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، ولكن الاستقلالية تعني ان قرارات البنك المركزي تكون مستقلة خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية وهذا ما جاء في التعاريف التالية:

التعريف 01: ((قد يظهر لنا مصطلح الاستقلال والاستقلالية انهما يستعملان للدلالة على معنى واحد الا وهو الاستقلال التام للبنك المركزي على الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية الائتمانية او الهيكل التنظيمي الا ان هذا التعبير لا يعني الانفصال التام عن الحكومة بينما يعني ان تكون قراراتها خصوصاً فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة، وعلى نحو عام يمكن اعتبار البنوك المركزية مستقلة اذا كانت الحكومات لا تمارس سيطرة على قضايا تخص البنوك المركزية نلخصها فيما يلي:

¹ سهيل احمد سمحان حسين محمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010 ص 169

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

1. شؤون الموظفين والإدارة.
2. الموازنات المالية وإدارتها.
3. ملاحقة السياسة وتنفيذها.⁽¹⁾

التعريف 02: ((استقلالية البنك المركزي تعني عدم خضوع البنوك المركزية لأوامر وتوجيهات السلطة التنفيذية، فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية من خلال منحه الحرية الكاملة في وضعها وتنفيذها، بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الموازنة العامة وهو ما قد يؤدي الى ارتفاع التضخم.⁽²⁾

الفرع الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي

تتفق معظم البحوث والدراسات التي أجريت على البنوك المركزية على مجموعة من المعايير التي يتحدد على أساسها مدى استقلالية هذه البنوك ويمكن تقسيم هذه المعايير الى مجموعتين³:

❖ المعايير الاقتصادية:

تضم مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الموازنة الحكومية ومدى التزامه بشراء أدوات او دين حكومية بشكل مباشر أي في السوق الأولية، وكذلك مدى التزامه بمنح الحكومة وهيئاتها ومؤسساتها تسهيلات ائتمانية كما تضم استقرار الأسعار والمحافظة على مستويات تضخم منخفضة وان يكون هذا هو الهدف الرئيسي للبنك المركزي مقارنة بالأهداف الاقتصادية الأخرى.

❖ المعايير القانونية:

بناء على المواد المنصوص عليها في النظام الأساسي لكل بنك مركزي يمكن استخدام المعايير التالية في تصنيف البنوك المركزية الأكثر استقلالية:

- ✓ البنوك المركزية التي تكون القانونية لمحافظها أطول. وتكون للسلطة التنفيذية صلاحية قانونية ضئيلة، لتعيين خدمات المحافظ وأعضاء مجلس المحافظين وانهايتها.
- ✓ البنوك المركزية التي لها صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية وتقاوم السلطة التنفيذية في حالة التعارض.
- ✓ الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار، حيث يحدد قانون انشاء البنوك المركزية استقرار الأسعار هدفا أساسيا في مجموع الأهداف.
- ✓ تكون القيود على اقراض البنك المركزي للقطاع العام او الحكومة اشد صرامة.

¹ محمد الصالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009 ص 176

² عجلان صباح، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية،

جامعة محمد خيضر، 2008 ص 58

³ عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات kie publications، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الطبعة

الأولى، 2018، ص ص 102.103

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

وبالإضافة الى هذه المعايير توصلت الدراسات الى مجموعة من المعايير لقياس درجة الاستقلالية والتي نلخصها كما يلي¹:

- طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد.
- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ.
- إمكانية اقضاء المحافظ.
- مدى إمكانية المحافظ ممارسة مهام أخرى والجهة المخول لها اصدار الإذن بذلك.
- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
- مدى مساهمة البنك المركزي في اعداد الموازنة العاملة.

وأخيرا يرى بعض الاقتصاديين ان معايير استقلالية البنك المركزي غير كاملة، وذلك لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار عناصر يمكن ان تؤثر في هذه الاستقلالية ومثال على ذلك سعر الصرف ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت وحرية حركة رؤوس الأموال درجة استقلالية البنك المركزي لا تحمل أي أهمية وباعتبار ان البنك المركزي هو المسير والمنفذ للسياسة النقدية التي تمثل جزءا من السياسة الاقتصادية الى جانب السياسة المالية غير أن تجربة بلدان منظمة التعاون والتنمية لا تؤدي لدعم هذه الفكرة بمعنى ان استقلالية البنك المركزي لا يكون لها أثار كبيرة على سلوك السياسة المالية².

والجدول التالي يوضح قياس درجة استقلالية البنك المركزي بالنسبة المئوية:

الجدول (3-1) درجة استقلالية البنك المركزي وفق عدة معايير

المعيار	وزن المعيار%
مدة بقاء محافظ البنك المركزي	20
صياغة السياسة النقدية	15
الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار	15
حظر إقراض الحكومة	50
المجموع	100

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره ص 104

¹ اوصغير لوبزة، دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2008 ص 18

² راشدي سماح، آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011 ص 45

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

وأما الجدول المالي فهو يوضح الاستقلالية العضوية للبنك المركزي في أكبر ستة دول:

الجدول (3-2) الاستقلالية العضوية للبنك المركزي لأكبر ستة بلدان

البلدان	تعيين رئيس المحافظ من طرف	مدة حماية المحافظ	مشاركات السلطة في اجتماعات مسيري بنك الجزائر
الولايات م.أ	رئيس الو.م.أ مع تأكيد مجلس الشيوخ	4 سنوات	لا
ألمانيا	رئيس الجمهورية الفدرالية معتمدا على اقتراح مقدم من طرف الحكومة وبعد الأخذ برأي المجلس المركزي للبنك	8 سنوات	أعضاء الحكومة يمكنهم حضور مداوات المجلس المركزي للبنك لكن دون حق التصويت ويمكنهم طلب تأجيل القرار لمدة أسبوع لا أكثر
المملكة المتحدة	المملكة على اقتراح من الوزير الأول بعد مراجعة العميد	5 سنوات	لا
بلجيكا	الملك معتمدا على اقتراح الحكومة	5 سنوات	حق الفيتو معلق من 8 الى 15 يوم باسم الدولة او الحكومة
هولندا	المملكة ويقترح مجلس الإدارة ومكونة من مرشحين في نفس الوقت	7 سنوات	لا
فرنسا	قرار مجلس الوزارة "عدم توزيع التعيين"	غير محددة	الرقيب في دور مفتش الحكومة ومراقب مالي يملك حق فيتو معلق

المصدر: شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة

الجزائر، 3، 2001 ص199

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

الفرع الثالث: أنواع استقلالية البنك المركزي

تتفرع استقلالية البنك المركزي الى أربعة أنواع كالاتي:

❖ استقلالية الأهداف:

إذا كانت أهداف البنك المركزي وأهداف السياسة النقدية محددة بدقة، فهذا يعني ان الاستقلالية في تحديد الأهداف ضعيفة والعكس فإذا كانت الأهداف غير محددة بدقة فتكون الاستقلالية أكبر، كما أنه إذا كانت الأهداف كثيرة ومتعددة فإن هذه الأهداف تتناقض، وبالتالي تقل الاستقلالية في تحديدها، كذلك إذا كانت مهمة البنك المركزي هي استقرار الأسعار فإنه يكون أكثر استقلالية¹

❖ استقلالية الأدوات:

لتحقيق الهدف الرئيسي للبنوك المركزية وهو المحافظة على استقرار الأسعار والعملية يجب استعمال عدة ادوات لسياسة النقدية سواء مباشرة أو غير مباشرة، فإذا كانت هذه الأدوات مفروضة على البنك المركزي فلا تكون له استقلالية أما إذا كانت لديه القدرة على اختيار الأدوات الناجعة لتحقيق أهدافه فيكون له مجال واسع من الاستقلالية².

❖ الاستقلالية من الناحية القانونية:

يمكن وضع إطار عام شامل ومتكامل لاستقلالية البنك المركزي من الناحية القانونية يتضمن العناصر والمتغيرات المختلفة المرتبطة بها مع فصلها الى عناصر ترتبط بجانب السلطة وعناصر أخرى ترتبط بجانب المسؤولية، ولا يمكن اعتبار الاستقلالية القانونية للبنك المركزي في الدول النامية مقياسا لمدى نجاحه في تحقيق استقرار الأسعار³.

❖ الاستقلالية من الناحية الاقتصادية:

يكون البنك المركزي مستقلا اقتصاديا إذا توفرت فيه الشروط التالية⁴:

- ✓ لا يحق للحكومة الإقراض من البنك المركزي.
- ✓ التسبيقات المباشرة للقروض المقدمة من البنك المركزي الى الحكومة متاحة بسعر الفائدة السوقي.
- ✓ التسبيقات المباشرة للقروض قصيرة الأجل.
- ✓ التسبيقات المباشرة للقروض هي مبالغ محددة.
- ✓ البنك المركزي لا يلعب دور في السوق الأولي، وذلك في تمويل القروض العمومية.

¹ جراح وهيبة، دور البنك المركزي في إرساء المعايير الدولية للرقابة المصرفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2016 ص 299

² أو صغير لوبيزة، دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل، مرجع سبق ذكره، ص 16

³ محمد بن باحان، الإبعاد الجديدة لاستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 104

⁴ دريس رشيد، استراتيجيات تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2017 ص 83

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

✓ المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول بنك الجزائر.

بعد دراسة اهم الجوانب النظرية المتعلقة بالبنوك المركزية سنحاول في هذا المطلب إعطاء لمحة عامة عن البنك المركزي الجزائري ومدى استقلاله في إدارة السياسة النقدية.

الفرع الأول: تعريف بنك الجزائر

تاريخيا يعد البنك الوطني الجزائري من أقدم البنوك، حيث أنه بعد ستة أشهر من استقلال الجزائر تم إنشاء البنك¹ وقد بدأ نشاطه في جانفي 1963 ليحل محل بنك الجزائر الذي أنشأته فرنسا عام 1851، ويعتبر هذا البنك هيئة وطنية عمومية تتمتع بكامل شخصيتها المعنوية واستقلالها المالي وتعتبر آخر هو مؤسسة اقتصادية عمومية تقوم بإنتاج الخدمات المالية لصالح الأشخاص والمشاريع الأخرى.²

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

لضمان السير الحسن لبنك الجزائر وتحقيق المهام الموكلة اليه، يتفرع البنك حسب هيكله خاصة تتناسب وهذه المهام.

❖ **المحافظ:** يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاث نواب، يعين جميعهم بمرسوم رئاسي، ويتولى المحافظ المهام التالية:

✓ إدارة شؤون البنك عن طريق القيام بجميع الاعمال واتخاذ جميع تدابير التنفيذ.

✓ التوقيع باسم بنك الجزائر على جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية وحساب النتائج.

✓ تمثيل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية، ولدى الهيئات

المالية الدولية ولدى الغير بشكل عام

❖ **مجلس الإدارة:** يتكون مجلس إدارة البنك من المحافظ رئيسا، نواب المحافظ الثلاثة، وثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي³

❖ **المديريات العامة:** بالإضافة الى ما سبق هناك 11 مديرية عامة لكل منها دور معين والتي تتفرع بدورها الى 34 مديرية مركزية وبدورها تتفرع الى نيابات مديريات وعددها 79 مديرية، وتمثل المديريات العامة فيما يلي⁴:

✓ **المديرية العامة للقرض والتشريع البنكي:** ومن وظائفها القيام بعمليات إعادة تمويل البنوك والسهل على تسيير

السوقين المالي والنقدي، وكذلك التشريع البنكي ومنح الرخص لإنشاء البنوك.

✓ **المديرية العامة للمفتشية العامة:** وظيفتها مراقبة وكالات بنك الجزائر ومراقبة البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

¹ بلعزوقي حمزة، مساهمة إعادة هندسة العمليات في تفعيل وظيفة إدارة الموارد البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2016 ص 93

² بوزيدي سعيدة، تطور الجهاز المصرفي في الجزائر ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 1997 ص 56

³ أوصغير لوبزة، دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل، مرجع سبق ذكره، ص 196

⁴ المادة 18 الى 23 من الامر 11/03 الصادر في 2003/08/26 من قانون النقد والقرض.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

- ✓ المديرية العامة للشبكة: ومهمتها المساعدة في تسيير وكالات بنك الجزائر.
- ✓ المديرية العامة للموارد البشرية: ويتمثل دورها في إدارة الموارد البشرية، والوقاية والأمن وكذلك التكوين.
- ✓ المديرية العامة للدراسات: وظيفتها جمع الاحصائيات والعلاقات مع التنظيمات الرسمية المتعددة الأطراف وتحليل الظروف الاقتصادية وكذلك نشر الوثائق وترجمتها.
- ✓ المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية: ومهمتها تسيير الأرصدة والعمليات الخارجية والسهر على المصالح البنكية مع الخارج وكذلك على الأسواق والتمويلات الخارجية.
- ✓ المديرية العامة للصراف: تقوم بمراقبة عمليات الصرف وتسيير المديونية الخارجية وميزان المدفوعات.
- ✓ المديرية العامة للصندوق العام: تقوم بإصدار وإلغاء الأوراق النقدية ومراقبتها.
- ✓ المديرية العامة للمطبعة: مهمتها طبع الأوراق النقدية والبرمجة والصيانة.
- ✓ المديرية العامة للإدارة والوسائل: تقوم بتسيير واستغلال وسائل الاعلام الآلي والمحاسبة والموازنة بالإضافة الى تسيير الوسائل العامة.
- ✓ المديرية العامة للمدرسة العليا البنكية: تشرف على تكوينات وكذلك طبع الوثائق البيداغوجية.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري من 1962 الى اليوم العديد من التطورات و الاصلاحات، و باعتبار كل من السياسة النقدية و المالية جزءا من السياسة الاقتصادية فان كل هذه الإصلاحات و التطورات و كذلك الاحداث الاقتصادية الخارجية سينعكس تأثيره على مسار و أسلوب السياسة النقدية والمالية.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري¹ من خلال تبني نظام اقتصاد السوق وماله من أثر كبير على تطور الأوضاع و المؤشرات النقدية الداخلية² لذلك سنتطرق في هذا المطلب الى مسار السياسة النقدية قبل و بعد سنة 1990.

الفرع الأول: السياسة النقدية في الجزائر قبل 1990

تعتبر المرحلة الممتدة بين 1962 – 1990 عبارة عن مرحلة تأسيس النظام النقدي الوطني و بناء نظام بنكي قائم على فلسفة التنمية الاقتصادية أنداك، كما ان هذه المرحلة شهدت بدورها محاولات لتكييف النظام النقدي و ادخال بعض الإصلاحات عليه و ان كانت محدودة في نطاق ضيق³.

فقبل صدور قانون النقد و القرض 10-90 كان القطاع المالي الجزائري صغيرا و مجزئا اذ عمل في واقع الامر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الاطلاق ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات و قطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات و عمليات المؤسسات العامة وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي اذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية و اصدار السندات الاستثمارية و قد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض من البنوك، ولقد لعب البنك المركزي دورا ثانويا وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقة سالبة مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي و في هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم يكن سوى أداة لتمويل البنوك بالسيولة⁴.

ان السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 الى غاية 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقد في الاقتصاد الوطني، اذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا الى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدو كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف الى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على

¹ بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 301

² باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي، مرجع سبق ذكره، ص 124

³ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص 321

⁴ باصور كمال، أثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي، مرجع سبق ذكره، ص 124

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة. إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة اصدار النقد والتحكم في حجم تداوله¹.

وكخلاصة لهذه المرحلة يمكن تبيان أهم معالم السياسة النقدية من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري قبل سنة 1990.

الجدول (3-3) تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)

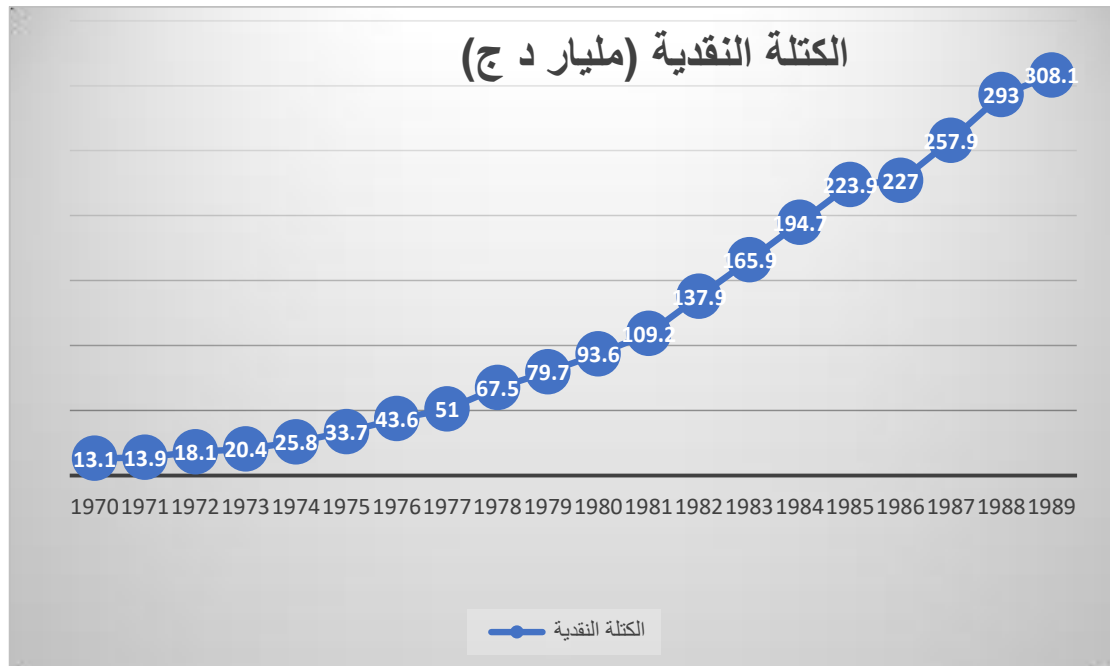
(الوحدة: مليار د ج)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الكتلة النقدية	13.1	13.9	18.1	20.4	25.8	33.7	43.6	51	67.2	79.7
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الكتلة النقدية	93.6	109.2	137.9	165.9	194.7	223.9	227	257.9	293	308.1

المصدر: بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 109

والشكل الموالي يترجم معطيات الجدول:

الشكل (3-1) تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول (3-3)

¹ لعلو عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية، جامعة سعيدة، 2006 ص 17.16

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

يتضح من خلال معطيات الجدول الزيادة المستمرة للكتلة النقدية من سنة لأخرى، بمعنى آخر أن الإفراط في إصدار النقود هي السمة البارزة للسياسة النقدية في هذه المرحلة وهذا ان دل على شيء يدل على وجود سياسة نقدية غير واضحة.

الفرع الثاني: السياسة النقدية في الجزائر بعد 1990

❖ المرحلة الأولى: 1993-1990.

تعتبر سنة 1990 سنة حاسمة في تاريخ النظام النقدي الجزائري بصدد قانون النقض والقرض الذي تضمن ادخال إصلاحات عميقة على هذا النظام حيث اعتبر في حينه من بين اهم قوانين الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ولكن قبل هذا التاريخ تم ادخال بعض التعديل على قانون 1986 لجعله متطابقا مع التوجهات الاقتصادية الجديدة¹

وفي ظل هذه الإصلاحات التي جاء بها القانون 90-10 تم انشاء مجلس النقد والقرض كتحويل نوعي ومعلما بارزا حيث أحدث ذلك تغيرا كبيرا على مستوى هيكل إدارة البنك المركزي نظرا للمهام التي اسندت اليه والسلطات الواسعة التي اكتسبها فأصبح يمثل مجلس إدارة البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون حيث يجاوز له ان يشكل من اعضاءه لجان استشارية ويحق له ان يستشير أي مؤسسة او أي شخص اذا رأى ضرورة لذلك².

وقد تميزت بداية هذه الفترة 1993-1990 باتباع سياسة نقدية توسعية بصفة أساسية والتي تهدف الى تحويل عجوزات الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة.

والجدول التالي بوضوح تطور الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر 1993-1990.

الجدول (3-4) تطور الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-1990.

السنة	1990	1991	1992	1993
الكتلة النقدية (مليار دج)	343	413.7	515.9	627.4
التضخم %	16.6	25.9	31.7	20.5

المصدر: بلوافي محمد، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص 219

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص 341

² خلف الله زكريا، قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره ص 166

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

والشكل الموالي منحنى بياني يترجم معطيات الجدول:

الشكل (3-2): تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-1993



المصدر: من

اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول (3-4)

الشكل (3-3) تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-1993



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول (3-4)

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

من خلال معطيات الجدول يتضح زيادة الكتلة النقدية بحوالي 28% خلال هذه الفترة ما يعكس التوسع الائتماني.

❖ المرحلة الثانية: 2000-1994

على العكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق الإصلاح الاقتصادي من حيث اتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم، وتزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من 22 ماي 1994 الى 21 ماي 1995 والذي نص على تحقيق عدة اهداف من بينها الحد من توسع الكتلة النقدية وبرنامج التعديل الاقتصادي 1998¹.

ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هذه البرامج بوسيلة تختلف حسب عامل الزمن من جهة وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة اخرى².

ويمثل الجدول التالي تطور الكتلة النقدية خلال هذه الفترة.

الجدول (3-5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-1994

(الوحدة: مليار د ج)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الكتلة النقدية	723.7	799.6	915	1084.2	1596.1	1789.4	2025.2

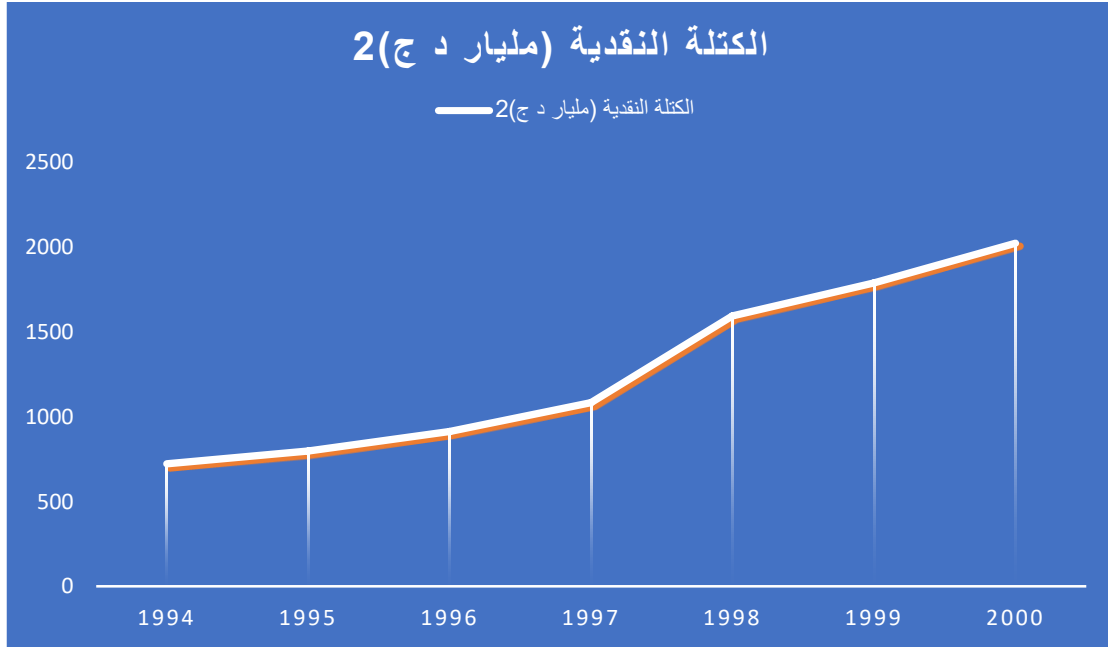
المصدر: بن جميل هناء، السياسة النقدية واستهداف التضخم، مرجع سبق ذكره، ص 121

¹ وجددي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، مرجع سبق ذكره ص 119

² بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص 304

والشكل الموالي يترجم معطيات الجدول

الشكل (3-4) تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1994-2000



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-5)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول نمو في الكتلة النقدية على طول الفترة، ويمكن ارجاع ذلك الى عدة أسباب منها.

- انتاج أسلوب التمويل بالعجز وبطلب من الخزينة العامة افرزت وضع اقتصادي غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام.
- العجزات المتتالية للموازنة العامة والتي تغطي عن طريق الإصدار النقدي.

❖ المرحلة الثالثة: 2000-2008

تميزت هذه الفترة بوضع مالي متين للاقتصاد الجزائري بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومربحة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالاقتصاد الوطني¹.

وعليه فقد أصبحت السياسة النقدية تسلك سلوك توسعي عكس الفترة السابقة التي تبنت فيها السلطات النقدية سياسة نقدية انكماشية من خلال محاولة التحكم في نمو الكتلة النقدية.

¹ باصور كمال، اثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي، مرجع سبق ذكره ص 131

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

والجدول التالي يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول (3-6): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2008

(الوحدة مليار د ج)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكتلة النقدية	2417.3	2901.5	3299.5	3644.4	4070.4	4827.6	5994.6	6956

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر .

والشكل الموالي يترجم معطيات الجدول

الشكل (3-5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2008



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-6)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول ارتفاع حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد على طول هذه الفترة والسبب الجوهري والرئيسي هو ارتفاع أسعار المحروقات.

❖ المرحلة الرابعة: بعد سنة 2009

تمت في سنة 2009 مراجعة و تكملت الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر بموجب تنفيذ اهداف السياسة النقدية و المحددة من طرف مجلس النقد و القرض ، و هذا بناء على المادة 62 من الامر 03-11 و ذلك تماشيا مع تطورات الأخيرة على المستوى العالي في مجال السياسة النقدية عقب الازمة المالية الدولية وعليه اصدر مجلس النقد والقرض النظام

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

رقم 2-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها و إجراءاتها و قد حدد هذا النظام العمليات التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية¹

اما فيما يخص التطورات النقدية لهذه الفترة فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-7): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

(الوحدة: مليار دج)

السنة	الكتلة النقدية
2010	8280.7
2011	9929.2
2012	11015.1
2013	1194.1
2014	1368.7
2015	13704.5
2016	13816.3

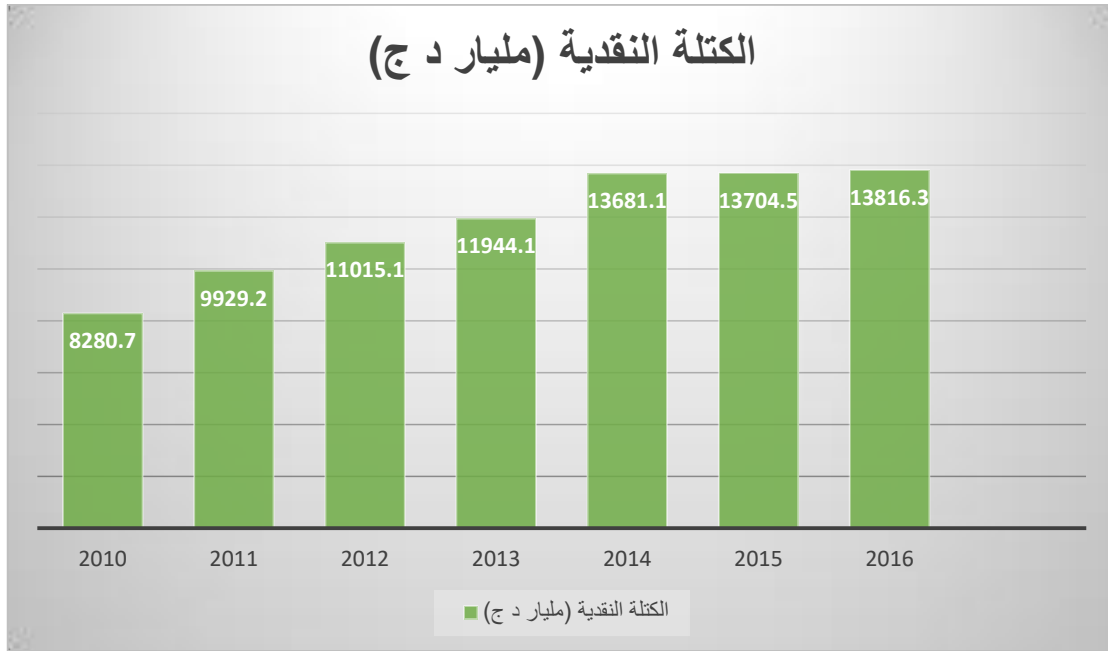
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

¹ زكريا خلف الله، قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 174

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

ويمكن ترجمة معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل (3-6): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2016



المصدر: من انجاز الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-7)

يتضح من خلال الجدول ان الكتلة النقدية عرفت تطور في بداية هذه المرحلة الى غاية 2015 اين كان النمو ضعيف وهذا راجع الى الانخفاض الحاد في ودائع قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ولقد استهدفت الجزائر الى جانب هذا الهدف هدف النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي، وهدف التشغيل وسنتطرق في هذا الفرع الى كل هدف على حدى.

❖ أولاً: هدف استقرار الأسعار

سعت الجزائر من خلال قانون النقد والقرض الى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق استخدام السياسة النقدية لكبح التضخم، وعلى الرغم من اختلاف أسباب التضخم في الجزائر من أسباب مؤسساتيه، هيكلية و نقدية الا أن السياسة النقدية استطاعت معالجة هذه الأسباب من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد وهذا ما يفسره الانخفاض في معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، ولا سيما في ظل الألفية الثالثة التي انخفض فيها معدل التضخم الى ادنى مستوى له سنة 2000¹.

¹ بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، تقييم أداء الجزائر للسياسة النقدية، الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية، افريل 2006، ص 25

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

ولمعرفة مدى تحقيق الهدف من طرف البنك المركزي نستعين بالجدول الموالي:

الجدول (3-8) تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

السنوات	التضخم %
2010	3.9
2011	4.5
2012	8.9
2013	3.3
2014	2.9
2015	4.8
2016	6.4
2017	5.9

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل (3-7) تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-8)

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

يمكن تقسيم معطيات الجدول الى مراحل كما يلي:

✓ المرحلة الأولى: 2010-2012

نلاحظ خلال هذه المرحلة ارتفاع معدلات التضخم بوتيرة متسارعة ليبلغ ذروته في نهاية هذه المرحلة ويصل الى 8.9% وهي اكبر نسبة على الاطلاق وهذا راجع الى تكاليف الإنتاج والاستيراد مما يعكس فشل السياسة النقدية في السيطرة على التضخم خلال هذه الفترة.

✓ المرحلة الثانية: 2012-2014

بعد الذروة التي حققها سجل التضخم انخفاض تدريجي ليصل سنة 2014 الى 2.9% وهذا راجع الى تراجع أسعار المواد الغذائية وبالتالي فقد ساهمت السياسة النقدية في تجسيد هدف العودة الى استقرار الأسعار في المدى القصير.

✓ المرحلة الثالثة: بعد سنة 2014

ارتفع في هذه المرحلة ليصل الى 6.4% و لا يبدو انه راجع الى محددات كلاسيكية حسب تقرير البنك المركزي بل يعود أساسا الى نقائص في ضبط الأسواق والى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية. ليتباطئ بعدها ويحقق معدلات أقل.

❖ ثانيا: هدف التشغيل

يتطلب تحقيق هدف التشغيل لإنعاش الاستثمار والنمو وهذا ما لا يتم الا من خلال إعطاء الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة او انشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي وتوجيهه بفعالية نحو المستثمرين وتتطلب هذه الإصلاحات إجراءات هيكلية لانعاش النمو، أي انعاش الاعمال الكبرى وخلق مناصب شغل للشباب والخصوصية لصالح العمال بدون اعتبار المجالات الطاقوية والفلاحية التي يمكن ان تستثمر وتحويلها بهدف الحصول على موارد ومناصب اضافية¹.

¹ ززاري نور الدين، السياسة النقدية عامل مساهم او عائق للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 140

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

ولمعرفة مدى مكافحة البطالة من طرف الجزائر نستعين بالجدول التالي:

الجدول (3-9) تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

السنوات	معدل البطالة %
2010	11.4
2011	9.97
2012	11.00
2013	9.8
2014	10.1
2015	11.2
2016	10.5
2017	11.8
2018	11.4
2019	11.4

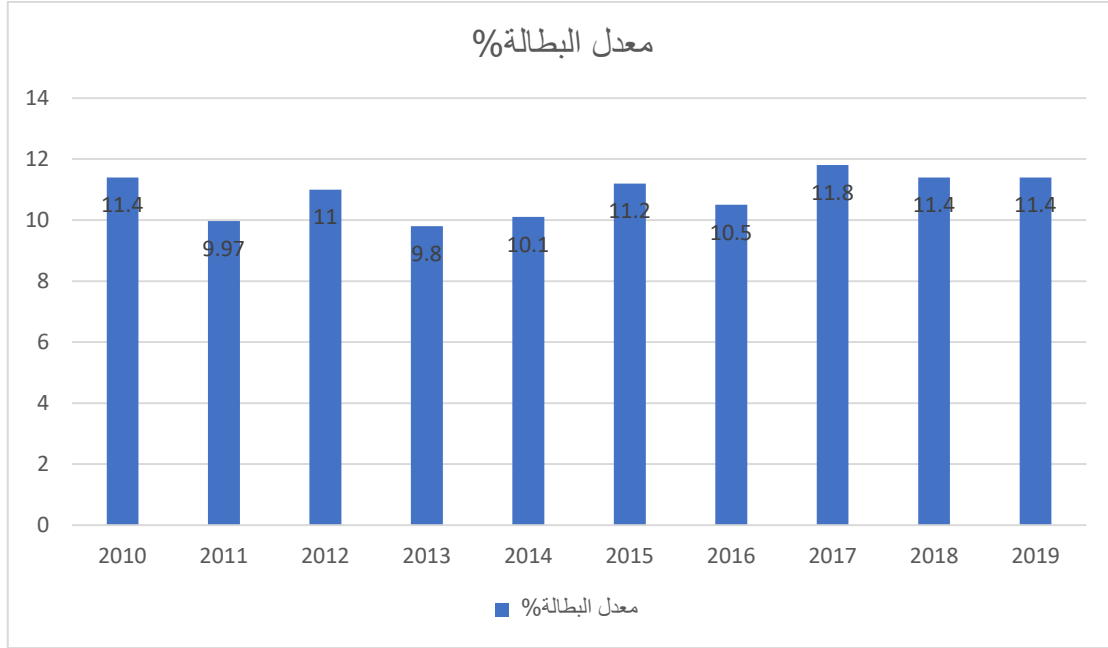
المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

ووكالة الانباء الجزائرية الموقع الالكتروني <http://www.aps.dz>.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

والشكل الموالي يترجم معطيات الجدول

الشكل (3-8): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (3-9)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن معدلات البطالة حققت تراجع وانخفاض مقارنة بالعقود الماضية وهذا راجع الى أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة الى عدة تدابير من شأنها مكافحة البطالة.

❖ ثالثا: هدف النمو الاقتصادي

وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر لإنتاج المداخيل ثروة الأمة، وفي اغلب الأحيان يتم

اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام ويعتبر كأداة لقياس النمو¹.

ويعتبر النمو الاقتصادي من اهم الأهداف التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 ولمعرفة مدى

تحكم السياسة النقدية في الجزائر في معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة نستعين بالجدول

التالي:

¹ ززاري نور الدين، السياسة النقدية عامل مساهم أم عائق للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 138

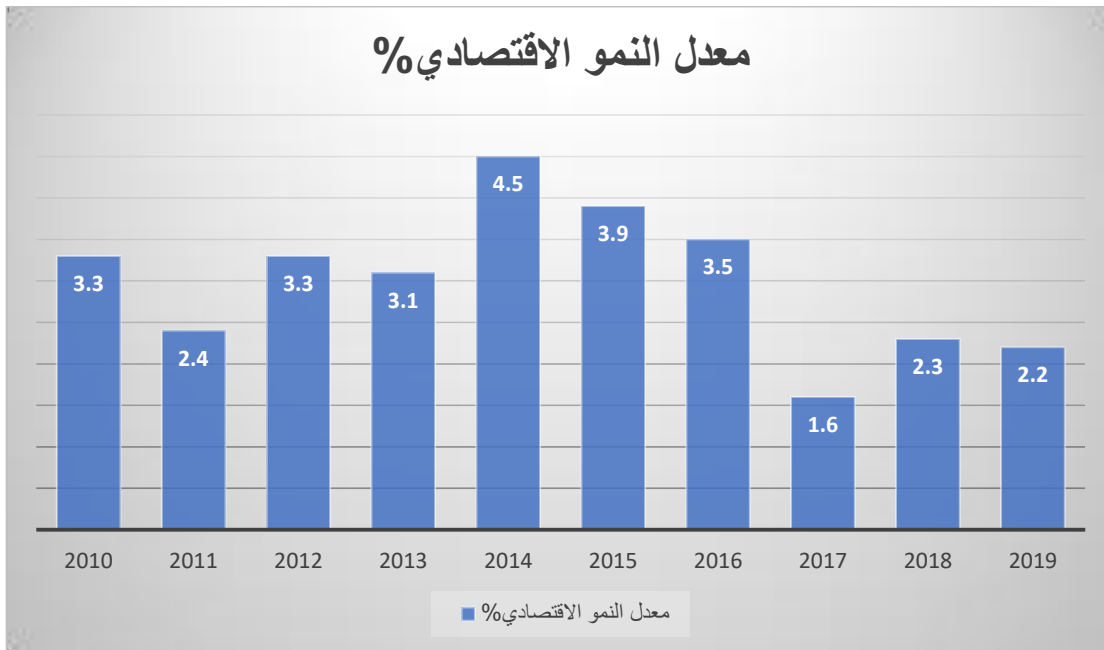
الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

الجدول (3-10) تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %
2010	3.3
2011	2.4
2012	3.3
2013	3.1
2014	4.5
2015	3.9
2016	3.5
2017	1.6
2018	2.3
2019	2.2

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على - تقارير بنك الجزائر ، الديوان الوطني للإحصائيات.
والشكل الموالي يترجم معطيات الجدول.

الشكل (3-9) تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-10)

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

نلاحظ من خلال معطيات الجدول ان معدلات النمو تشهد نوعا من الاستقرار في النصف الأول من هذه الفترة حيث بلغ أعلى معدل له سنة 2014 4.5% ثم بدأ بعدها في انخفاض تدريجي وهذا راجع الى ان قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، وبالإضافة الى ذلك نجد أن النمو الاقتصادي انخفض سنة 2018-2019 الى 2.2-2.3 على التوالي، وهذا راجع إضافة الى تراجع أسعار المحروقات، الى تراجع القطاع الفلاحي بنسبة 3% سنة 2019 مقارنة بالسنة التي قبلها.

❖ رابعا: هدف التوازن الخارجي

يعتبر تحقيق التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10، ويعد بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف، وقد عرف ميزان المدفوعات وسعر الصرف تطورات هامة فميزان المدفوعات نجده يتعلق بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، أما استقرار سعر الصرف فهو يبقى على عاتق بنك الجزائر تحقيقه من خلال استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار¹.

والجدول التالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة:

الجدول (3-11) تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)
2010	12.16
2011	17.77
2012	12.30
2013	0.85
2014	-9.10
2015	-27.29
2016	-26.22
2017	-22.07
2018	-16.7
2019	-5.4

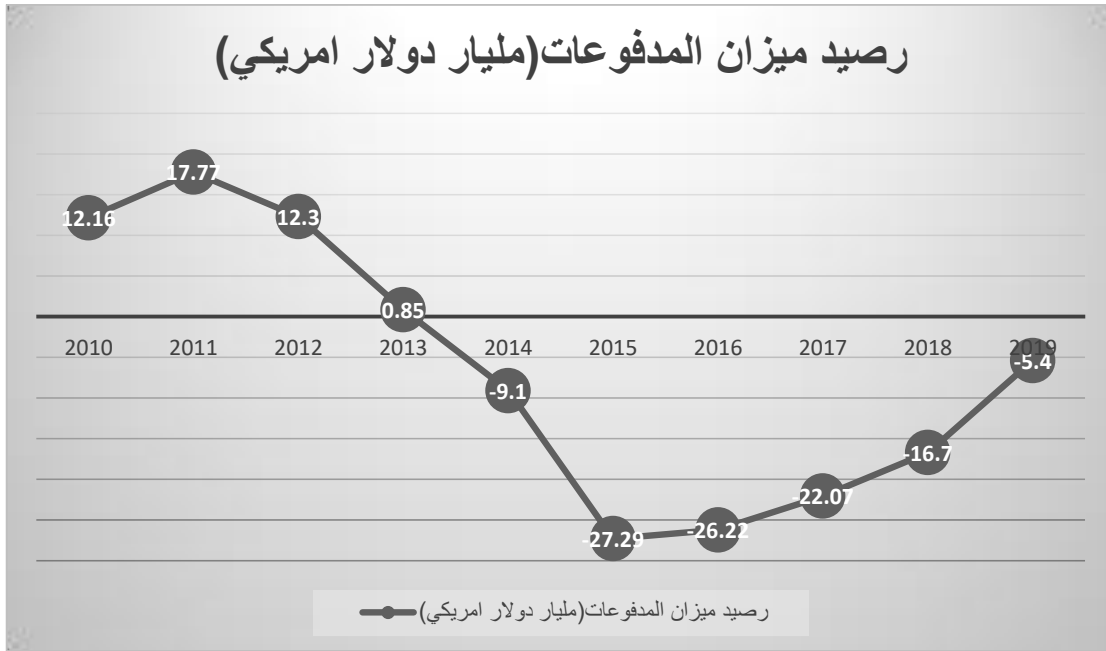
المصدر: من اعدا الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

¹ أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر مرجع سبق ذكره ص 187-188

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

والشكل الموالي يترجم معطيات الجدول:

الشكل (10-3) تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-11)

التحليل:

بسبب الازمة العالمية 2008 وتراجع أسعار النفط تراجعت وضعية ميزان المدفوعات الى اقل من القيمة التي سجلها في السنوات التي قبلها ثم بدأ بالتحسن بعد ما بدأت آثار الأزمة المالية العالمية وهذا ما يظهر في بداية الفترة حيث وصل سنة 2012 الى 17.77%، ثم بدأ بالانخفاض بعدها بسبب انخفاض أسعار النفط وكذلك تقلبات أسعار الصرف من شأنها ان تؤثر على وضعية ميزان المدفوعات، لذلك ومن خلال نتائج الجدول نستنتج بأن ميزان المدفوعات لم يستقر وبقي متذبذب.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

أما الجدول الموالي فهو يوضح تطور سعر الدينار بالدولار الأمريكي خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول (3-12) تطور سعر الصرف بالدولار الأمريكي للدينار الجزائري خلال الفترة 2010-2019

السنوات	سعر الصرف بالدولار الأمريكي
2010	73.9437
2011	76.0563
2012	78.1025
2013	78.1524
2014	87.9039
2015	107.1317
2016	110.5274
2017	114.93
2018	118.2906
2019	119.3178

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

التحليل:

في بداية الفترة شهد الدينار الجزائري نوعا من الاستقرار مقابل الدولار الأمريكي ومع بداية تراجع أسعار المحروقات 2014-2015 نلاحظ تدهور قيمة الدينار ونستنتج من خلال هذا التحليل انه إذا كان يوجد ارتفاع في أسعار المحروقات ترتفع قيمة الدينار واذا كان يوجد انهيار في أسعار المحروقات يحدث العكس.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

كما رأينا في الفصل الأول تتمتع السياسة النقدية بمجموعة كبيرة من الأدوات منها النوعية، الكمية، والمختلطة أو المرنة ويتوقف الاختيار بين هذه الأدوات على خصائص الاقتصاد والاهداف المسطرة من قبل السلطات النقدية. وفي الجزائر قد وفر قانون النقد والقرض 90-10 الأرضية الخصبة لتطوير أدوات السياسة النقدية من خلال استحداث أدوات جديدة ذات فعالية عالية وانطلاقا من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ظهر استعمال بعض الأدوات غير المباشرة¹.

¹ محمد لكباسي، الوضع النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص 12

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

ويمكن استعراض مختلف أدوات السياسة النقدية في الجزائر في الأدوات التالية:

❖ أولا: معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم احد الأدوات الأساسية للسياسة النقدية يستعمله البنك المركزي للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة او بالنقصان، اذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقروض 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقروض بكيفيات وشروط تحديده¹.

ويتم تقريبا كل سنة تعديل معدل الخصم منذ صدور قانون النقد والقروض، وهذا راجع الى النمو الشديد للكتلة النقدية داخل الاقتصاد بسبب تحرير الأسعار وجملة من الأسباب الأخرى.

والجدول التالي يوضح تطور معدل الخصم في الجزائر.

الجدول (13-3) تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر

المعدل %	الى	يحسب ابتداء من
3.75	1971/12/31	1963/01/01
2.75	1986/09/30	1972/01/01
5.00	1989/05/01	1986/10/01
7.00	1990/05/21	1986/05/02
10.50	1991/09/30	1990/05/22
11.50	1994/04/09	1991/10/01
15.00	1995/08/01	1994/04/10
14.00	1996/08/27	1992/08/22
13.00	1997/04/20	1996/08/28
12.50	1997/06/28	1997/04/21
12.00	1997/11/17	1997/06/29
11.00	1998/02/08	1997/11/18

¹ المادة 1 من الأمر 11-03 الصادر في 26 أوت 2003 من قانون النقد والقروض.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

9.50	1999/09/08	1998/02/09
8.50	2000/01/26	199/09/09
7.50	2000/10/21	200/01/27
6.00	2002/01/19	2000/10/22
5.50	2003/05/31	2002/01/20
4.50	2004/03/06	2003/06/01
4.00	20016/09/30	2004/03/07
3.50	الى الآن	2015/09/30

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2019 ص 19

من خلال معطيات الجدول يمكن تقسيم هذه النسب الى ثلاثة مراحل كما يلي:

✓ المرحلة الأولى: 1963-1995.

نلاحظ من خلال هذه المرحلة ارتفاع مستمر في نسبة معدل إعادة الخصم حيث وصل في نهاية هذه المرحلة الى 15% وهو اكبر معدل على الاطلاق بعد ان كان بين 3.75% و 2.75% في بداية هذه المرحلة ويرجع هذا الارتفاع الى سياسة البنك المركزي الصارمة من الطلب على حجم الأوراق المالية للحد من التوسع في الائتمان بسبب تخوف السلطات النقدية من ارتفاع معدلات التضخم.

✓ المرحلة الثانية: 1995-2004.

في هذه المرحلة نلاحظ انخفاض تدريجي لمعدل إعادة الخصم حيث وصل سنة 2004 الى 4.5% بعد ان كان 15% في بداية هذه المرحلة ويرجع ذلك الى الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية.

✓ المرحلة الثالثة: 2004-2016.

نلاحظ من خلال هذه المرحلة ثبات معدل إعادة الخصم في حدود 4 وهذا راجع الى تسجيل استقرار نقدي ناجم عن استقرار في معدلات التضخم في هاته الفترة، بالإضافة الى استقرار مالي نتيجة استقرار أسعار البترول. مما ساهم في توفير السيولة.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

❖ ثانيا: الاحتياطي الاجباري

لقد حددت المادة 93 من قانون النقد والقرض نسبة الاحتياطي القانوني ب 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لحسابه حيث يمكن لبنك الجزائر ان يرفع هذه النسبة كلما دعت الضرورة ذلك وكل نقص في قيمة الاحتياطي القانوني يعرض البنوك والمؤسسات المالية لغرامة بنسبة 1% من قيمة هذا النقص¹.

والجدول التالي يوضح معدلات الاحتياطي الاجباري في الجزائر من 2010-2019.

الجدول (3-14) تطور معدل الاحتياطي الالزامي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

السنوات	معدل الاحتياطي الاجباري%
2010	9
2011	9
2012	11
2013	12
2014	12
2015	12
2016	8
2017	8
2018	8
2019	12

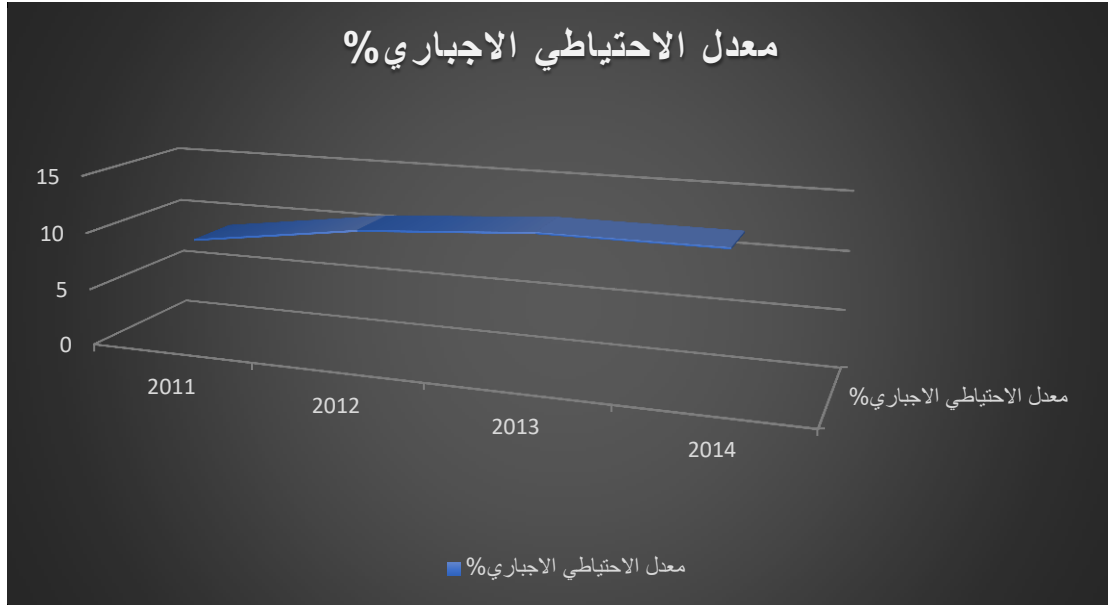
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية للبنك المركزي

¹ المادة 93 من قانون 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

ويمكن ترجمة معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل (3-11) تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-14)

يتضح من خلال معطيات الجدول ان معدل الاحتياطي الاجباري في تزايد مستمر في بداية الفترة حيث ارتفع ب 3% في ظرف ثلاث سنوات من 2010 الى 2013 ليصل الى 12% كأقصى حد ويحافظ على هذا المعدل لثلاث سنوات متتالية الى غاية 2015. وهذا راجع الى رغبة السلطات النقدية في امتصاص السيولة والتحكم في معدلات التضخم. وبعد هذه الفترة نلاحظ انخفاض نسبة معدل الخصم وهذا راجع الى نقص السيولة في الاقتصاد والعسر المالي الذي واجه البنوك.

❖ ثالثا: عمليات السوق المفتوحة

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية والتي يكون تاريخ استحقاقها اقل من ستة اشهر وسندات خاصة قابلة للخصم او بغرض منح القروض¹.

وقد حدد القانون 90-10 القيمة الاجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر ان يجريها على العمليات على ان لا تتجاوز سقف 2% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة غير ان هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الامر 11-03 المتعلق بالنقد والقروض في المادة 54 منه كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة².

¹ المادة 76 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990

² اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 197

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

❖ رابعا: أليات استرجاع السيولة

أدى التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك خلال الربع الأول من عام 2002 وما ترتب عنه فائض في السيولة الى تدخل البنك المركزي على مستوى السوق النقدية¹. الذي استحدث أداة لسحب فائض السيولة ((استرجاع السيولة)) وتعتمد هذه الألية على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشككة للجهاز المصرفي ان تضع لديه السيولة في شكل ودائع مقابل استحقاق لمعدل فائدة ثابت يحسب على فترة الاستحقاق (n/360) وذلك عبر مناقصة يعلنها بنك الجزائر².

وقد ساهمت أداة استرجاع السيولة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها حيث بلغت 129.7 مليار د ج في نهاية 2002 لترتفع بعدها الى 250 مليار د ج في نهاية عام 2003 ثم يستمر هذا الارتفاع الى 400 مليار د ج في نهاية عام 2004 و 450 مليار د ج في نهاية مارس 2005 وبذلك تكون هذه الودائع الملازمة لامتنصاص السيولة، قد فاقت بكثير المستويات المطلوبة لإعادة تشكيل الاحتياطات الاجبارية³.

المطلب الثالث: السياسة المالية في الجزائر

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية وأدواتها

❖ مفهوم السياسة المالية.

تعرف السياسة المالية على انها استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة ولتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي دون حدوث تضخم⁴. ولتحقيق ذلك يتطلب استخدام الأدوات التالية⁵.

✓ الإيرادات الحكومية.

تتضمن مجموعتين رئيسيتين احدهما دورية تتقدمها غالبا الضرائب والرسوم ومن ثم عوائد الملكية العامة والأخرى غير دورية وتشمل القروض العامة ((الداخلية والخارجية)) والاصدار الجديد للبنك المركزي.

✓ النفقات الحكومية.

تشمل كافة النفقات الحكومية المعتمدة في ميزانية الدولة والتي تتركز في مشتريات السلع والخدمات لمختلف المرافق والوئار والمؤسسات العامة بالإضافة الى المدفوعات التمويلية المختلفة لدفع المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي ولمواجهة

¹ محمد لكصاسي، الوضع النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2004، ص 11

² ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، 2000-2011، بحوث اقتصادية عربية، الجزائر، العدد 61 2013 ص 201

³ زراري نور الدين، السياسة النقدية عامل مساهم او عائق للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 161

⁴ مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص 27

⁵ ادريس عبدي، فعالية السياسة المالية وأثارها على النشاط الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة

المدية، الجزائر، ص 61

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

آثار التقلبات وخاصة البطالة، إضافة الى مجمل الاستثمارات العامة المرتبطة بتنفيذ مشاريع البنى التحتية والتجديد والمشروعات الأخرى العامة.

✓ إدارة وتنظيم الدين العام.

تؤدي السياسة المالية في معظم الأحيان الى زيادة الانفاق الحكومي بمقدار يفوق ما تحصل عليه الحكومة من إيرادات، عن طريق الضرائب وينتج عن ذلك عجز في الموازنة العامة مما يضطر بالحكومة الى الاقتراض عن طريق اصدار الاشكال المختلفة للسندات الحكومية.

الفرع الثاني: تطور النفقات والإيرادات في الجزائر

❖ أولاً: الإيرادات العامة

الجدول (3-15) تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2019)

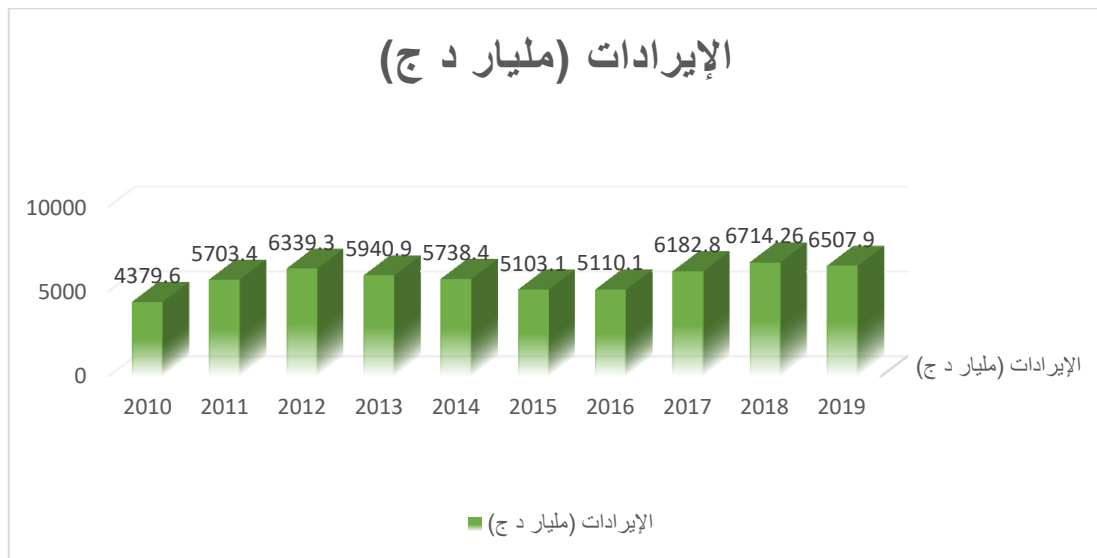
(الوحدة: مليار د ج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات	4379.6	5703.4	6339.3	5940.9	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8	6714.26	6507.90

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي و قوانين المالية

ويمكن ترجمة معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل (3-12): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-15).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول زيادة في الإيرادات لسنتين متتاليتين ب 29.8% سنة 2011 و 10.7% سنة 2012 وساهمت الإيرادات الضريبية لقطاع المحروقات بأكثر من 80% من هذه الزيادة.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

نلاحظ بعدها انخفاض في قيمة الإيرادات ل ثلاث سنوات متتالية بسبب الانخفاضات المتتالية للإيرادات الضريبية لقطاع المحروقات رغم زيادة الإيرادات العادية ب 5% سنة 2013 و 16.2% سنة 2016.

لتواصل الإيرادات العامة التغير على طول الفترة بتغيير إيرادات المحروقات.

❖ ثانيا: النفقات العامة

الجدول (3-16): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

(الوحدة: مليار د ج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النفقات	412.85	5853.6	7058.2	6092.1	6995.7	7656.3	7297.5	7389.5	6854.96	7556.13

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر وقوانين المالية

ويمكن ترجمة معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل (3-13): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (3-16)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول زيادة في النفقات لسنتين متتاليتين +2.8% سنة 2011 و +22.5% سنة 2012 حيث تساهم الزيادة في النفقات الجارية بقسط كبير من الزيادة الكلية للنفقات في هذه الفترة، لتشهد النفقات تذبذب على طول الفترة المتبقية حيث ساهمت الزيادة في نفقات راس المال 2015 بزيادة كلية في النفقات ب 94%.

بينما نلاحظ استقرار سنة 2017 بسبب زيادة النفقات الجارية وانخفاض نفقات راس المال

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

المبحث الثالث: تجربة استهداف التضخم في الجزائر.

لجأت الجزائر كمعظم الدول التي عانت من التضخم إلى السياسة النقدية للحد من ارتفاع الأسعار حيث تعتبر هذه السياسة مجموعة من الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإتباع سياسة توسعية أو انكماشية، بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية، في بداية التسعينيات قامت العديد من الدول ومنها الجزائر بتبني مقارنة مباشرة لمكافحة التضخم، تعرف بسياسة استهداف التضخم حيث يكون الهدف الأساسي لهذه السياسة هو استقرار الأسعار على المدى الطويل.

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لتبني سياسة استهداف التضخم.

طبقت الجزائر سياسة استهداف التضخم على مراحل إلا أن ذلك بدأ واضحا في سنة 2010، حيث أن البنك المركزي تبني مجموعة من التعديلات والإجراءات تمثلت في :

الفرع الأول: تاريخ اعتماد سياسة استهداف التضخم.

بحكم أن الجزائر بدأت حديثا في تطبيق سياسة استهداف التضخم وجب عليها تبني العديد من الإصلاحات .

وفق الجدول التالي:

الجدول (3-17) تطور معدل التضخم الفعلي والتضخم المستهدف في الجزائر خلال الفترة (1999-2022)

السنوات	التضخم الفعلي	التضخم المستهدف
1999	2.65	لم يتم تطبيق معدل مستهدف
2000	0.3	لم يتم تطبيق معدل مستهدف
2001	4.23	3 %
2002	1.42	3 %
2003	2.58	3 %
2004	3.96	3 %
2005	1.38	3 %
2006	2.31	3 %
2007	3.67	3%-4%
2008	4.86	3%-4%
2009	5.7	3%-4%
2010	3.91	3%-4%
2011	4.52	4%
2012	8.89	4%
2013	3.25	4%
2014	2.92	4%
2015	4.78	4%
2016	6.40	4%
2017	5.59	4%

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

2018	4.27	%4
2019	4.50	4%
2020	5.70	%4
2021	5.80	%4
2022	5.87	%4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي و الموقع الالكتروني للمؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

من خلال الجدول فان الشروع في سياسة استهداف التضخم بدأت منذ سنة 2001، وبمعدل 3 خلال سنتي 2007، 2008 بسبب ارتفاع وتيرة التضخم المستورد، لكن حققت الجزائر أدنى مستوى تضخم في سنة 2000 منذ الاستقلال ، بسبب السياسة الانكماشية والصارمة ، في سنة 2001 ارتفع ارتفاع ملحوظ بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي اتبعته الدولة وارتفاع الأجور وإعادة رسملة البنوك ، أما في سنة 2002 كما اشرنا سابقا شرع في تطبيق سياسة استهداف التضخم بشكل واضح وحصل انخفاض في معدل التضخم بسبب السياسة الصارمة لمراقبة تطور كتلة السيولة المصرفية وتزايد حجم الكتلة النقدية أما في سنة 2003 ارتفع معدل التضخم لكنه لم يتجاوز المعدل المستهدف بسبب اعتماد مبدأ استقرار الأسعار والتحكم في التضخم من خلال ما صدر في الأمر 03-11¹ .

في سنة 2004 وصل معدل التضخم إلى 3.96%، أما المعدل المستهدف هو 3% وهذا يؤكد أن الرهان على معدل صغير في الجزائر يعد رهانا صعبا. هذا بسبب انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو والجزائر دخلها بالدولار ووارداتها بالاورو .

في سنة 2005 انخفض معدل التضخم إلى 1.38 إلا انه ما لبث أن ارتفع إلى 2.31 في سنة 2006 التي تميزت بارتفاع أسعار الاستهلاك ففي هذه السنة ارتفعت الأسعار المستوردة والعرض والطلب، والمضاربة في السوق الجزائرية غير المنظمة لكنه بقى في المجال المستهدف، واصل التضخم في سنة 2007 إلى 3.67 بسبب التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج النمو الاقتصادي من زيادة في الأجور والرواتب دون زيادة في الإنتاج والاستثمار، ارتفاع معدل الكتلة النقدية ومعدل فائض السيولة ، إلا انه تم تحقيق إستراتيجية استهداف التضخم بنجاح² .

نلاحظ ارتفاع معدل التضخم إلى 4.86 أي جاوز النطاق المستهدف، ومرد ذلك لازمة العالمية التي كانت من إفرازاتها ارتفاع معدل التضخم العالمي ، حيث احتل التضخم المستورد والتضخم عن طريق التكاليف ، السبب الأول في ارتفاع التضخم في الجزائر ، ومع تثبيت سعر الصرف الفعلي الحقيقي والصرامة في تدخلات السياسة النقدية، إلا إن معدل التضخم جاوز النطاق المستهدف في السنة الموالية أي سنة 2009 ليصل إلى 5.73 بسبب انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو بسبب الأزمة العالمية ، أما في سنة 2010 انخفض معدل التضخم ليصل إلى 3.91 وهو ضمن التضخم المستهدف.

¹ نصيرة بن نافلة، استهداف السياسة النقدية للتضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014، ورقة بحثية ، المركز الجامعي عين تموشنت، 2014، ص 43.

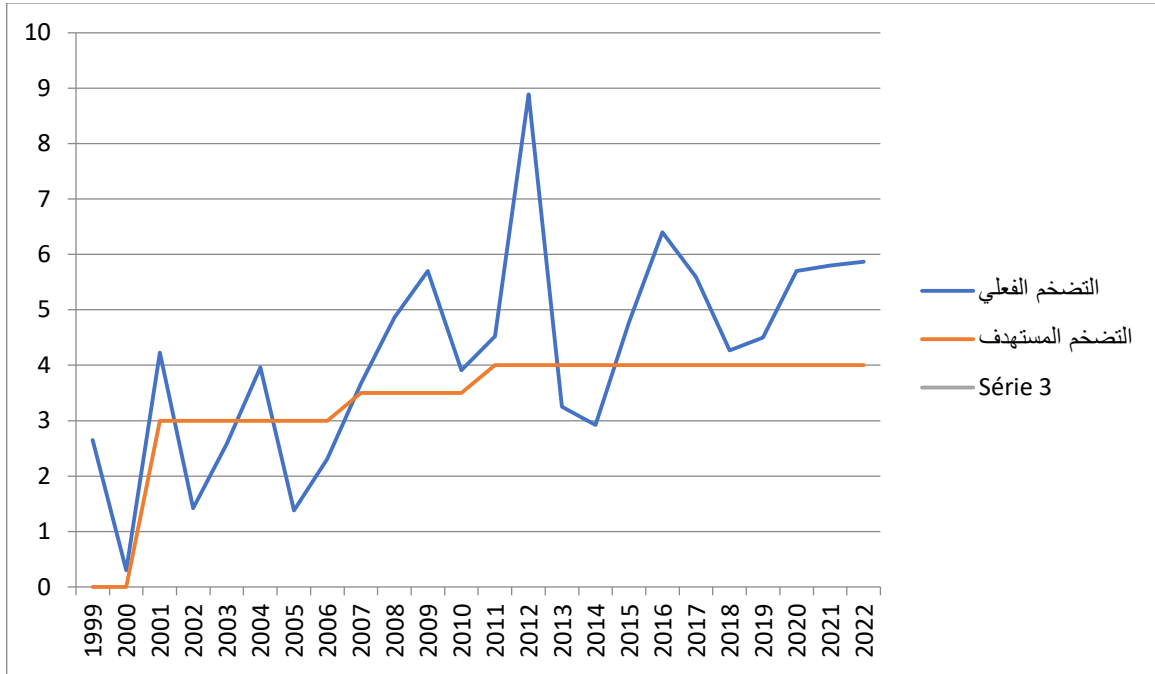
² احمد ضيف، نور الدين شادي، سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيرها بالتمويل غير التقليدي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة اكي محن داو لحاج ، البويرة، الجزائر، المجلد13، العدد 1، 2020، ص158.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

هذا بسبب تحسن الوضع الاقتصادي العالمي ، إلا أن الزيادات في الأجور منذ سنة 2011 و2012، الذي أدى إلى ارتفاع القدرة الشرائية دون مقابل حقيقي في الإنتاج ولا ننسى ضخ الأموال من اجل الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو، أدت إلى ارتفاع معدل التضخم إلى أعلى مستوى 8.9 % سنة 2012 ، وبذلك هو تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط ، فان المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم ابتداء من سنة 2013 إلى المعدل المحدد من طرف مجلس النقد والقرض ، تميزت سنتي 2013 و2014 بتحقيق المعدل المستهدف، ثم اخذ في التذبذب مرة أخرى ابتداء من 2015 بسبب انخفاض سعر البترول عن السعر المرجعي فأدى الي تراجع العملة وبالتالي ارتفاع التضخم عن المعدل المستهدف ، حسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، لا يعود تفسير هذه التطورات في معدلات التضخم للمحددات الكلاسيكية بل لضعف المنافسة والتنظيم والرقابة والى التضخم المستورد وضآلة الكتلة النقدية¹.

الشكل (14-3): تطور معدل التضخم الفعلي والتضخم المستهدف في الجزائر

خلال الفترة (1999-2022)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-17)

رغم أن هدف التضخم ، كهدف صريح للسياسة النقدية في مكافحة التضخم يتولاه بنك الجزائر من خلال الأدوات الملائمة ، إلا أن الارتفاع الكبير في معدل التضخم سنة 2012 وصل الى 8.89 يؤكد أن عملية استهداف التضخم لازالت تعاني من العديد من الصعوبات والعوائق ، تحول دون تحقيق المجال المستهدف رغم انه في الحقيقة ليس صغيرا ، وتبقى معدلات التضخم في صعود مستمر ضئيل لكنه لا يحقق المعدل المستهدف في معظم السنوات بسبب تغير القوانين المتحكمة في استقلالية بنك الجزائر وارتباط التضخم في الجزائر بأسعار المحروقات والظروف السياسية الانتقالية التي مرت بها الجزائر .

بعد الإلمام بتاريخ استهداف التضخم في الجزائر، يمكن المقارنة بين الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية بالسياسة النقدية التقليدية في الجزائر كما يوضحه الجدول التالي:

¹ منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة، الجزائر، 13 فيفري 2018، ص3،4.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

الجدول (18-3): أوجه الاختلاف بين السياسة النقدية التقليدية وسياسة استهداف التضخم في الجزائر

سياسة استهداف التضخم	السياسة النقدية التقليدية	
في أوائل الألفية الثانية	منذ الاستقلال	تاريخ العمل
هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل	أهداف متعددة	الهدف
معدل أو مدى مستهدف للتضخم	استهداف المجاميع النقدية أو سعر الصرف	نوع الاستهداف
توفر شروط أولية ومؤسسية	لا توجد شروط معينة	الشروط
مباشر	غير مباشر للتضخم	طبيعة الاستهداف
مبنية على النظرة المستقبلية	غير مبنية على توقعات مستقبلية	التوقعات
ممكنة التنبؤ وفق نماذج تنبؤية متطورة	غير ممكنة إلا بعد حدوثها	مدى التنبؤ بالصدمات
ضرورية	ليست ضرورية	الاستقلالية
قوية	ضئيلة	الشفافية ومصداقية

المصدر: كريمة يوسف، استهداف التضخم في دول المغرب العربي، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017 ص 102

الفرع الثاني: الإصلاحات المتبعة.

- لقد كان لقانون 90-10 اثر كبير على منحى السياسة النقدية في الجزائر، حيث أعطى العديد من الصلاحيات للسياسة النقدية التي عانت من سلطة الخزينة.

- الأمر 03-11 الذي حدد أهداف السياسة النقدية ، وجعل هدف استقرار الأسعار هدفا أساسيا وحدد معدل تضخم مستهدف إلا أن هذا المعدل تم تعديله في سنة 2010 على أساس مجال مستهدف لتسهيل المهمة على إدارة السياسة النقدية¹.

- تدعيم الإشراف المؤسسي ضمن الأمر 04-10 الذي يتضمن أحكام قانونية للتحكم في المخاطر و الرقابة المصرفية الفعالة المنصوص عليه من لجنة بازل.

- إخضاع بنك الجزائر لقواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة.

- في سنة 2010 اعطت أهمية خاصة للتقييم الدوري لاستقرار النظام المصرفي والمالي، من خلال اختبارات الصلابة.

¹ وليد بشيشي، متطلبات تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث للسياسة النقدية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 12، العدد 42، جامعة 8 ماي 45 قالة، الجزائر، 2017، ص 111.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

-تحسين مستوى الإطار العملياتي حيث في سنة 2009 قام مجلس النقد والقرض بإصدار نظام جديد يتضمن مخطط الحسابات المصرفية و القواعد المحاسبية.

الفرع الثالث: الإجراءات المتبعة.

-الإعلان عن استهداف التضخم حيث قام بنك الجزائر الإعلان صراحة وتحديد مجال مستهدف 3%-4% في سنة 2010.

-تحديد توقعات التضخم ذات الأجل القصير بواسطة نموذج من نوع ARIMA.

-إعطاء درجة استقلالية معتبرة لبنك الجزائر تقدر ب 0.476.

-إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة التضخم.

-استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية للحد من التضخم، مع الحفاظ على الأهداف الكمية الأخرى كسعر الصرف والمجمعات النقدية¹.

جدول(19-3): علاقة معدلات التضخم المستهدف بالمجمعات النقدية منذ سنة 2010 الي 2019.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	4.5
التضخم المستهدف	3%-4%	4%	4%	4%	4%	4%	4%	4%	4%	4%
النقود M1	5638,5	7141,7	7681.5	8249.8	9603.0	9261.1	9407.0	10266.1	11404.1	11217.1
الكتلة النقدية M2	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5	13686.7	13704.5	13816.3	14974.6	16636.7	16611.1
معدل النمو في M2	15.40	19.90	10.90	8.40	14.60	0.10	0.82			
الموجودات الخارجية الصافية	11997	13922.4	14940	15225.2	15734.5	15375.4	12596.0	11227.4	9485.6	7971.2

المصدر: من اعداد الطالبين بلاء اعتماد على تقارير البنك المركزي و الديوان الوطني للإحصائيات.

المتاحات النقدية M1 : هي مجموع وسائل الدفع (الأوراق النقدية+ التجزئة والودائع تحت الطلب لدى البنوك و الشيكات البريدية والخزينة).

الكتلة النقدية M2: وهي تضم M1 و التوظيفات السائلة قصيرة الأجل المسيرة من طرف البنوك والخزينة.

¹ براهم بوكراشي، جميلة بغدادي، تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة 2001-2018، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابو بكر لقايد تلمسان وجامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، 2018، ص 78.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

في سنة 2010 و2011 نمت الكتلة النقدية بارتفاع الأجرور وضعف تنافسية الأسواق ، إضافة إلى مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية، وانتقال التضخم الأتي من البلدان الموردة المتزايدة بقوة ، حيث عرفت سنتي 2010 و2011 تذبذب في معدلات التضخم لكنها في النطاق المستهدف بسبب توسع في نمو عرض النقود نتيجة لاستقرار الأوضاع الاقتصادية الخارجية و كذا ارتفاع أسعار المحروقات مما زاد في صافي الأصول الخارجية ليبلغ معدل نمو العرض النقدي 15.4% في سنة 2010 مقابل 3.1 % في سنة 2009، عرف تراجع نمو الكتلة النقدية في سنتي 2012 حيث بلغ 8.40 وهذا لتقلص ودائع المحروقات وبالتالي تراجع الائتمان ونمو معدل الموجودات الخارجية وكذا التأثير بالأزمة الأوروبية فقابلته ارتفاع حاد في التضخم لم يعرفه منذ 15 سنة مضت لارتفاع أسعار السلع الغذائية وزيادة الكتلة النقدية، ليسجل انخفاضا خلال سنتي 2013 و2014 قدر ب 3.3% و 2.92% نتيجة الانخفاض المعتبر في الأسعار العالمية لأهم المنتجات ولم تؤثر عليه نمو الكتلة النقدية في سنة 2014 وهذا يؤكد أن أهم سبب للتضخم في الجزائر هو التضخم المستورد ، في سنتي 2015 و2016 تميزت الكتلة النقدية بنوع من الثبات ، لكن تميزت السنتين بنوع من الانكماش و فجوة تضخمية لعد وجود ناتج حقيقي قابل هذه الكتلة النقدية، ابتداء من سنة 2017 ينخفض بشكل قريب من معدل الاستهداف ليبدأ وتيرة الارتفاع التدريجي ابتداء من سنة 2018 و2019 نتيجة الارتفاع التدريجي للكتلة النقدية.

المطلب الثاني: فعالية واستقلالية البنك المركزي الجزائري.

نظرا لأهمية دور البنك المركزي في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يعتقد أنصار الرأي المناادي باستقلالية البنوك المركزية ، إذا كان البنك المركزي بعيدا عن الضغوط السياسية سواء من جانب الحكومة أو البرلمان، فإن السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في هذه الحالة سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الأسعار، وعليه فقد ركزت أغلب البنوك المركزية منها بنك الجزائر على مدى العقود القليلة الماضية على استقرار الأسعار بوصفه هدفها الوحيد. وكان هذا التركيز في سيادة فكرة "استهداف التضخم" باعتباره الإطار المفضل للسياسة النقدية.

الفرع الأول: استقلالية بنك الجزائر.

لقد كان لميلاد استقلالية السلطة النقدية في الجزائر مع ظهور قانون النقد والقرض، حيث رغم الإصلاحات المتعلقة بقانون البنك والقرض وقانون استقلالية البنوك، غير أن قانون 90-10 كان أول نص تشريعي يطالب بإعادة هيكلة كل النظام المصرفي الجزائري حيث تجسدت في منح استقلالية تامة للبنك المركزي وجعله مؤسسة مالية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹ حيث تجسدت فكرة الاستقلالية من خلال ما يلي:

-الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية: أصبحت قرارات البنك المركزي تتخذ على أساس الأهداف النقدية.

¹ زين منصوري، استقلالية البنك المركزي وأثرها على استقلالية السياسة النقدية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات، كلية التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 14 و15 ديسمبر 2004، ص 424، 425.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

-الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الخزينة: من خلال استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة، تقليص ديون الخزينة اتجاهه، تقليص الحصول على التسبيقات من البنك المركزي الى 10% من الإيرادات العامة لميزانية الدولة حسب المادة 78 من قانون النقد والقرض.

-الفصل بين دائرة الخزينة ودائرة القرض: تم إبعاد الخزينة في منح القروض للاقتصاد ، وأصبح النظام المصرفي هو المسؤول في إطار مهامه التقليدية.

-إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: تتمثل في مجلس النقد والقرض وإبعاد وزارة المالية والخزينة العمومية.

ضع النظام البنكي على مستويين: من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي بنك البنوك والمقرض الأخير فأصبح مجبرا على مراقبة نشاطها وعملياتها¹.

الفرع الثاني: قياس درجة استقلالية بنك الجزائر.

تقاس الاستقلالية الفعلية للبنوك المركزية، من خلال المهام و الأهداف المكلفة بها، كما تعمل السلطة النقدية المجسدة في مجلس النقد والقرض ، ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر، على تحديد المعايير وضمان التنفيذ الخاص بها، لمعرفة مدى استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض اعتمد على نموذج CukiermanWebb وNeyapti وهذا النموذج لا يعني قياس درجة الاستقلالية بدقة كبيرة ولكن بشكل نسبي.

¹ علي عزوز، قياس استقلالية البنك المركزي الجزائري في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 11 و12 مارس 2008، ص 17، 16.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

الجدول (19-3) قياس درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض و ابرز التعديلات الطارئة عليه.

10/17	11/03	01/01	10/90	قانون النقد والقرض وأبرز التعديلات الطارئة عليه
درجة الترتيب	درجة الترتيب	درجة الترتيب	درجة الترتيب	المعايير
0.0915	0.0915	0.05	0.129	المعيار الأول: معيار المحافظ.
0.00	0.00	0.00	0.75	فترة الوظيفة....
0.00	0.00	0.00	0.00	تعيين المحافظ....
0.83	0.83	0.00	0.83	الرفض او الطرد....
1.00	1.00	1.00	1.00	هل تقلد المحافظ وظائف اخرى في الحكومة....
	0.1	0.0665	0.0665	المعيار الثاني: معيار صياغة السياسة النقدية
	1.00	0.33	0.33	من يصوغ السياسة النقدية....
1.00	1.00	1.00	1.00	من له الكلمة الاخيرة في حل التعارض....
0.00	0.00	0.00	0.00	دور البنك المركزي في اعداد الموازنة....
0.09	0.09	0.06	0.06	المعيار الثالث: معيار أهداف السياسة النقدية
0.1365	0.1945	0.2222	0.2222	المعيار الرابع: معيار حدود إقراض الحكومة
0.33	0.33	0.33	0.33	التسليف الغير المورق....
0.00	0.33	0.67	0.67	التسليف المورق....
0.33	0.33	0.33	0.33	شروط الاقراض....
0.33	0.33	0.33	0.33	المقترضون المحتملون من المصرف....
0.33	0.33	0.33	0.33	حدود اقراض البنك المركزي....
0.67	0.67	0.67	0.67	استحقاق القرض.....
0.50	0.50	0.25	0.25	اسعار الفائدة على القروض.....
0.00	1.00	1.00	1.00	البنك المركزي ممنوع من شراء او بيع اوراق مالية للحكومة....
0.418	0.476	0.3987	0.4777	درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض وأبرز التعديلات

المصدر: براهيم بوكراشي، جميلة بغدادى، تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة 2001-2018 مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابو بكر لقائد تلمسان وجامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، 2018، ص 75.

إذا قمنا بمقارنة بسيطة من خلال الجدول بين مختلف نسب الاستقلالية الموضحة، نستنتج أن الاستقلالية حققت أكبر درجة لها وفقا لقانون النقد والقرض 10-90 ثم تراجع وفق الأمر 01-01 من 0.4777 الى 0.3987، وهو ما يفسر إلغاء أحكام المادة 22 من قانون النقد والقرض 10-90، أي تراجع الاستقلالية العضوية لمؤشر فترة ولاية المحافظ وأسباب إقالته لترتفع من جديد بموجب الأمر 11-03 الى 0.476 بسبب الصلاحيات التي أعطيت لبنك الجزائر والتعديلات التي مست أحكام مواده لتتراجع الى 0.418 بموجب قانون 10-17 وهذا راجع الى نص أحكام المادة مكرر التي منحت الخزينة

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

45 حق الاقتراض من البنك المركزي وبدون حدود، حاليا درجة الاستقلالية تقدر ب0.499 في سنة 2019 أي أن البنك مستقل بنسبة 50% فقط¹.

الفرع الثالث: العلاقة بين التضخم المستهدف واستقلالية البنك بنك الجزائر.

ان استقلالية بنك الجزائر شرط من شروط تفعيل سياسة استهداف التضخم والجدول التالي يبين العلاقة بينهما:

الجدول (20-3) : علاقة استقلالية بنك الجزائر باستهداف التضخم .

السنوات	الاستقلالية	التضخم	التضخم المستهدف
1990	0,477	16,7	لا توجد سياسة استهداف
1991	0,477	25,9	//
1992	0,477	31,7	//
1993	0,477	20,5	//
1994	0,477	29	//
1995	0,477	29,8	//
1996	0,477	18,7	//
1997	0,477	5,7	//
1998	0,477	5	//
1999	0,477	2,65	//
2000	0,477	0,3	//
2001	0,3987	4,23	3
2002	0,3987	1,42	3
2003	0,476	2,58	3
2004	0,476	3,96	3
2005	0,476	1,38	3
2006	0,476	2,31	3
2007	0,476	3,67	3,5
2008	0,476	4,86	3,5
2009	0,476	5,7	3,5
2010	0,476	3,91	3,5

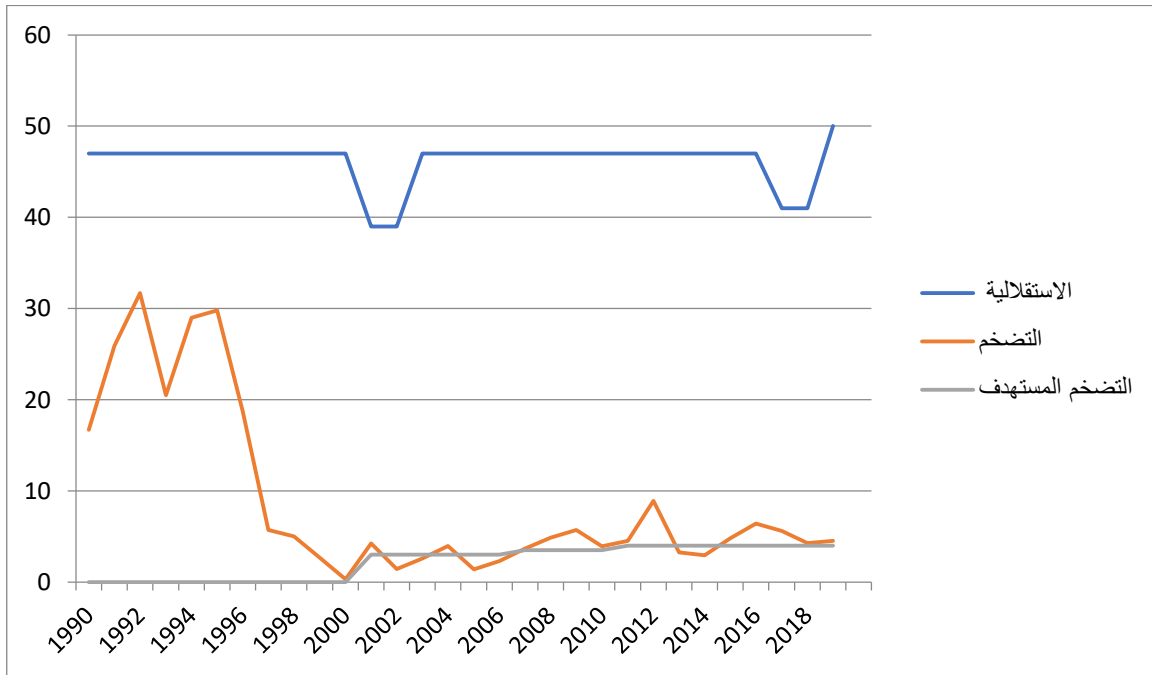
¹ محسن حمريط ، إدارة سعر الصرف وأثرها على سياسة استهداف التضخم دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص173.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

2011	0,476	4,52	4
2012	0,476	8,89	4
2013	0,476	3,25	4
2014	0,476	2,92	4
2015	0,476	4,78	4
2016	0,476	6,4	4
2017	0,418	5,59	4
2018	0,418	4,27	4
2019	0,499	4,5	4

المصدر: إعداد الطالبيين اعتمادا على تقارير البنك الدولي.

الشكل (15-3): علاقة استقلالية بنك الجزائر باستهداف التضخم



المصدر: من إعداد الطالبيين اعتمادا على معطيات الجدول (3-20)

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أن استقلالية بنك الجزائر منخفضة على العموم لكنها تساهم في تخفيض معدلات التضخم ومقارنته بالمعدل المستهدف، حيث نلمس علاقة عكسية بينهما ليست قوية ولا تعكس السببية لأنه هناك أسباب أخرى تساهم في انحراف معدلات التضخم عن المستهدفة لان الاقتصاد ككل ليس مستقلا، لكن بصفة عامة أصبحت الحكومة الجزائرية مقتنعة أن الاستقلالية تساهم فعليا في تخفيض التضخم ونجاح سياسة استهدافه¹.

¹ علي صلاح، تصاعد الجدل حول استقلالية السياسة النقدية في العالم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أوراق أكاديمية، أبو ظبي، الإمارات العربية، العدد 5، 2 أبريل 2019، ص 8.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

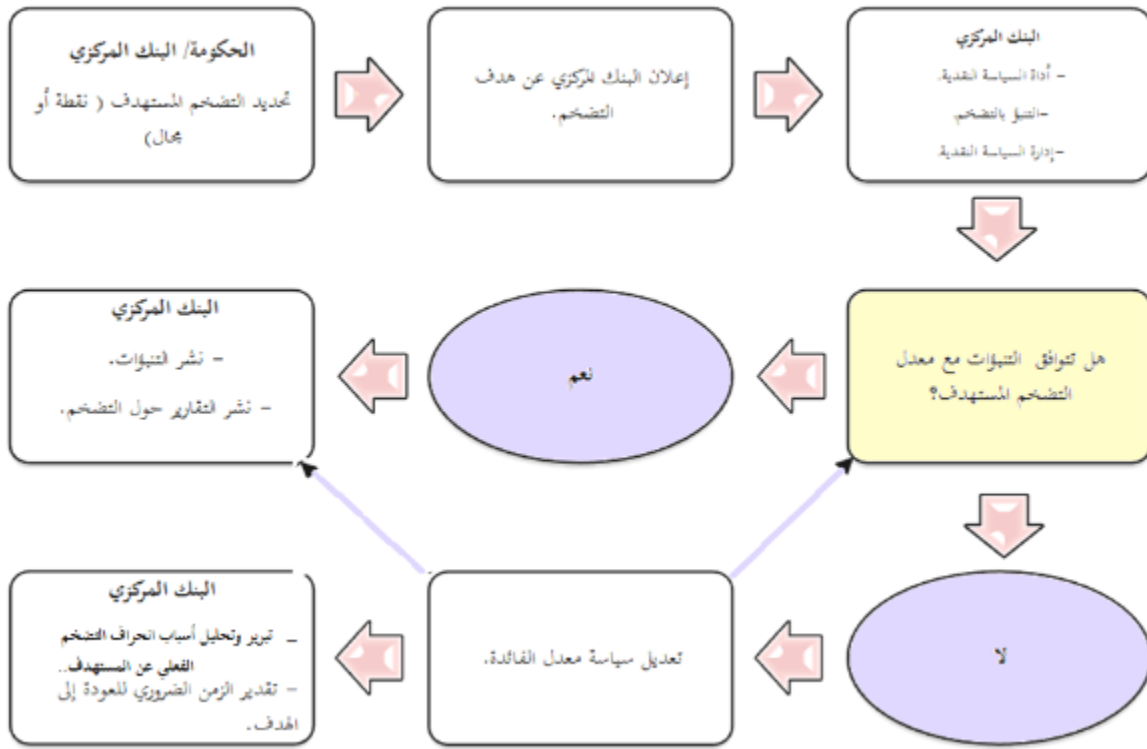
المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر.

لإجراء تقييم شامل لسياسة استهداف التضخم في ظل استقلالية السلطة النقدية الجزائرية، التي انتهجتها بعد تبني سياسة توسعية، مع بداية تطبيق البرامج التنموية، من أجل الوصول لهدف استقرار الأسعار، وبالتالي تحقيق استقرار دائم لمؤشرات الاقتصاد الكلي.

الفرع الأول: كيفية عمل إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر.

تخضع إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر لنفس الخطوات المتبعة في كل الدول سواء الناشئة أو الصناعية وعليه الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (16-3) : كيفية عمل إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر.



المصدر: يوسفى كريمة، استهداف التضخم في دول المغرب العربي، دراسة تحليلية مرجع سبق ذكره ص 77

تبنت الجزائر سياسة استهداف التضخم كإطار جديد للسياسة النقدية في عام 2010 ليصبح ذو أهمية بالغة للمستهدفات الكمية للنقود والائتمان المصرفي والتي يمكن تفسيرها كمؤشرات وسيطة أو أهداف تشغيلية. حيث يتطلب التضخم المستهدف في الجمل المتوسط الأدوات اللازمة لتعميق الإطار التحليلي لدعم عملية صياغة السياسة النقدية وتنفيذها بأسلوب مرن بواسطة البنك المركزي. عند إعداد وتصميم السياسة النقدية¹، فإن تدخلات البنك المركزي في السوق النقدي يتم تحديدها وفقاً للإطار التنظيمي للبنك والذي تم تحديثه في العام 2009، ويتعلق الإطار التنظيمي

¹ كريمة يوسفى، استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر تلمسان، الجزائر، 2017، ص 70.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

بالعمليات والأدوات والإجراءات ذات الصلة بموقف عمل السياسة النقدية عند الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية لتدخلات البنوك المركزية. لتحقيق أهداف السياسة النقدية المحددة بواسطة مجلس النقود والائتمان في بداية كل سنة مالية، يستخدم البنك المركزي نموذجين قياسيين، الأول لتحديد المستوى التوازني لسعر الصرف الحقيقي الفعال، والثاني نموذج التنبؤ قصير الأجل للتأثير على سوق النقود من خلال أدوات السياسة النقدية المعروفة (عمليات السوق المفتوحة، التسهيلات الائتمانية، الاحتياطي النقدي القانوني، وذلك بهدف المراقبة الدقيقة لمعالجة التضخم وضمان تحركه في إطار المستويات المستهدفة¹.

الفرع الثاني: تقييم الأطر التنظيمية لاستهداف التضخم في الجزائر.

الجدول (3-21) : الأطر المؤسسية لاستهداف التضخم في الجزائر.

الإطار المؤسسي	
الإطار القانوني للبنك المركزي	يتمتع بنك الجزائر باستقلالية مبرورة بالتعديلات بقانون النقد والقرض 0.476، تتمثل أهدافه الرئيسية بتأمين ثبات الأسعار وعادة ما يكون تمويله لعجز الموازنات مقيد ومحصور.
تصميم سياسة استهداف التضخم	
إعلان استهداف التضخم	يتم الإعلان بشكل مشترك بين الحكومة وبنك الجزائر رغم أن استقرار الأسعار محدد بوضوح كهدف أساسي لبنك الجزائر.
المدى الزمني لاستهداف التضخم	لم يحدد لان معدلات التضخم طويلة المدى.
مؤشر الأسعار	يستخدم بنك الجزائر مؤشر أسعار المستهلك كمعظم البلدان المتبينة لهذه الإستراتيجية.
مقاربة استهداف التضخم	اعتمد بنك الجزائر على المقاربة على استهداف الهامش أعلى أو أدنى في بداية سنوات الاستهداف ثم معدل محدد في السنوات الموالية 4%.
الشفافية والمصادقية	بيانات حول تغير السياسات، تقارير سنوية حول توقعات مسار التضخم وكل المؤشرات المالية ، والآن ربع سنوية وشهرية أي دورية منذ 2008، كما يتم إعطاء تقرير سنوي للمجلس الشعبي، فهو أحسن بكثير من بنوك أخرى بطلب من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
النواحي التنظيمية لبنك الجزائر	
آلية صنع القرار	بنية تنظيمية لا مركزية بهدف تعزيز القرار
لجان السياسة النقدية	توجد لجان في بنك الجزائر تنشر القرارات بالإجماع
التنظيم	يستعمل بنك الجزائر نموذج من نوع ARIMA للأجل القصير واثبت صلابته من خلال تطابق الاختبارات الإحصائية لديوان الإحصاء الوطني.

المصدر: ناجي النوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003،

1 هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، استهداف التضخم تجارب دولية وعربية، مرجع سبق ص 37. ذكره،

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

من الجدول نستنتج أن معظم الشروط العامة لإستراتيجية سياسة استهداف التضخم في الجزائر متوفرة بشكل ضمني، في حين تبقى الشروط المؤسسية غير متوفرة كلياً، مما حال دون تطبيقها بشكل تام، لذلك تعتبر مدخلا تجريبيا للتنبؤ بمعدلات التضخم¹.

الفرع الثالث: تقييم معدل التضخم المستهدف.

إن هدف التضخم الكامن في الإطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية، والذي وضع في أوت 2010 أصبح أساسيا، وعليه تطلب استهداف التضخم على الأفق المتوسط الأجل، تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليلي، تدعيما لصياغة السياسة النقدية ولتطبيقها بطريقة مرنة من طرف بنك الجزائر، أي وضع إطار مرجعي يبرز فيه الهدف المرين للتضخم أكثر فأكثر، لذلك تعتبر سنة 2010 نقطة تحول في مجال استهداف التضخم في الجزائر، واستلزم تطبيق هذه السياسة المرور ببعض المراحل نترجمها لأرقام حسب الجدول الآتي²:

جدول (3-22) تقييم معدل التضخم المستهدف في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2021. سنة الأساس 2001=100.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المستوى العام للأسعار	100.0	101.40	1405.72	109.92	111.43	114.01	118.20
معدل التضخم الفعلي %	4.20	1.40	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68
معدل التضخم المستهدف %	3	3	3	3	3	3	4-3
الانحراف الفجوة %	1.2	-1.6	1.26	0.97	-1.62	-0.69	0.68
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المستوى العام للأسعار	123.95	131.06	136.19	142.34	155.00	160.05	164.72
معدل التضخم الفعلي %	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
معدل التضخم المستهدف %	4-3	4-3	4-3	4	4	4	4
الانحراف الفجوة %	1.86	2.74	0.91	0.52	4.89	-0.74	-1.08
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المستوى العام للأسعار	172.65	183.70	193.97	202.25	220.6	237.5	252.7

¹ محمد بن عدة، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001-2014 ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد والمالية، المركز الجامعي احمد زبانه غليزان، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص 13.

² صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي، توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2019 و2020، الإصدار التاسع، افريل 2019، ص 4.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

5.80	5.72	4.50	4.27	5.59	6.40	4.78	معدل التضخم الفعلي %
4	4	4	4	4	4	4	معدل التضخم المستهدف %
0.21	1.9-	0.5	0.27	1.59	2.40	0.78	الانحراف الفجوة %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على : الديوان الوطني للإحصاءات 2011 .

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر جوان 2019.

إحصاءات البنك الدولي.

من خلال قراءة الجدول رقم نلاحظ أن السلطة النقدية في الجزائر، قد حققت أفضل أداء من حيث استهداف التضخم خلال السنوات 2010-2011-2013 وخفضت الانحراف في حدود نطاق التغيير المسموح به $\pm 1\%$ ، إلى $+0.91\%$ ، $+0.52\%$ - 0.74% التوالي، وذلك على الرغم من الارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الأساسية المستوردة، مما أدى إلى تزايد حدة الضغوط التضخمية، أما في سنة 2008 و2009 فقد تزايد الانحراف بي 1.86% و 2.74% على التوالي، وهذا في ظل ما فرضته الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) من تباطؤ في معدلات النمو، وتزايد جموح التضخم المستورد¹.

تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للسياسة النقدية مع الاحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية أين تم اعتبار هدف التضخم كهدف نهائي، وقد ساهمت الإدارة المنسقة للسياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر، إلى احتواء الضغوط التضخمية التي تولدت في السنوات من 2007 إلى 2014 ذات الصلة بالتوسع الميزاني والتوسع النقدي المرتبط به، وإلى إرساء مزيد من الاستقرار النقدي على الرغم من حدة الفائض الهيكلي للسيولة خلال السنوات 2002 إلى 2014 وتأثير الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية منذ 2008 وكذا الزيادات الكبيرة في أجور القطاع العام دون مقابل إنتاجي علاوة على ذلك، ساهم الطابع الداخلي أساسا لتضخم أسعار المنتجات الأساسية التي حدثت في بداية 2011 في ذروة تضخم سنة 2012 والتي بلغت نسبة 8.89% مما دفع ببنك الجزائر في بداية 2013 إلى إدخال أداة جديدة لاسترجاع السيولة وإلى رفع معدل الاحتياطات الإجبارية في شهر ماي من نفس السنة، وهذا بهدف تحقيق إدارة السياسة النقدية وبتبني منهج استشرافي. وبالفعل إذا كان معدل التضخم قد تجاوز في 2012 المعدل المستهدف على المدى المتوسط، فإن المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر، قد دعم عودة معدل التضخم ابتداء من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض، حيث أغلقت السنة بمعدل تضخم قدره 3.26% وسنة 2014 بمعدل 2.92% فقط، ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في إرساء أقوى للاستقرار النقدي والمالي².

عاد التضخم نحو الارتفاع ليلعب في سنة 2015 المتوسط السنوي لوتيرته 4.8% وبلغ في ديسمبر 2016 معدل 6.4% ويعود ذلك إلى ضعف المراقبة والتنظيم على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة ليعرف تراجعاً في سنة 2017 بمعدل 5.6% و 4.27% في سنة 2018 ويعود ذلك إلى نشوء توقعات

¹ براهيم بوكراشي، جميلة بغدادي، تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة 2001-2018، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² محمد بن مريم، عبد العزيز طيبة، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 21، العدد 1، 2020، ص 60.

الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر

تضخمية قليلة الرشادة في ظل استمرار الاختلالات في التنظيم والوضعيات المهيمنة في غالبية أسواق السلع والخدمات، وبالخصوص المنتجات الفلاحية الطازجة في ظل الإدارة الحذرة للسياسة النقدية.

يتوقع في 2019 تأثر مستوى الأسعار بمدى جودة الموسم الزراعي، إضافة إلى اثر التغير في الأسعار العالمية للمواد الخام والمنتجات الصناعية، يتوقع ارتفاع التضخم بوتيرة ضئيلة ونفس الشيء للأعوام الخمس القادمة حسب توقعات البنك الدولي بسبب إرساء قواعد سياسة استهداف التضخم.

أظهرت سياسة استهداف التضخم في الجزائر نتائج ايجابية نوعا ما ، لكن هذه النتائج الايجابية كانت مرهونة بتحقيق شروط هذه السياسة، والجزائر تعرف بعض النقص من ناحية توفير هذه الشروط ، كاستقلالية البنك وغياب السيطرة الجبائية ومستويات الشفافية والمساءلة والمصداقية. وبناء على ذلك لم تنجح هذه السياسة في الجزائر على المدى الطويل، ولم تستطع المحافظة على المجال المستهدف، على الرغم من كل التعديلات والإجراءات التي قام بها بنك الجزائر، لأنه هناك عوامل تحد من فعاليته في تطبيق سياسة استهداف التضخم، أهمها الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر أي توفر فائض نقدي غير مستغل، ناتج أساسا عن اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى نتيجة لأثر تضخم أسعار الواردات الغذائية المستوردة والإنفاق الحكومي الكبير لدعم المواد الأساسية. لكن يمكن اعتماد هذا الأسلوب في المستقبل بإعطاء استقلالية أكبر واعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم، مع إيجاد نموذج قياسي يعكس ارتباط هذا المعدل بأدوات السياسة النقدية.

الخاتمة العامة

تعتبر سياسة استهداف التضخم من السياسات التي ظهرت في بداية سنوات التسعينيات بعد فشل المقاربات الأخرى البديلة للتحكم في معدلات التضخم، مثل الاستهداف النقدي واستهداف سعر الصرف، التي تعتمد على استهداف التضخم بطريقة غير مباشرة، تعتمد هذه السياسة على استهداف التضخم بطريقة مباشرة، عن طريق استهداف معدل معين في الأجل المتوسط والطويل، بسبب وجود التعارضات بين الأهداف المتعددة في الأجل القصير، إضافة إلى أن السياسة النقدية لا يمكنها التأثير على المتغيرات الحقيقية في الأجل الطويل بل تؤثر على المتغيرات الاسمية فقط، بالإضافة إلى صعوبة التحكم في معدل الاستهداف عن طريق المتغيرات الوسيطة، لكن هذه السياسة تتطلب توفر مجموعة من الشروط المبدئية، مثل يتطلب مثل هذا الوضع الشفافية والاستقلالية والمساءلة التي تعتبر ناتج طبيعي لاستقلالية السلطة النقدية، حيث لا يمكن مساءلة البنك المركزي عن نتائج السياسة إذا كان لا يتوفر على الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، كما تتطلب درجة كبيرة من المصادقية فهي حجر الأساس لأنها تساعد البنك المركزي في تحقيق الأهداف المعلنة في حالة الجهاد عنها، حيث تساعد الثقة الممنوحة للسلطة النقدية من طرف الجمهور والقطاع الخاص في بلوغ الأهداف المنشودة، كما تتطلب وجود البنية المالية والمصرفية المتطورة التي تفهم إشارات السياسة النقدية، على العموم من خلال تتبع مسار معدل التضخم في العديد من الدول قد نجحت في تطبيق سياسة استهداف التضخم عكس الجزائر لأنها وفرت الظروف الاقتصادية المطلوبة للتحكم في التضخم، وذلك بزيادة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى، وكذا منح استقلالية حقيقية للبنك المركزي، كما لوحظ أن العديد من الدول مثل مصر والسودان ترغى في تطبيق سياسة استهداف التضخم إلا أنها لم تطبقها فعليا، لأنهم يدركون أن عدم توفر الشروط المناسبة لذلك سيؤدي بالضرورة لفشل هذه السياسة، وهذا ما لم تقم به الجزائر إذ نجد أن هناك تسرعا في محاولة تحديد سقف محدد للتضخم، مع علم القائمين على هذه السياسة أن عدم توفر الشروط المناسبة لتطبيقها سيؤدي حتما للفشل، خاصة على المدى الطويل، وذلك لأن الإبقاء على مستويات متقاربة و صغيرة في معدلات التضخم يتطلب أن يكون الاقتصاد اقل عرضة للتقلبات .

في النهاية يمكن القول السياسة النقدية ليست وحدها المسؤولة عن تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم، بل يتطلب التحكم في معدلات التضخم تضافر كل السياسات الاقتصادية، ومعالجة كل التشوهات و الاختلالات الاقتصادية وتحديد الأسباب الأساسية التي تؤدي الى رفع معدلات التضخم، إذ نجد أن التضخم في الجزائر في اقله عبارة عن تضخم مستورد ناتج عن تغير أسعار الصرف و أسعار السلع في الأسواق العالمية، الأمر الذي لا تستطيع السياسة النقدية التحكم به، حيث يتطلب مثل هذا الوضع قيام الدولة بتخفيض قيمة الصادرات ورفع معدلات الاستثمار و ترشيد النفقات، وذلك بدعم كل السياسات الاقتصادية، وهذا ما أدى للمطالبة بإدراج سياسة استهداف التضخم في الدستور وتحميل كل هذه السياسات مهمة تخفيض معدلات التضخم .

في هذا السياق يمكن اختبار والحكم على فرضيات الدراسة.

❖ اختبار الفرضيات:

على ضوء ما سبق يمكن اختبار صحة الفرضيات التي وضعت في مقدمة البحث كما يلي:

الفرضية الأولى: التي مفادها أن المحافظة على المستوى العام للأسعار أبرز أهداف السياسة النقدية فقد تأكد صدقها، بالفعل المحافظة على المستوى العام للأسعار الكامن في الإطار التنظيمي للسياسة النقدية، أصبح أساسيا مقارنة بالأهداف الكمية النقدية الأخرى، والتي يمكن اعتبارها أهداف وسيطة قصيرة الأجل.

الفرضية الثانية: التي تقول أن التضخم العنيف أخطر أنواع التضخم وأكثرها حدة وقد تأكد ثبات صحتها من خلال دراسة مختلف أنواع التضخم حيث تبين أن التضخم العنيف هو امتداد للتضخم الزاحف، وإذا لم يتم التحكم فيه فقد يتحول إلى تضخم جامح قد يعصف بالاقتصاد ككل.

الفرضية الثالثة: السياسة النقدية هي أهم محددات معدلات التضخم في الجزائر، يتضح من الدراسة إن إدارة السياسة النقدية في الجزائر كباقي السياسات النقدية في العالم هي أهم طرف في تحديد معدلات التضخم المستهدفة مع استشارة الحكمة المتمثلة في وزارة المالية لكن القرار في النهاية للسلطة النقدية.

❖ نتائج البحث:

- تمثل سياسة استهداف التضخم إطار جديد لإدارة للسياسة النقدية بالتركيز على هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي لهذه السياسة.
- أصبح بنك الجزائر ابتداء من 2010 يطبق سياسة استهداف للتضخم على الرغم من أن معظم الشروط العامة غير محققة ولم ينجح في تخفيض معدلات التضخم.
- لا يمكن اعتبار التوجه للسياسة النقدية في الجزائر عاملا نحو سياسة استهداف التضخم، ذلك لعدم التزام السلطات النقدية، لأن هناك بعض الأهداف الأخرى التي تؤدي للتوسع النقدي، مثل معدل النمو الاقتصادي ضمن أهداف السياسة النقدية فسياسة استهداف التضخم يجب أن تتسم بالإعلان الصريح والعام عن استهداف كمي لمعدل التضخم خلال فترات محددة أو أكثر.
- من خلال تتبع مسار السياسة النقدية في الجانب التطبيق نستخلص أن السياسة النقدية لها قدرة نسبية في التحكم أن معدلات التضخم في الجزائر، قد يعود أيضا لأسباب هيكلية، كأثر السوق الموازية وعوامل خارجية كالتضخم المستورد وليس فقط نقدية.
- لا يمكن في الوقت الحاضر استخدام سياسة الاستهداف التام للتضخم في الجزائر، لعدم استيفاء الشروط العامة وحتى الشروط الأولية، لكن يمكن اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل، لكن عليها أن ترسخ بصفة أكبر الاستقلالية القانونية والممارسة الميدانية عما هي عليه الآن خاصة إذا علمنا أن هذه الاستقلالية اهتز وزنها بعد القرارات الأخيرة في تمويل عجز ميزانية الحكومة ومنح قروض للخزينة العمومية.
- غياب الهيئة المكلفة بمساءلة البنك المركزي عن عدم تحقيق الهدف النهائي في الأجل الطويل.
- عدم وجود علاقة مستقرة بين معدل التضخم وأدوات السياسة النقدية.
- عرف قانون النقد والقرض عدة تعديلات نتيجة التغيرات الاقتصادية المحلية وحتى العالمية، التي قلصت من درجة استقلالية بنك الجزائر.
- التأخر الزمني بين تطبيق أدوات السياسة النقدية وتأثيرها في معدل التضخم، وهذا تحدي كبير للبنك المركزي لأن الجزائر تعاني بالدرجة الأولى من التضخم المستورد.
- غياب الشفافية التامة في تطبيق السياسة النقدية.
- عدم قدرة البنك المركزي من تحقيق الاستقلالية التامة عن الخزينة.
- عدم تطبيق القوانين بصرامة خاصة إذا تعلق الأمر بعلاقة البنك المركزي بالخزينة.
- تبعية الجزائر للخارج، حيث تستورد المواد الغذائية والفلاحية والصناعية، مما يجعل مهمة البنك المركزي صعبة

- ضعف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في معدل التضخم، جراء ارتفاع النفقات وزيادة الأجور
- غياب سوق مالي نشط لاسترجاع السيولة بالنسبة للبنك المركزي، لان البورصة الجزائرية اسم وهيكل فقط.

❖ التوصيات:

في ختام الدراسة، التي من شأنها أن تساهم في تحسين متطلبات استهداف التضخم والتمهيد لتبني هذه السياسة في الجزائر، نضع التوصيات الآتية:

- تطبيق سياسة استهداف التضخم على مراحل، بعد استكمال جميع الشروط لبناء أرضية مناسبة لتبني هذه السياسة، وهذا يتطلب بالتأكيد جهدا ووقتا وهو أمر ضروري لنجاحها.
- أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار، باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج.
- البحث عن نماذج قياسية تربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية، حتى تتمكن من توفير الشروط التي تتطلبها سياسة استهداف التضخم الممكنة التطبيق مستقبلا في الاقتصاد الجزائري، إلى جانب اعتماد النظرة المستقبلية للتنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل، للتمكن من توفير بيئة مستقرة تساعد على دفع النمو الاقتصادي.
- إلغاء الدعم على المواد الأساسية المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك، الذي يستفيد منه الأغنياء والفقراء على حد سواء، واستبداله بنظام يستهدف الطبقات الهشة المجتمع، لإعطاء صورة صادقة عن معدل التضخم في الجزائر الذي يستهدفه البنك المركزي لتقييم مدى نجاح البنك في تحقيق المستوى المستهدف.
- ينبغي استهداف التضخم في إطار نطاق كمي موجب ومعتدل كما هو معمول به في اغلب البلدان، بدل القيمة المستدفة الساكنة المقدرة ب4% حيث أن اغلب البلدان حتى المتطورة منها تفضل في استهداف المستوى النقطي من التضخم.
- تقليل السيولة خارج القطاع البنكي لزيادة كفاءة السياسة النقدية عن طريق إلزامية التعامل بال شيكات والودائع للمبالغ الكبيرة والاعتماد على الأدوات غير المباشرة.
- التقليل من لجوء الحكومة لتغطية القروض غير الناجعة للقطاع البنكي الموجهة لمؤسسات الدولة، وخصوصية هذه الأخيرة لتحسين سوق رأس المال.
- تحسين استقلالية البنك المركزي، لتحسين مستويات المساءلة لهذا الأخير عن مراجعة صلاحية التعيين ومدة العهدة و شروط الإقراض للحكومة ومعدلات الفائدة ومدتها التي وفق المعدلات الدنيا ومشاركة البنك في إعداد الموازنة.
- تحسين مستويات الشفافية بتكثيف الاتصالات بالجمهور و الأسواق وشرح الأهداف الإحصائية للتقييم الصحيح واستحداث مكاتب بحث مخصصة بنك معلومات، وتطوير وسائل حديثة للإعلام بأهداف الاستهداف، وكذا تقييمها.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والناشئة والوقوف على مواطن القوة التي ساعدت في تحقيق نجاحها ووصولها للهدف المحدد وكذا مواطن الضعف.

- الاستعانة بالمساعدات الفنية والمالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي و المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة بالموضوع، حيث أن مشاورات المادة الرابعة للصندوق وبرامج الصندوق تتضمن دعم تطوير إطار استهداف التضخم، من خلال إرساء البعثات الفنية والتدريب وتقديم الاستشارات لموظفي البنك المركزي.
- توفير أهم متطلبات السوق المالية الجزائرية، والتي لازالت غير فعالة في تدعيم النشاط الاقتصادي.
- تعظيم التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، وضرورة ان تلتف السياسات المالية والنقدية والتجارية ، حول الهدف الأساسي ، وهو استهداف التضخم، بحيث يكون خفض عجز الموازنة من أهم الأولويات.

❖ آفاق البحث:

أظهرت سياسة استهداف التضخم نتائج إيجابية في الحد من تقلبات التضخم والرقابة من الصدمات، مما يفسر العدد المتزايد من البلدان التي تبني هذه السياسة سواء من الدول الناشئة أو الدول المتقدمة، وتبين من خلال البحث أن هناك جوانب غامضة جديرة بالدراسة والبحث لتكون إشكالية بحوث ودراسات أخرى مثل:

- السيطرة الجبائية وسياسة استهداف التضخم
- جدلية التعارض الزمني وسياسة استهداف التضخم
- مستويات النفاذ لأسعار الصرف وسياسة استهداف التضخم.

✓ الكتب:

- 1- أحمد أبو الفتوح الناقفة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر (لم يتم ذكر الطبع)، 1995.
- 2- احمد الفكي، الطيب ازهري، أسواق المال، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017
- 3- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران، الأردن، الطبعة الأولى، 2010 .
- 4- احمد شعبان م علي، إنعكسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
- 5- احمد محمد، عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، 2015
- 6- أسامة كامل، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون العالمية، البحرين، 2006
- 7- إسماعيل إبراهيم الطراد، خالد امين عبد الله، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006
- 8- انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- 9- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله المنصور وآخرون، دار المريخ للنشر الرياضي 1980
- 10- برعي م الخليل، النقود والبنوك، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشروق، 1984
- 11- جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة، ترجمة الهام عيادروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2010
- 12- جويل كارتمن، موت النقود، ترجمة محمد بن سعود، نشر مشترك بين الميمان للنشر والتوزيع وبنك البلاد، الرياض، الطبعة الأولى، 2012
- 13- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012
- 14- حسين بن سالم، جابر الزبيدي، التضخم والكساد، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011
- 15- حسين محمد سمحان وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010

قائمة المصادر والمراجع

- 16- حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري، الأردن، الطبعة الثانية، 2012.
- 17- خالد أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم طراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006
- 18- خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة الشباب الجامعية، الجزائر، (لم يتم ذكر الطبعة)، 2008.
- 19- زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 20- زكريا مهران، التاريخ بفسر التضخم والتقلص، مؤسسة هنداي لتعليم والثقافة، مصر، الطبعة الأولى، 2015
- 21- زكريا مهران، موجز النقود والسياسة النقدية، هنداي لتعليم والثقافة، مصر، الطبعة الأولى، 2015
- 22- سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، 2019
- 23- سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، 2014
- 24- سهيل احمد سمحان حسين محمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010
- 25- شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017
- 26- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.
- 27- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015.
- 28- ع المطلب ع الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
- 29- عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني، الطبعة الأولى، 2018
- 30- عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات kiepuplications، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الطبعة الأولى، 2018
- 31- عبد الرحمن يسري احمد، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الحديثة للكتاب، مصر، الطبعة الأولى، 2011

قائمة المصادر والمراجع

- 32- عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير، الفا للوثائق، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2020 .
- 33- عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2018 .
- 34- عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010
- 35- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2005 .
- 36- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل لنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2003
- 37- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر
- 38- عبد المفتاح عبد المجيد، أصول علم الاقتصاد، النسر الذهبي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 1997
- 39- عبد المنعم راضي، تقييم دور السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1980
- 40- عبد النعيم مبارك، إسماعيل أحمد المنشاوي، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، (لم يتم ذكر الطبعة)، 2002.
- 41- عزت قناوي، اساسيات النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005
- 42- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 1999.
- 43- علي احمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع، قطر، 1998
- 44- لحو موسى البخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسين العصرية ،لبنان ، الطبعة الأولى .
- 45- مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم المنصور، دار المريخ للنشر والتوزيع الرياضي ص 551
- 46- مجد ضياء الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012

قائمة المصادر والمراجع

- 47- محفوظ جودة، زياد رمضان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006
- 48- محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2018
- 49- محمد احمد الأفندي، النقود والبنوك، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى، 2009
- 50- محمد الربيعي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، 2003
- 51- محمد الصالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009
- 52- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لندنيا، الامارات، الطبعة الأولى، 2008.
- 53- محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة السادسة، 2019
- 54- محمود عبيد، صالح عليوي السباني، النقود والسياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
- 55- محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016
1. مصطفى رشيد شيحة، النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة السادسة، 1996.
- 56- مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000
- 57- ميرندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مصر، 2009
- 58- نبي هاني حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 59- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2011

✓ أطروحات الدكتوراه:

- 1- ادريس عبدلي، فعالية السياسة المالية و آثارها على النشاط الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2016

- 2- أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017
- 3- إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2017
- 4- بشيبي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014
- 5- بلوفاي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2013 .
- 6- بن البار محمد، اثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2017
- 7- بن جميل هناء، تأثير العولمة المالية على تحقيق أهداف السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017
- 8- بن زيان راضية، دراسة قياسية و اقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010
- 9- بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2018.
- 10- بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016
- 11- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2016..
- 12- حكيم بن علي ، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999-2013، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2018
- 13- دريس رشيد، استراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2017
- 14- رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك التجارية في ظل نظام اقتصادي لا ربيوي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008
- 15- رجراج وهيبة، دور البنك المركزي في إرساء المعايير الدولية للرقابة المصرفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2016
- 16- زكرياء خلف الله، قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 2018.

- 17- زناقي سيد أحمد، السياسة النقدية لتحقيق السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016.
- 18- زهية بركان، فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.
- 19- سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017.
- 20- العشي وليد، تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، 2018.
- 21- الغالية مزلي، محاسبة التضخم في إطار المعايير المحاسبية الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012.
- 22- فطيمة حفيظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2012.
- 23- فيصل حددي، فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2019.
- 24- كريمة يوسف، استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر تلمسان، الجزائر، 2017، ص70.
- 25- كمال بن يخلف، معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016.
- 26- لكحل عز الدين، فعالية السياسة النقدية في علاج التضخم في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014.
- 27- محسن حمريط، إدارة سعر الصرف وأثرها على سياسة استهداف التضخم دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.
- 28- محمد بن باحان، الابعاد الجديدة لاستقلالية البنك المركزي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.
- 29- محمد طلحة، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019.
- 30- محمد كريم قروف، اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

- 31- مليكة يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2017
- 32- ميسوم طالبي، التضخم الركودي في البلاد النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015
- 33- ميعي جديبي، إشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في استهداف التضخم، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2016
- 34- نور الدين دخيسي، التضخم وإشكالية الاختيار التنموي الأفضل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018
1. هارون العثي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015
- 35- وردة علوش، ظاهرتا البطالة والتضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015

✓ مذكرات الماجستير:

- 1- ابرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2008.
- 2- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011
- 3- اوصغير لويزة، دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2008
- 4- باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2014
- 5- بلعزوقي حمزة، مساهمة إعادة هندسة العمليات في تفعيل وظيفة إدارة الموارد البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2016
- 6- بوزيدي سعيدة، تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 1997
- 7- بوكرة كاميليا، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن امهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010.

- 8- دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015
- 9- راشدي سماح، آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 2011
- 10- زارري نورالدين، السياسة النقدية: عامل مساهم او عائق للتنمية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، 2007.
- 11- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006
- 12- سيدي ولد اسويلم، فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010
- 13- شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2001
- 14- طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 2005
- 15- عبد الحفيظ ادير، النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لتغيرات المستوى العام للأسعار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998
- 16- عجلان صباح، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2008
- 17- فاطمة الزهراء صغيري، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2008
- 18- كريمة قوادري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011
- 19- محمد حراوش، انعكاسات التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2015
- 20- محمد نشيد بوسيالة، استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3
- 21- معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2014
- 22- وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016

✓ الدويات:

- 1 احمد امير، حنان بورغدة، دور السياسة النقدية الحديثة في استهداف التضخم بالجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد3 العدد3 أكتوبر 2019
- 2 احمد سماحي، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14 العدد19، 2018
- 3 احمد صديقي، حسين بن العارية، سياسة استهداف التضخم كبديل لادارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد21 العدد2، اكتوبر2018
- 4 احمد ضيف، نور الدين شادي، سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيرها بالتمويل غير التقليدي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة اكي محن داو لحاج ، البويرة، الجزائر، المجلد13، العدد 1، 2020
- 5 إسماعيل عبد الفتاح، التضخم الاقتصادي، مجلة اضاءات مالية ومصرفية، مجلد5 العدد3، 2016
- 6 افتخار محمد، استقرارية دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، مجلة الدنانير، العدد 15، 2019
- 7 براهيم بوكراشي، جميلة بغدادي، تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة 2001-2018، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابو بكر لقايد تلمسان وجامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، المجلد12، العدد2، 2018،
- 8 براهيم بوكراشي، جميلة بغدادي، تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة 2001-2018 مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابو بكر لقايد تلمسان وجامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، المجلد12، العدد2، 2018
- 9 بسمة عولمي، شوقي جباري، فعالية سياسة استهداف التضخم في التحكم في السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة تبسة، الجزائر، العدد6 جوان 2014
- 10 بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، تقييم أداء الجزائر للسياسة النقدية، الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية، افريل 2006،
- 11 بهجة صالح النور موسى، اثر التضخم على قرارات الاستثمار طويل الأجل، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس ، مدرسة العلوم الإدارية، قسم المحاسبة والإدارة المالية، جامعة الخرطوم، السودان، 2012،

قائمة المصادر والمراجع

- 12- بوكساني رشيد أوسير، دراسة كمية لاستقرار دالة الطلب على النقود، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت، لبنان، العدد 58
- 13- جليل شعبان، عقيل الحمري، اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 27،
- 14- جميلة وجدي ، بودي نعيمة ، السياسة النقدية واستهداف التضخم ، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية، الجزائر ، 2019 العدد 10 ، 2019 .
- 15- حسين جواد كاضم، محددات التضخم في إطار آلية الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العراق، العدد 30 ديسمبر 2016
- 16- زين منصور، استقلالية البنك المركزي وأثرها على استقلالية السياسة النقدية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات، كلية التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 14 و15 ديسمبر 2004
- 17- شوقي جباري، حمزة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية، مجلة رؤى استراتيجية، أكتوبر 2017
- 18- صالح التومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 9 العدد 2
- 19- عباس كاظم واخرون، فعالية المثبتات النقدية في تحقيق التضخم المستهدف في كندا وكوريا الجنوبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 6 العدد 24، 2017
- 20- عبد الباسط عزاوي، عمير شلوفي، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، جامعة تمنراست وجامعة الشلف، الجزائر المجلد 1 العدد 3، 2017
- 21- عبد القادر مطاي، فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 3، 2016
- 22- عبد الله لسبط، قنوات اثر السياسة النقدية للاقتصاد من منظور إسلامي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 37
- 23- عبد الوحيد صرارمة، زكرياء خلف الله، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو استراتيجية استهداف التضخم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد 4 العدد 2
- 24- علي سنوسي، محمد بن البار، اثر الانفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر، مجلة الحقيقة، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 15، العدد 37، 2016

- 25- علي صلاح، تصاعد الجدل حول استقلالية السياسة النقدية في العالم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أوراق أكاديمية، أبو ظبي، الإمارات العربية، العدد5، 2 افريل 2019
- 26- علي عزوز، قياس استقلالية البنك المركزي الجزائري في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 11 و12 مارس 2008
- 27- عمار طهرات، عبد العزيز طيبة، تقييم فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في الحد من التضخم، مجلة معارف، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد15 العدد1، 2020
- 28- عمر عبو، كمال قسول، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد، الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة الشلف الجزائر، العدد الأول، 2020
- 29- كريمة يوسف، بنك الجزائر وقاعدة تابلور للدراسة القياسية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد8 العدد 1، 2018
- 30- لولو عبد القادر، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية، جامعة سعيدة، 2006
- 31- مجدوب بحوصي، استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض 90-10 والامر 03/11، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، جامعة غرداية، 2016.
- 32- محمد بن عطية وآخرون، استراتيجية استهداف التضخم حسب المستوى الاقتصادي، مجلة المالية والأسواق، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد6 العدد 1، 2019
- 33- محمد بن مريم، عبد العزيز طيبة، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد21، العدد1، 2020
- 34- محمد نشيد بوسيلة، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد6 العدد2، 2019
- 35- مطاي عبد القادر، فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم، مجلة الاقتصاد والمالية، الشلف، الجزائر، العدد3، 2016
- 36- ميساء المسوتي، أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف بحث علمي لنيل درجة الاجازة المالية والمصارف، كلية الشريعة والقانون، جامعة دمشق، سوريا، 2018
- 37- نصيرة بن نافلة، استهداف السياسة النقدية للتضخم، مجلة مجاميع المعرفة، الجزائر، العدد4 2017.

قائمة المصادر والمراجع

- 38- نصيرة بن نافلة، فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الجزائر، 2018 العدد 3
- 39- وليد بشيبي، متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث للسياسة النقدية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، المجلد 12، العدد42، جامعة 8ماي 45 قلمة، الجزائر، 2017

✓ البحوث والتقارير:

- 1- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2010، 2011، 2013، 2015، 2016، 2017
- 2- ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، 2000-2011، بحوث اقتصادية عربية، الجزائر، العدد 61 2013
- 3- ساعد مرابط، اختيار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 20، 2016
- 4- صالح السلطان، العولمة مع ارتفاع الأسعار أو ضدها، جريدة الاقتصادية، العدد 2، 2017
- 5- صندوق النقد العربي، ضعف الطلب: الأعراض والعلاج، أكتوبر 2017
- 6- عبد العزيز طيبة، بن علي عزوز، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2003
- 7- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2004
- 8- منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة، الجزائر، 13 فيفري 2018
- 9- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2013، 2014، 2017
- 10- نصيرة بن نافلة، استهداف السياسة النقدية للتضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2014، ورقة بحثية، المركز الجامعي عين تموشنت، 2014
- 11- نيكول لافرامبواز، الإنسان في مواجهة الطبيعة الأم، صندوق النقد الدولي، إدارة نصف الكرة الغربي، مارس 2014

✓ القوانين:

- 1- قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990
- 2- الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Dictionnaire d'économie et science sociales Délitions haies paris

2. J.P-PATAT. Mommaie. Institutions monétaire et politique monétaire. Paris.
3. Cinquième edition. 1993

مواقع الانترنت:

-1HTTP://www.amf.org.are/ar/contentent

<http://www.aps.dz> وكالة الانباء الجزائرية الموقع الالكتروني